وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم ادارة الاعمال

البعد المكاني لمشاريع تنمية الأقاليم ضمن الخطة الاستراتيجية للتنمية المحلية:

دراسة حاله لعينه من مشاريع تنمية الأقاليم في محافظة القادسية

بحث قدمته الطالبة

غادة كريم جاسم

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسية وهو جزء من متطلبات
نيل شهادة الدبلوم العالي في التخطيط الاستراتيجي

إشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

ماجد عبد الامير محسن

١٤٣٨هـ ٢٠١٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمناً وارزق أهلهُ من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الأخر قال ومن كفر فأمتعه قليلاً ثم اضطره إلى عذاب النار وبئس المصير)

صدق الله العلي العظيم

(البقرة الآية ١٢٦)

اقرار المشرف

اشهد بان اعداد البحث الموسوم بـ (البعد المكاني لمشاريع تنمية الأقاليم ضمن المنطقة الاستراتيجية للتنمية السهلية) دراسة حالة لمجزء من مشاريع تنمية الأقاليم في محافظة القادسية والمقدمة من قبل الطالبة (هالة كريم جاسم) ، قد جرت تحت اشرافي في قسم ادارة الاعمال بكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية. وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال.

التوقيع :

المشرف : أ.م.د. ماجد عبد الامير محسن

التاريخ : / /٢٠١٧م

توصية لجنة الدراسات العليا

بناء على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذا البحث للمناقشة .

التوقيع

أ.د. صلاح عبد الرضا رشيد

رئيس لجنة الدراسات العليا

التاريخ: / /٢٠١٧م

توصية رئيس قسم ادارة الاعمال

بناءً على توصية الأستاذ المشرف ورئيس لجنة الدراسات العليا ، أرشح هذا البحث للمناقشة.

التوقيع :

أ.م.د. اسعد علي مزهر

رئيس قسم ادارة الاعمال

التاريخ : / /٢٠١٧م

اقرار الخبير اللغوي

اشهد اني قومت لغة البحث الموسوم بـ (**البعد المكاني لمشاريع تنمية الأقاليم ضمن الخطة الاستراتيجية للتنمية المحلية**) دراسة حاله لعينه من مشاريع تنمية الأقاليم في محافظة القادسية . والمقدمة من قبل الطالبة (**غادة كريم جاسم)** ، وقد جرى مراجعته من الناحية اللغوية والتعبيرية وتصحيح ماورد فيه من اخطاء وبذلك اصبح البحث مؤهل للمناقشة.

التوقيع .

م.د. جعفر طالب كريم

التاريخ : / / ٢٠١٧م

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة اننا اطلعنا على البحث الموسوم بـ (البعد المكاني لمشاريع تنمية الأقاليم ضمن الخطة الاستراتيجية للتنمية المحلية) وقد ناقشنا الطالبة (غادة كريم جاسم) في محتوياته وكل ما يتعلق به بتاريخ ٢٠١٧/٤/٤ ، ووجدنا انها جديرة لنيل شهادة الدبلوم العالي في التخطيط الاستراتيجي وبتقدير ( ) .

أ.م.د. امل امير زعون
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية
رئيساً

أ.م. فراس عدنان عباس
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية
عضواً

أ.م.د. ماجد عبد الامير محسن
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية
عضواً ومشرفاً

قرار مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية على قرار لجنة المناقشة

عميد الكلية
أ.د. مجيد عبد الحسين هاتف
/ /٢٠١٧

الاهـــــــداء

إلـــــــــــى .....

روح والـــــــدي ..... وفـــــــــاءً منـــــــي

إلـــــــــــى .....

والدتـــــــــــي ..... التي لـــم ينقطع دعاؤها لي يوماً

إلـــــــــــى .....

زوجي واولادي ..... أحبـــابـــي ونبض قلبي

إلـــــــــــى .....

كل من ساندني ووقف بجانبي ..... حبـــــــاً وتقديـــــراً

اهدي لهم جميعاً جهدي المتواضع هذا

غادة

٢٠١٦

المستخلص ....

يهدف هذا البحث إلى النظر في مشكلة التباين المكاني في توزيع التخصيصات الاستثمارية للوحدات الإدارية في محافظة القادسية، اضافة الى مشكلة التوزيع الاستثماري ومدى عدالته وتأثيراته من حيث تنمية المحافظة. ويبين البحث أهمية التخطيط المحلي على مستوى المحافظة وكيفية صياغة الخطط المحلية التنموية الناجحة التي توصل الى التخطيط المكاني المناسب لجميع الوحدات الإدارية والتي تندرج جميعها في اطار اللامركزية الادارية من حيث التخطيط وتوزيع الادوار بشكل متوازن ما بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية في المحافظة .

ولتحقيق هدف البحث تم مراجعة بعض المفاهيم النظرية ذات العلاقة بالتنمية المكانية والتخطيط المكاني وتأثيرها على تنمية المجتمع المحلي وكذلك تم التطرق الى مفاهيم التخطيط ومستوياته ومتطلباته وتأثيره على المستوى المحلي والمكاني للمجتمع .

كما تم توضيح الأطر المفاهيمية والأسس المعتمدة لكيفية اختيار المشاريع وتوزيعها مكانياً من خلال اعتماد مؤشر جيني الذي يقيس عدالة او عدم عدالة توزيع مشاريع تنمية الاقاليم لقطاع معين على مستوى الاقضيه والنوحي.

وانتهى البحث بعدد من التوصيات لعل من ابرزها الاهتمام بعدالة التوزيع المكاني والقطاعي عند تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية واعداد خطه خمسية للمحافظة في ضوء المستجدات التي يشهدها البلد عموما والمحافظة بوجه خاص.

الكلمات المفتاحية للبحث :-

تم تداول مجموعة من المصلحات ذات العلاقة بموضوع البحث منها

التنمية – التنمية المكانية – التنمية المحلية – التخطيط الاستراتيجي التنموي – التخطيط المكاني – التخطيط المحلي – عدالة التوزيع .

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	
اقرار الاستاذ المشرف	
اقرار المقوم اللغوي	
اقرار لجنة المناقشة	
الاهداء	أ
شكر وتقدير	ب
المستخلص	ت
قائمة المحتويات	ث-خ
قائمة الجداول	د-ذ
قائمة الاشكال	ر
قائمة الخرائط	ز
المقدمة	١-٢
الفصل الاول: منهجية البحث ودراسات سابقة	٣-٩
المبحث الاول : منهجية البحث	٣
اولاً : مشكلة البحث	٣
ثانياً :اهمية البحث	٣
ثالثاً: اهداف البحث	٤
رابعاً : تساؤلات البحث	٤
خامساً : حدود البحث	٤
سادساً : مجتمع وعينة البحث	٤
سابعاً : اسلوب جمع البيانات	٥
ثامناً : ادوات التحليل	٥
المبحث الثاني: دراسات سابقة	٦-٩
الفصل الثاني: الجانب النظري للبحث	١٠-٣٨
المبحث الاول : التنمية	١٠-١١
ابعاد التنمية	١١-١٢
اهداف التنمية	١٢
مقاييس التنمية	١٢-١٣

محاور التنمية	١٣
التنمية المحلية	١٣-١٤
ستراتيجيات التنمية المحلية	١٤-١٥
موارد التنمية المحلية	١٥
العناصر الأساسية للتنمية المحلية	١٦
اهداف التنمية المحلية	١٧
صعوبات التنمية المحلية	١٧
تجارب التنمية المحلية	١٧
التنمية المكانية	١٨
سياسات التنمية المكانية	١٨-١٩
اساليب تطبيق سياسات التنمية المكانية	١٩
ستراتيجيات التنمية المكانية	١٩-٢٠
اهداف التنمية المكانية	٢٠-٢١
الابعاد المكانية للتنمية في العراق	٢١-٢٣
تجارب مختاره من التنمية المكانية	٢٣-٢٥
المبحث الثاني :التخطيط الاستراتيجي	٢٦-٣٨
اولاً : التخطيط الاستراتيجي	٢٦-٣٠
ثانياً : التخطيط المكاني	٣٠
مستويات التخطيط المكاني	٣١
مبررات التخطيط المكاني	٣١-٣٢
الرؤى والاهداف المتعلقة بالتخطيط المكاني	٣٢
معايير التخطيط المكاني	٣٣
ثالثاً : التخطيط المحلي	٣٣-٣٤
مبادئ التخطيط المحلي	٣٤
رابعاً : التخطيط التنموي الاستراتيجي	٣٥
خصائص التخطيط التنموي الاستراتيجي	٣٦
مستويات التخطيط التنموي	٣٧
اسس ومتطلبات التخطيط التنموي	٣٧-٣٨
معوقات التخطيط التنموي	٣٨

الفصل الثالث: الجانب العملي للبحث.	٣٩-٨٣
اولاً : التعريف بمنطقة الدراسة	٣٩
السياق التاريخي	٣٩
السياق الجغرافي	٣٩
السياق البيئي	٣٩
السياق السكاني والاداري	٤٠
ثانياً : الاقاليم	٤٢
انواع الاقاليم	٤٢-٤٣
الاهداف التنموية لتحديد الاقليم	٤٣-٤٤
ثالثاً: برنامج تنمية الاقاليم/المفهوم والتشريعات	٤٤-٤٥
الايجابيات	٤٥-٤٨
الية العمل بالبرنامج	٤٨-٤٩
المبحث الثاني : قياس العدالة المكانية لمشاريع برنامج تنمية الاقاليم	٥٠-٨٣
قياس العدالة المكانية لمشاريع برنامج تنميةالاقاليم باستخدام معامل جيني (Gini Coefficient) ومنحني لورنز (Lorenz Curve)	٥٠-٥١
١- قطاع الماء	٥٢
أ-حساب نسبة العجز	٥٢-٥٣
ب-حساب نسبة مجموع التخصيصات ونسب المساحة والسكان والعجز	٥٣-٥٦
ج-حساب قيم معامل جيني	٥٧-٦١
٢-قطاع التربية	٦٢-٦٣
أ-حساب نسبة العجز	٦٢-٦٣
ب-حساب نسبة مجموع التخصيصات ونسب المساحة والسكان والعجز	٦٤-٦٦
ج-حساب قيم معامل جيني	٦٧-٧١
٣-قطاع الصرف الصحي	٧٢
أ-حساب نسبة العجز	٧٢-٧٣
ب-حساب نسبة مجموع التخصيصات ونسب المساحة والسكان والعجز	٧٤-٧٦
ج-حساب قيم معامل جيني	٧٧-٨١
٤-تحليل النتائج	٨١-٨٣
الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	٨٤-٨٧

الاستنتاجات	٨٤-٨٥
التوصيات	٨٦-٨٧
المصادر	٨٨-٩٤
Abstract	
العنوان باللغة الانكليزية	

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	الفرق بين التخطيط المحلي والتخطيط الاقليمي	٣٤
٢	عدد السكان والمساحة حسب الوحدات الادارية لمحافظة القادسية لسنة ٢٠١٥	٤١
٣	الاهمية النسبية للمحافظات على المستوى الوطني (عدا اقليم كردستان) بالاعتماد على تقديرات سكان العراق بحسب المحافظات لسنة ٢٠١٥	٤٧
٤	نسبة العجز في قطاع الماء بحسب الوحدات الإدارية في المحافظة	٥٢
٥	نسبة مجموع التخصيصات لقطاع الماء للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥) م بحسب الوحدات الادارية.	٥٤
٦	النسبة المئوية لمجموع التخصيصات ونسبة السكان الكلية ونسبة المساحة ونسبة العجز الكلية لقطاع الماء وبحسب الوحدات الادارية في محافظة القادسية	٥٥
٧	المجتمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة السكان الكلية لقطاع الماء وبحسب الوحدات الادارية	٥٧
٨	المجتمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة المساحة الكلية لقطاع الماء بحسب الوحدات الادارية .	٥٩
٩	المجتمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة العجز لقطاع الماء بحسب الوحدات	٦١
١٠	نسبة العجز في قطاع التربية بحسب الوحدات الادارية في المحافظة	٦٢
١١	نسبة مجموع التخصيصات لقطاع التربية للفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٥)م بحسب الوحدات الادارية	٦٤
١٢	النسبة المئوية لمجموع التخصيص ونسبة السكان الكلية ونسبة المساحة الكلية ونسبة العجز لقطاع التربية وبحسب الوحدات الاداري في محافظة القادسية	٦٥
١٣	المجتمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيصات ونسبة السكان الكلية لقطاع التربية وبحسب الوحدات الادارية .	٦٧

١٤	المجتمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة المساحة الكلية لقطاع التربية وبحسب الوحدات الادارية .	٦٨
١٥	المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة العجز لقطاع التربية وبحسب الوحدات الادارية .	٧٠
١٦	نسبة العجز في قطاع الصرف الصحي للمناطق الحضرية فقط وبحسب الوحدات الادارية في المحافظة .	٧٢
١٧	نسبة مجموع التخصيصات لقطاع الصرف الصحي للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥)م بحسب الوحدات الادارية .	٧٤
١٨	النسبة المئوية لمجموع التخصيصات ونسبة السكان المساحة الحضرية ونسبة العجز لقطاع الصرف الصحي بحسب الوحدات الادارية في محافظة القادسية	٧٥
١٩	المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة السكان الحضر لقطاع الصرف الصحي بحسب الوحدات الادارية	٧٧
٢٠	المجتمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة المساحة الحضرية لقطاع الصرف الصحي بحسب الوحدات الادارية	٧٨
٢١	المجتمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة العجز لقطاع الصرف الصحي بحسب الوحدات الادارية	٨٠
٢٢	قيم معامل جيني بالاعتماد على نسب مجموع التخصيص ونسب المساحة والسكان والعجز .	٨١

فهرست الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	الوضع النموذجي للتخطيط الاستراتيجي	٢٩
٢	الاهمية النسبية للمحافظات العراقية اعتماداً على عدد السكان	٤٨
٣	معامل جيني ومنحني لورنز	٥١
٤	العلاقة بين نسبة مجموع التخصيصات ونسب السكان والمساحة والعجز لقطاع الماء	٥٦
٥	العلاقة بين معامل جيني ومنحني لورنز لقطاع الماء/عامل السكان .	٥٨
٦	العلاقة بين معامل جيني ومنحني لورنز لقطاع الماء /عامل المساحة	٦٠
٧	العلاقة بين نسب مجموع التخصيصات ونسب السكان والمساحة والعجز لقطاع التربية	٦٦
٨	العلاقة بين معامل جيني ومنحني لورنز لقطاع التربية/عامل المساحة .	٦٩
٩	العلاقة بين معامل جيني ومنحني لورنز لقطاع التربية/عامل العجز .	٧١
١٠	العلاقة بين نسبة مجموع التخصيصات الاستثمارية ونسبة السكان الحضرية ونسبة المساحة الحضرية ونسبة العجز لقطاع الصرف الصحي.	٧٦
١١	العلاقة بين معامل جيني ومنحني لورنز لقطاع الصرف الصحي/عامل المساحة .	٧٩
١٢	العلاقة بين معامل جيني ومنحني لورنز لقطاع الصرف الصحي/عامل العجز .	

فهرست الخرائط

رقم الخارطة	عنوان الخارطة	رقم الصفحة
١	نسب العجز في خدمة الماء الصالح للشرب للوحدات الاداريه في محافظهالقادسية	٥٣
٢	نسب العجز في تقديم خدمة التربية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة القادسية	٦٣
٣	نسب العجز في تقديم خدمة الصرف الصحي بحسب الوحدات الإدارية في محافظة القادسية .	٧٣

المقـــدمـــة

المقدمة.

تعد التنمية المرآة الحقيقية لأحوال المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والسياسية ، وقد تعددت مشكلات التنمية المكانية في معظم الدول النامية ومنها العراق ، حيث ادى تركز سلطة القرار التنموي بيد الحكومة الاتحادية الى خلق ثغرات تنموية عديدة حالت دون لحاق هذه البلدان النامية بركب الدول المتطورة .

لقد ادى النمو السكاني المتسارع والحاجة المتزايدة للخدمات الاساسية الى تباين مستويات التنمية المكانية في العراق عموماً وفي محافظة القادسية بوجه خاص ، لذا استحوذ موضوع دراسة وتحليل التباين المكاني في مستويات التنمية على اهتمام العديد من المخططين ومتخذي القرار من المعنيين بالبعد المكاني وذلك من خلال التوجه نحو اعادة نشر التنمية في الاقاليم خاصة بعد تنفيذ مشاريع تنمية الاقاليم والخاصة بالبنى التحتية .

يهتم هذا البحث بقياس مدى تأثر الاقليم بهذه المشاريع من الناحية المكانية ، وهل نجح هذا البرنامج في تقليل نسب التفاوت المكاني بين منطقة واخرى في المحافظة في ضوء ما تم تنفيذه من المشاريع البنيوية .

ويحاول هذه البحث ان يجد الإجابة المناسبة عن السؤال المهم الذي يطرح وهو ما هو سلم الاولويات في التنمية المكانية للمحافظة عموماً ؟ وما هي المعايير الواجب اخذها بنظر الاعتبار عند التخطيط لهذا النوع من المشاريع التنموية المحلية ، خاصة وان خطة المحافظة وأهدافها واستراتيجياتها يفترض ان تنبع من حاجة المحافظة ورغبات وتطلعات سكانها المحليين ، وان الهدف من برنامج تنمية الاقاليم وهو تحسين مستوى المعيشة للأفراد للعيش برفاهية .

ويحاول هذا البحث تقييم مدى تحقيق برنامج تنمية الاقاليم لعامل العدالة المكانية من حيث التوزيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية للمشاريع في محافظة القادسية باستعمال معامل جيني ومنحني لورنز.

ان السلطات المحلية في المحافظة والمتمثلة بمجلس المحافظة او المجلس البلدي لها اهمية كبيرة في دعم ووضع اسس التخطيط الاستراتيجي التنموي المناسب والذي يفضي بدوره الى خطط تنموية ناجحة وبالتالي تحقيق عدالة التوزيع المكاني والحصول على التنمية المحلية على المستويين القطاعي والمكاني .

ومن اجل تحقيق الاهداف المبتغاة فقد تكون هيكل البحث من أربعة فصول تناول الفصل في مبحثه الاول منهجية البحث والتي تتضمن كل من مشكلة البحث وأهميته وأهداف البحث وتساؤلات البحث

وحدود البحث وأسلوب جمع البيانات إضافة الى أدوات التحليل ومجتمع وعينة البحث ، فيما تناول المبحث الثاني عرض عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والعمل على مناقشتها لغرض تحديد اوجه التشابه والاختلاف مع البحث موضوع الدراسة .

اما الفصل الثاني فقد جسد في مبحثه الاول الاطار النظري ، في حين عرض المبحث الثاني منه مفهوم التخطيط الاستراتيجي والتخطيط المكاني والتخطيط المحلي إضافة الى التخطيط الاستراتيجي التنموي وجاء الفصل الثالث ليعرض في مبحثه الأول التعريف بمنطقة الدراسة وتوضيح مفهوم الأقاليم وأنواعها ومن ثم تسليط الضوء على برنامج تنميه الأقاليم في حين تناول المبحث الثاني منه الجانب التطبيقي للبحث ،اما الفصل الرابع فقد قدم اهم الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها البحث .

وقد تضمن البحث مجموعه من التوصيات ،من اهمها الاهتمام بعدالة التوزيع المكاني والقطاعي عند تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم في محافظة القادسية والشروع في اعداد خطة خمسية للمحافظة في ضوء المستجدات الاقتصادية التي يشهدها البلد عموما والمحافظة بوجه خاص.

الفصل الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الاول

منهجية البحث

يتضمن هذا الفصل ركناً اساسياً من اركان البحث ، وهو منهجية البحث ، ويتضمن الطريقة العلمية الصحيحة لتشخيص مشكلة البحث وكيفية معالجتها للوصول الى الاهداف المتوخاة ، اضافة الى تعريف اهمية البحث واهدافه وطريقة جمع البيانات واخيراً يعرض هذا الفصل بعض الدراسات السابقة .

اولاً : مشكلة البحث : تتلخص مشكلة البحث في التوزيع الغير عادل للتخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم في محافظة القادسية مما يؤدي الى عدم العدالة في توزيع المشاريع وبالتالي ظهور التباين المكاني في التنمية بين منطقة واخرى ضمن المحافظة وقد يكون السبب وراء ذلك ، هو عدم وجود اهداف واضحة ومحددة تتبناها المحافظة في مسيرتها التنموية ، وعدم وجود قواعد بيانات محدثة اول بأول توضح مقدار الفجوة التنموية في القطاعات الخدمية في محافظة القادسية ، اضافة الى عدم الاعتماد على مؤشرات اداء تحقق العدالة المكانية في توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم في المحافظة.

ثانياً : اهمية البحث :

يستمد البحث اهميته من اهمية الموضوع الذي يتناوله وهو التوزيع المكاني العادل لمشاريع برنامج تنمية الاقاليم لمحافظة القادسية ، والتأكيد على ضرورة وجود خطة ستراتيجية متوسطة او بعيدة المدى تحوي رؤية واضحة وهدفاً ممكن التحقيق وغاية سهلة الوصول للحصول على بنى تحتية خالية من العجز في الخدمات المقدمة للسكان سواء في الحضر او الريف .

واضافة الى ما ذكر فأن اهمية البحث تتلخص في توضيح دور السلطات المحلية في التوزيع المكاني التنموي العادل وتحقيق متطلبات التنمية المكانية العادلة باعتبار ان السلطة المحلية هي السلطة التنفيذية الاولى في المحافظة ويقع على عاتقها مسؤولية مصادقة مشاريع تنمية الاقاليم في المحافظة ، ولذلك فهي تتحمل مسؤولية كبيرة في تحديد واختيار المشاريع ذات الاولوية بشكل يتناسب مع التخصيصات المالية السنوية للمحافظة بما يحقق عدالة التوزيع المكاني لهذه التخصيصات .

ثالثاً : اهداف البحث :- يمكن ايجاز اهداف البحث بما يأتي :

- التعرف على العناصر الاساسية اللازمة لتحديد مشاريع تنمية الاقاليم وما هي الوسائل الواجب اتباعها للقيام بذلك .
- التخلص من الاختيارات العشوائية في اختيار مشاريع تنمية الاقاليم السنوية للمحافظة وتبني قاعدة بيانات دقيقة لإنجاز ذلك بالاستناد الى اسس علمية وفنية تقلل من اخطاء الاختيار غير المدروس للمشاريع التنموية .
- تحديد وتنظيم شكل العلاقة بين السلطات المحلية متمثلة بمجلس المحافظة وبين الدوائر القطاعية والتي يقع على عاتقها مهمة تحديد وادراج المشاريع التنموية العادلة ، وتصحيح هذه العلاقة لتبدو اكثر وضوحاً وانسجاماً عن طريق مساعدة السلطات المحلية في تحديد الرؤية التنموية الصحيحة للمحافظة فيما يتعلق بالخطة السنوية لبرنامج تنمية الاقاليم .
- تحقيق العدالة المكانية والقطاعية لمشاريع تنمية الاقاليم في المحافظة لتحقيق الاهداف التي وضعت من اجلها هذه المشاريع .

رابعاً : تساؤلات البحث : وتتضمن مجموعة محاور هي :

١- ما هي المعايير الاساسية التي تحدد مقدار عدالة التوزيع المكاني لتخصيصات برنامج تنمية الاقاليم السنوي على مستوى الوحدات الادارية للمحافظة ؟

٢- كيف يمكن ان يقود التخطيط الاستراتيجي السليم الى افضل خدمة واقل عجز ؟

خامساً : حدود البحث : وتتضمن .

١-الحدود المكانية : تشمل كافة الوحدات الادارية في المحافظة .

٢-الحدود الزمانية : تناول البحث المدة الزمنية من ٢٠٠٧-٢٠١٥م .

سادسا: مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث بالدوائر الخدمية العامة في محافظة القادسية، اما عينة البحث فتمثلت بمديرية ماء القادسية ومديرية مجاري القادسية والمديرية العامة لتربية القادسية.

سابعا : اسلوب جمع البيانات :

كي يحقق البحث هدفه بالشكل الصحيح فقد تم الاعتماد على المصادر المكتبية والمراجع والادبيات اللازمة حول موضوع البحث اضافة وهذا ما تضمنه الجانب النظري ، اما الجانب العملي فقد تم الاعتماد على قواعد البيانات والمؤشرات التنموية من شعب التخطيط في مديريه الماء ومديرية المجاري ومديرية التربية ومديرية التخطيط العمراني ومديرية تخطيط الديوانية اضافة الى قسم التخطيط والتنمية الاستراتيجية في ديوان محافظة الديوانية.

ثامنا : ادوات التحليل :

تم الاستناد الى معامل جيني ومنحني لورنز في تحليل البيانات الخاصة بالقطاعات الداخلة ضمن اطار البحث ، ويعتبر كلٌ من معامل جيني ومنحي لورنز من اكثر الادوات الاحصائية دقة في الكشف عن عدالة التوزيع المكاني للثروات او الدخول ، لذا وقع الخيار عليها لتحديد مقدار العدالة المكانية لمشاريع تنمية الاقاليم للمحافظة .

المبحث الثاني

دراسات سابقة

لإغناء موضوع البحث،لابد من التطرق الى الدراسات والتجارب السابقة والتي سيتم تناول اهمها .

اولاً : دراسة الدكتور حسين احمد سعد الشديدي .

التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة وآليات مواجهته/ جامعة بغداد ٢٠١٢م.

ت	الفقرة	المحتوى
١	هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى التعرف على حالة التنمية في العراق بمقاييس تنموية مقترحة عن طريق اظهار التفاوتات المكانية الاقليمية في المؤشرات الدالة على هذه التنمية والربط بينها وبين تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم .
٢	نوع الدراسة	تطبيقية
٣	عينة الدراسة	محافظات العراق
٤	ادوات الدراسة	مؤشرات قياس مقترحه مثل قوة العمل/ معدل النشاط الاقتصادي/معدل البطاله وغيرها
٥	الاستنتاجات	اظهرت الدراسة وجود تفاوتات في التنمية على مستوى المحافظات بسبب غياب البعد المكاني والتركيز على الابعاد القطاعية للاقتصاد الوطني في المراحل السابقة سواء في توزيع المشاريع والخدمات ام في توزيع التخصيصات الاستثمارية . وان القيام بعملية قياس التنمية في العراق على مستوى المحافظات وبالاعتماد على المؤشرات التنموية ستؤدي الى اسس علمية لوضع الحلول للتفاوت المكاني .

٦	التوصيات	ضرورة العمل على الربط الدقيق بين التخصيصات المالية في المجالات الخدمية والحجوم السكانية من جهة والحاجة الفعلية للخدمات المختلفة من جهة اخرى والعمل على ايجاد التمويل المناسب للمحافظات من مواردها الذاتية (فضلاً عن التخصيصات المركزية بما يؤدي الى تعزيز قدراتها في رفع وتيرة التنمية .

٢-دراسة الباحث علي كريم العمار .

التنمية الاقتصادية – المكانية الواقع والافاق المستقبلية ، دراسة تحليلية لحالة العراق جامعة بغداد / المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ٢٠٠٨م .

ت	الفقرة	المحتوى
١	هدف الدراسة	ان التنمية الاقتصادية والمكانية يجب ان تركز في اولوياتها على اسس واساليب ملائمة لمواجهة تحديات العولمة والبيئة وتتبع مدى امكانية فهمهما على المستوى الاستراتيجي للخطط المستقبلية .
٢	نوع الدراسة	نظرية
٣	عينة الدراسة	–
٤	الاستنتاجات	ان من ابرز الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة هي ان المنجزات التفضيلية لم تعد رهينة الموقع ، بل ان نجاح المكان يتضمن التحول من اقتصاديات الموقع الى اقتصاديات المكان ، وان الاحساس بالمكان بما يجعله من تميز في الانتماء والامكانات هي منطلقات النجاح في التنمية المكانية ، ويجب العمل على استثمار هذه التنمية في مواجهة التحديات المختلفة ، اضافة الى ان تجربة التخطيط المكاني في العراق لا تزال تعاني ضعف التقييم الفعلي وسبل التقويم الموضوعي والفعلي لها .
٥	التوصيات	على الادارة المحلية ان تتحمل جزءاً من المسؤولية في التنمية الاقتصادية والمكانية وخاصة المحلية منها .

٣-دراسة الباحث صبيح لفتة فرحان .

تقييم دور السلطات المحلية في تحقيق التنمية المكانية (دراسة عن محافظة واسط) دراسة ماجستير مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي – جامعة بغداد – ٢٠٠٩ .

ت	الفقرة	المحتوى
١	هدف الدراسة	الوصول الى وضع مؤشرات لسياسة التنمية المكانية التي تساعد السلطات المحلية في توزيع الاستثمارات .
٢	نوع الدراسة	تطبيقية
٣	عينة الدراسة	الدوائر الخدميه في محافظة واسط
٤	الاستنتاجات	من اهم استنتاجات الدراسة هو استثمار تطبيق اللامركزية من قبل السلطات المحلية في محافظة واسط وان اللامركزية يمكن ان تساعد على تشجيع المشاركة المحلية وبالتالي يمكن ان تنتج مشاريع متناسبة مع حاجات المجتمع المحلية ، وان التنسيق العقلاني بين المركزية واللامركزية في المرحلة الانتقالية نحو اللامركزية والمشاركة الفعالة للمجتمع في عملية التنمية يمكن ان تسهم في تعزيز سياسات التنمية المكانية . ان اللامركزية تسهم في تحقيق التنمية المحلية لانها تساعد على الحد من البيروقراطية الادارية وتسريع عملية صنع القرار التنموي.
٥	التوصيات	ضرورة وجود جهة معنية بالتخطيط على المستوى المحلي في محافظة واسط تكون مهمتها اعداد الخطط السنوية بالتنسيق مع مستوى التخطيط الاقليمي في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي مستندة الى بيانات تفصيلية لواقع الحال وتقدم مقترحاتها الى المجالس المحلية لغرض مصادقتها ، وعلى السلطات المحلية في محافظة واسط معالجة الاختلالات التنموية الناتجة عن التفاوت في توزيع الاستثمارات على الاقضية والنواحي في المحافظة .

ان هذا البحث هو محاولة لقياس العدالة المكانية لمشاريع برنامج تنمية الاقاليم في محافظة القادسية من خلال استخدام معامل جيني ومنحني لورنز لقياس التوزيع العادل للتخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٥ في محافظة القادسية بوجه خاص واستنباط رؤية مستقبلية من خلال النتائج المتوخاة تساعد في توجيه توزيع المشاريع مستقبلا .

الفصل الثاني

الجانب النظري للبحث

المبحث الاول

اطار نظري مفاهيمي

اولا:- التنمية الاقتصادية.

١- المفهـــــوم .

تشير النظرة العامة في تحديد مفهوم التنمية الى اختلاف اراء الباحثين والاجتماعيين ، فيعرفها بعضهم بانها عملية توافق اجتماعي ويعرفها آخرون بانها تنمية الفرد الى اقصى حد او هي اشباع للحاجات الاجتماعية .

والتنمية عموماً هي احداث تطور اقتصادي واجتماعي وعمراني من خلال حسن استخدام الموارد المادية والبشرية الموجودة في البلد او الاقليم وان مستويات التطوير هذه تعتمد على الامكانات المتاحة في البلد او الاقاليم (بولص ، ٢٠٠٨ :٣) .

ويذهب Frank الى النظريات الرأسمالية التي تشير الى ان التنمية هي عملية تطور من دول نامية الى دول متقدمة ، ومن ثم فلابد من اتصال هذه المجتمعات المتأخرة بالمجتمعات الأوربية المتطورة ، وقد اكد فرانك ان المجتمعات النامية بحاجة الى اتباع سياسة الدفعة القوية التي تنتج من تفاعل عناصر النسق الاجتماعي ، فالأخذ بالتدريج في عملية التنمية هو امر غير مجدٍ ، فهذه المجتمعات المتأخرة لا تتطابق في ظروفها بالمجتمعات الغربية (frank،١٩٧٧: ٣٣).

لقد اكد Hob house (Hob house، 1960 :76) على اهمية العلاقات الاجتماعية فالتنمية حسب مفهومه هي التفاعل بين البشر في علاقاتهم المشتركة وقد اطلق عليه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية.

وقد وضع هوب هاوس اربعة مؤشرات تتعلق بالتنمية العالية High development وقد وضح هوب هاوس ان هذه المعايير ضرورية من اجل رفاهية وتقدم المجتمع وهي : -

١-الكثافة السكانية Population density .

٢-الاكتفاء الذاتيEquity .

٣-حرية المجتمعات Community freedom .

٤-المشاركة المجتمعية Community participation .

ان هذا التعريف يفضي الى عدة عناصر:_

١- التنمية عملية ذاتيه داخليه اي ان كل مقوماتها واصولها موجودة في داخل الكيان نفسه وان أي عوامل خارج هذا الكيان لا تتعدى كونها مجرد عوامل مساعدة.

٢- التنمية عملية ديناميكية في حالة حركه مستمرة أي انها ليست حالة ثابتة او مستقرة.

يعتبر الكاتبان دايفيد ماكيلاند David Macllelland وافريب هيجن Everett Hagen من أهم منظري الإطار السيكولوجي للتنمية ، ويعد "هيجن" احد اهم رجال الاقتصاد وأحد الذين حاولوا دمج مبادئ علم النفس في نظرية التنمية الاقتصادية وقد عرف التنمية الاقتصادية بأنها تحسين دخل الفرد بصورة مستمرة بسبب التطور التكنولوجي للمجتمع وان التنمية الاقتصادية سترتبط بتنمية الإبداع في شخصية الفرد والذي سيؤدي الى التطور الاجتماعي التدريجي للمجتمع (٨٠-٨١ :١٩٧٣، Everett). وفي هذا الصدد نجد ان عالم النفس دافيد ماكيلاند David Macllelland قد تناول ايضاً قضية التنمية الاقتصادية من التركيز على الجانب السيكولوجي حيث انه كان يعتقد انه على الدول النامية أن تزيد من دافعية أفرادها نحو الانجاز لكي يتمكنوا من تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم ، فالمجتمع الذي تكون لديه قدرة عالية على الانجاز ينتج مخططين قادرين على تحقيق التنمية الاقتصادية (David :1973 86، David)

وتستند التنمية الى ثلاثة أبعاد هي كالتالي:-

البعد الاول :- البعد بحجم الموارد :- ويتمثل بحجم الموارد الموجودة وكيفية توزيعها وتنفيذها

البعد الثاني :- البعد الزماني :- ان ما تفرضه العملية التنموية وما يترتب عليه هي ضرورة لفترات زمنية مختلفة لأجزاء عملياتها . (إبراهيم ، ٢٠٠٨ :٤) .

البعد الثالث:- البعد المكاني:- لا يمكن للتنمية ان تتمحور دون وجود وعاء مكاني يحتويها لتتجسد آثارها في البيئة المحيطة لها وبدرجات متفاوتة ومستويات متباينة.(ابراهيم،٢٠١٠ :٦).

ان التنمية بمثابة انتقال من المرحلة الراهنة الى مرحلة أفضل بيئياً واجتماعياً واقتصادياً وبذلك فهي منظومة متشعبة وواسعة ، وهي ذات مضمون إستراتيجي واعٍ وغايات وأهداف مرحلية محددة ذات هدف شامل وعام لعمليات ذات طبيعة ديناميكية في مكان محدد وتكون على شكل سلسلة من التغيرات الوظيفية التي تستهدف مكونات المكان المقصود مستندة الى حجم الإمكانات المتوفرة للوصول الى أقصى عائد ممكن بأقل فترة زمنية لتحقيق الرفاهية بكل مستوياتها الاقتصادية ولاجتماعية .

وفي حقيقة الامر فان شمولية مفهوم التنمية ادت الى اختلاف وجهات النظر في تعريفها وصعوبة الاحاطة بها لتعدد ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية ، كما ان مفهوم التنمية يتأثر بطبيعة المنطلقات الفكرية والايدلوجية (الدليمي، موسى، ٢٠٠٩ :٢٣) .

ان هدف التنمية هو تحقيق التوازن النسبي بين عناصرها المختلفة البيئية والاجتماعية والاقتصادية حيث يبرز اثر الادارة عنصراً فاعلاً وداعماً لتحقيق الأهداف المحلية والاجتماعية والاقتصادية والعمل على متابعتها وتدعيم استدامتها (الشاهد ،١٩٩٩ :٣٦) .

٢- اهداف التنمية الاقتصادية.

وبما ان التنمية تعني احداث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وتنظيمية ، لذلك فالتغيرات الهيكلية والمستهدفة من خلال التنمية تكون ثلاثية الاهداف :-

أ- الهدف الاقتصادي :- يتمثل في التغيرات التي تحدث في العلاقة النسبية بين القطاعات الانتاجية والخدمية واسهاماتها النسبية في الناتج المحلي الاجمالي ، وتنمية القوى البشرية وتوظيف العمالة الوطنية ، واقامة البنى الاساسية وتوفير الخدمات والمرافق العامة ، وتقليص العيوب الهيكلية بالاقتصاد ، وترشيد استثمار الموارد الاقتصادية وتنويع قاعدتها (ابراهيم ، ٢٠٠٨ :٥) .

ب- الهدف الاجتماعي:- يتمثل في التغيرات التي تحدث في انماط الحياة والسلوك والعلاقات الاجتماعية والمستويات الثقافية للفئات المختلفة من المجتمع والانعكاسات الايجابية على مستوى المعيشة ونوعية الحياة الناجمة عن زيادة الدخل والانتاج او كليهما(الجعفري،٢٠١٠ :٢٨).

ت- الهدف التنظيمي:- يتمثل في التغيرات المؤسسية والإدارية اللازمة لمواكبة مراحل التطور المختلفة للمجتمع والتفاعل من المتغيرات والمستجدات بكفاءة ومرونة ومن خلال التطوير التقني وتحسين الانتاجية ورفع كفاءة الاداء للأجهزة والمؤسسات المختلفة المشاركة في عملية التنمية (ابراهيم ، ٢٠٠٩ :١١)

٣- مقاييـــس التنميـة .

وهي مقاييس يمكن من خلالها معرفة ما حققه المجتمع من تقدم وهنالك ثلاثة مقاييس هي :-

أ- : مقاييس الدخل :- وهو الاكثر انتشاراً ويستعمل في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعمراني (احمد ، ١٩٩٣ :٧٧) .

ب- : المقاييس الاجتماعية :- فهناك جوانب صحية وجوانب خاصة بالتغذية وجوانب تعليمية وثقافية ، ففي المجال الصحي فان انخفاض مستويات الدخل له آثار مباشرة على صحة الانسان اذ يبلغ معدل الوفيات بين الاطفال في الدول النامية ضعف معدله في الدول المتقدمة.وفيما يخص

التعليم والثقافة فان معدل الأمية في الدول المتقدمة منخفض بالنسبة الى الدول النامية وهذا الانخفاض مازال مستمرا (الزبيدي،٢٠١٢ :٣٠) .

ج: المقاييس الهيكلية :- وهي تلك التغيرات الهيكلية التي احدثتها الدول النامية في بنيتها الاقتصادية من اجل الاتجاه نحو التصنيع وتوسيع قاعدة الانتاج وتنويعه (عبد العزيز ، ٢٠٠٠ : ٦٩) .

٤ -محاور التنمية .

أ- التنمية الاجتماعية :- وهي عملية "تغيير حضاري تتناول آفاقاً واسعة من المشروعات التي تهدف الى خدمة الانسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه ، ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي ، وتعمل هذه التنمية على استخدام الطاقات البشرية من اجل خدمة اهداف التنمية". حسن ، ٢٠٠٥ : ١٧٥) .

ومن اهم مرتكزات التنمية الاجتماعية (الكنز ، ٢٠٠٩ : ٢٣-٢٤) :-

- ❖ جهود مشتركة بين المواطنين والحكومة .
- ❖ تكامل وتساند بين المجتمع المحلي والمجتمع الكبير .
- ❖ وجود أهداف مخططة .
- ❖ تحقيق الأمان الاجتماعي والرفاهية والاستقرار .

ب- التنمية الاقتصادية :- هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن . (عجمية، ليثي،٢٠١١: ٢٠) .

ثانيا:- التنمـــية المحلـــية

١. المفهـــوم.

ينظر الكاتب ماري روس Mary Ross الى عمليه تنمية المجتمع المحلي بأنها العملية التي يتمكن من خلالها افراد المجتمع المحلي من تحديد الحاجات والاهداف وترتيبها وفقاً لأولوياتهم وهو ما يشجع روح والتعاون والتضامن في المجتمع (الكنز،٢٠٠٩: ٢٧) . وفي تعريف الامم المتحدة سنة ١٩٥٦ يشير الى ان" تنمية المجتمع هي العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الاهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتكامل هذه المجتمعات في حياة الامم والشعوب وتمكينها من الاسهام الفعلي في التقدم القومي" (خاطر ، 2000 : ٤٠) . كما ان تنمية المجتمع المحلي تستهدف تحسين الاحوال والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يعني ان هذا المستوى من التنمية يتجه نحو كافة مكونات البناء الاجتماعي في المجتمع

المحلي ، أي لا يركز على جانب دون الاخر ، وبهذا المدخل تكون تنمية المجتمع المحلي تنمية متكاملة . (الكنز ، 2009 : ٢٨) .

وقد حدد نلسون مجموعة المبادئ الاتية في تنمية المجتمع وتغيره:_ (عبد الفتاح ، ٢٠٠٦ :٤٣)

- ✓ ان المجتمع المحلي هو الوحدة الاجتماعية التي يمكن ان يشارك المواطنون من خلالها فيما يحدث بداخله من برامج انمائية مشاركة فعالة .
- ✓ يحدث التقدم الاجتماعي عند حدوث نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمواً متوازناً
- ✓ ان يتخلل العمل الديمقراطي جميع مراحل وخطوات التنمية المحلية .
- ✓ ضرورة وجود قنوات اتصالية فعالة ومستمرة بين المواطنين وقيادتهم .

٢. ستراتيجيات التنمـية المحلـية

لقد تناولت العديد من الكتابات نماذج من ستراتيجيات تنمية المجتمعات المحلية كان من أهمها هو :-

١. نموذج العمل الإنمائي عند تايلور Taylor :- قدم كارل تايلور نموذج لخطوات العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية وتمثلت خطوات هذا النموذج :- (عبد الفتاح،٢٠٠٦ :٤٨) .

- المناقشة المنهجية للحاجات العامة حيث يمكن ذلك من اكتشاف المشكلات وتحديدها بدقة وتشخيص أسبابها الموضوعية .
- التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية ، وهي خطوة تعقب ادراك اعضاء المجتمع المحلي لحاجاتهم ومشكلاتهم ومعرفة أسبابها ، ويتم فيها رسم خطة محلية لمواجهتها.
- تعبئة وتسخير الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لجماعات المجتمع المحلي .
- تنمية الطموح المحلي ، وهو ما يولد الشعور بالفخر الجماعي والانجاز ، والذي يستثير الشعور بالولاء الاجتماعي والتماسك بين أهالي المجتمع المحلي .

٢. نموذج العمل الانمائي عند وليام بيدل w.Bidel: (الكنز،٢٠٠٩: ٣١)

قدم بيدل نموذجا ينظر الى مراحل العمل الانمائي، وتتمثل مراحله في :-

- المرحلة الاستكشافية ويقوم فيها اخصائي التنمية بمحاولة اكتساب ثقة اهالي وقيادات المجتمع المحلي واقناعهم بدوره وباهمية التغيير بالنسبة اليهم من خلال لقاءاته واجتماعاته معهم ومن خلال الدراسات المحلية التي يقوم بها.
- المرحلة النقاشية وتكون مهمة اخصائي التنمية في هذه المرحله توجيه مناقشة الاهالي لمشكلاتهم المحلية مع مراعاة اتاحة الفرصة امام قيادات المجتمع المحلي للتعبير الحر عن افكارهم ومخاوفهم واختيار البدائل.

- مرحلة النشاط ويتم هنا تنفيذ القرارات الجماعية التي تم التوصل اليها والتي تخدم الصالح العام.
- مرحلة التقييم ويتم فيها معرفة الجوانب الايجابية والسلبية للعملية التنموية.
- مرحلة الاستمرار ويعمل اخصائي التنمية في هذه المرحلة على جعل العملية الانمائية عملية تلقائية ومستمرة داخل المجتمع المحلي.

ويرى الباحث ان الموارد التنموية المتوفرة في مجتمع محلي معين تلعب دوراً اساسياً في نجاح عملية التنمية المحلية لذلك المجتمع المحلي ويمكن تقسيم هذه الموارد من حيث طبيعتها على ماياتي:-

١-الموارد البشرية:- وهي البشر وما يملكون من المعارف والقدرات والكفاءات وغيرها .

٢-الموارد المستقرة او الثابتة:- وهي التعليمات والأنظمة القانونية والإدارية التي تنظم العلاقة بين الناس مع بعضهم وتحكم علاقتهم بالموارد الاخرى وطرق التعامل معها ، مثل النظم واللوائح والقوانين ، الثقافة السائدة والعادات والتقاليد وغيرها .

٣-الموارد الطبيعية:- وهي ما تحويه الارض من نعم الخالق سواء خارجها او باطنها مثل الصخور والمعادن والغابات والمياه وغيرها .

ويعتبر منهج التمكين احد اهم مناهج التنمية المحلية وهو "إعداد خطط نابعة من الاحتياجات الفعلية ، وترسيخ منهج التنمية القاعدية ، وتبني خطط اكثر واقعيه والمساهمة في بناء قدرات المجتمعات المحلية عن طريق اشراك افراد المجتمع المحلي في كل المراحل ومتابعتها نتيجة لإحساسهم بان الخطط نابعة من احتياجاتهم ،وهي التي ستمكنهم من قوة مادة ومعنوية يستطيعون بواسطتها مجابهة الصعوبات المشاكل وتجعلهم اقدر على حلها" (الدرويش ، ٢٠١٣ :٢١).

٣. العناصر الاساسية للتنمية المحلية .

تعددت ابعاد وعناصر التنمية المحلية بحسب رؤية المفكرين والأدباء ، ولكن يمكن حصر بعض العناصر الاساسية وهي :

أ- -المشاركة المجتمعية :- تعرف بانها تفاعل واشراك اكبر عدد من ابناء المناطق المحلية في وضع وتنفيذ المشاريع الرامية الى خدمتهم ورفع مستوى حياتهم (الزبيدي،٢٠١٢: ٥٨-٥٩)، وفي مفهومها الشامل تعني العملية التي يؤثر الفرد من خلالها تأثيرا كبيرا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة، لأن يشارك في وضع الأهداف العامة كذلك أفضل الوسائل لتحقيق إنجاز هذه الأهداف(سالم، ١٩٩٩: ١٤٥) ، اضافة الى ذلك،

ينظر الى المشاركة في التنمية على انها مشاركة السكان والفئات المستهدفة في اتخاذ القرار وتنفيذ النشاطات التنموية المختلفة وعلى جميع المستويات (Frankly, ١٩٨٥: ١٥) .

في حين عرفها (Moatasim ، 2005 :56) بأنها " العملية التي يشترك فيها المختصون والمنظمات المجتمعية ومجموعات المجتمع والموظفون الحكوميون وغيرهم سوية لعمل شيء ما سواء كان ذلك بشكل شراكه رسمية او غير رسمية" .

ب- -الديمقراطية :- وهي شرط تحقق المشاركة المجتمعيه ، اذ ان الاخيره لايمكن ان تتم الا على اساس طوعي وديمقراطي و يملك فيه كل شخص حرية التعبير عن رأيه وحرية المبادرة الطوعية ، ويستطيع فيه كل شخص المساهمة في اتخاذ القرار المتعلق بمستقبل مجتمعه المحلي(الزبيدي،٢٠١٢: ٣٢) .

ج-التكامل والتوافق:- ترتبط التنمية المحلية بالتنمية الوطنية بشكل عام وتعتبر جزءاً متمماً لها ، مما يستوجب من القائمين مراعاة التكامل والتوافق بين توجهات واهداف التنمية الوطنية للبلد وبين أهداف وبرامج التنمية المحلية للمجتمعات الصغيرة او الأقاليم لتجنب الازدواجية في البرامج والاهداف .

د-الاستخدام الكفوء للموارد:- تعتمد تنمية المجتمع المحلي على الاستخدام الامثل والكفوء للموارد والامكانات المتاحة ، سواء الموارد البشرية او المادية ، مما يقود الى مكاسب اقتصادية واجتماعية متعددة مثل تقليل كلفة المشاريع من خلال استعمال الموارد المألوفة بدلاً من الموارد الجديدة بالنسبة للمجتمع .

وبناءً على هذه العناصر الاربعة يمكن ان نحدد بعضا من اهداف التنمية المحلية وهي:

- تطوير الانسان المحلي من خلال المساهمة المباشرة في تنمية منطقته باعتباره العنصر الاول في التركيبة الاجتماعية الوطنية ، وبما يدعم الربط بين المواطن المحلي والشخصية الوطنية (الكناني ، الزبيدي ،٢٠١٣ : ٧٨) .
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الاقاليم والولايات داخل الاقليم الواحد. (شريفي ،٢٠٠٩ :٢٢) .

٤- الصعوبات التي تواجه التنمية المحليـة .

تواجه التنمية المحلية وبرامجها صعوبات فنية رغم إدماجها في الخطة الوطنية الشاملة، يمكن ادراجها في الجوانب الآتية:- (الكناني،الزبيدي،٢٠١٣: ٧٩)

أ- عدم وضوح الاهداف :- عادة ما يتم تخطيط البرامج بمرونة كبيرة رغبة في دمج التنمية المحلية وتغيير السلوك المحلي من خلال ربط الخطط الاقليمية بالخطط الشاملة.

ب- هيكلية العمل :- غالباً ما تفتقر الدول النامية الى ادارة مستقلة للوحدات التخطيطية في المناطق الجغرافية للدولة ، وفي حالة وجودها فإنها تعاني من نقص الكادر المتمرس والذي يتمكن من اداء مهامه التخطيطية ، بالإضافة الى ندرة البيانات الاحصائية على المستوى المحلي.

ج-تقدير النتائج :- عند تخطيط المشاريع تقوم عملية التقديرات اثناء تنفيذ المشاريع على اساس علاقات مادية بحتة كتوافر الايدي العاملة ، ومن النادر ان نجد تجارب وحلولاً للمشاكل المتعلقة بالعلاقة بين القوى العاملة والتقنيات المستخدمة .

وبالتالي فان الباحث يرى ان تنمية المجتمع المحلي هي عبارة عن نظام مدخلاته هي الناس والتنفيذيون ومنظمات المجتمع المدني والحكومة ، وتتفاعل هذه المدخلات في سلسلة في الاجراءات والعمل الدؤوب لوضع الخطط التنموية لمجتمعهم او مدينتهم ، اما مخرجات النظام فهي تنمية مجتمعهم ورفع وتحسين مستوى المعيشة وتقديم الخدمات الاساسية في شتى المجالات ، ولذلك فان نافلة القول ان التنمية المحلية هي عملية ديناميكية تشاركية لا يمكن ان يكتب لها النجاح اذا ما اهملت طرفاً من اطراف المجتمع المحلي.

ثالثا: التنمـــية المكانية:-

١. المفهـــوم.

نالت ظاهرة التباين المكاني اهتمام الكثير من المخططين في الدول النامية بسبب سوء استخدام الموارد وعدم التوزيع العادل والاستخدام الكفوء ضمن مناطق البلد الواحد ، حيث ان التنمية المكانية هي محصلة الخطط والبرامج الاستثمارية التنموية والتي تؤدي احياناً الى عدم التوافق بين النظام الاقتصادي والاقاليم والمدن .

تشير كلمة التنمية المكانية الى ازالة المعوقات البنيوية الى تمثل عقبة في التطور المكاني واظهار القدرات الكامنة (خير ، ٢٠٠٠ : ١٤) وهناك من يعتبرها انها جوهر التنمية في ايجاد اساليب تتلاءم مع الهيكل المكاني وما يتمتع به من خصائص ومميزات حيث لا يمكن للتنمية ان تتمحور من دون وجود وعاء مكاني يحتويها لتتجسد اثارها في البيئة المحيطة بها وبدرجات متقاربة ومستويات متباينة (الجعفري ، ٢٠١٠ :٢٧) .

ان وضع الالية التنموية يعتمد في اساسه على خصائص المكان المختلفة النوع والمتباينة المستوى ، والتي تختلف باختلاف الاحيزة نفسها من خلال العناصر المكونة لها (البشرية والمادية كالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية او العمرانية) (ابراهيم ، ٢٠٠٨ :٢) ، حيث تمثل البنية المكانية نتاجاً لتفاعل عوامل عديدة منها الاقتصادية المحتوية للموارد والامكانات الطبيعية المتاحة للحيز المكاني والعوامل البشرية والمرتبطة بحجم السكان والهرم المتكون منه ومستوى التعليم وحجم الحيز نفسه المتمثل بالمساحة (ابراهيم ، ٢٠١٠ : ١) .

بالإضافة لما سبق فان التنمية المكانية تعني بلوغ الهيكل المكاني للاقتصاد في أي مكان وفي أي وقت مرحلة تنسجم مع عملية النمو الاقتصادي ودعمها بشكل كفوء (١٩٥: ١٩٧٨ ، kukcnski)

٢ .سياسات التنمية المكانية.

ان سياسات التنمية المكانية تتضمن مكونين اساسيين هما سياسة التنمية الحضرية وسياسة التنمية الاقليمية حيث ان الاولى (سياسة التنمية الحضرية) هي تحديد المراكز او التجمعات الحضرية التي يبغي تنميتها على المدى البعيد من خلال مجموعة من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الاقليم المراد تطويره. اما المكون الثاني وهي سياسة التنمية الاقليمية فتمثل الاطار التخطيطي الذي يرسم الاتجاهات الرئيسة لكيفية توزيع الموارد المادية والبشرية في الاقليم بالشكل الذي يضمن كفاءة تحقيق ونجاح اهداف التنمية المكانية من خلال ايجاد حالة من التوازن النسبي في توزيع الاستثمارات بين الاقاليم المختلفة بغية الحد من ظاهرتي التفاوت المكاني والتركز السكاني في مستويات التنمية (الناشي،٢٠١٣ :٧) .

٣. اساليب تطبيق سياسات التنمية المكانية .

أ- اسلوب حافة المدنية :- والذي يتمثل باستعمالات كثافة واطئة في المناطق الصناعية او الزراعية يسهم في تنميتها والحد من توسع المدن الكبرى (يوسف ، ١٩٩٩ :٥١) .

ب- اسلوب المحاور الحضرية:- يستخدم في تنمية المدن الواقعة على طرق النقل في محاور تخطيطية مختارة بأنشطة اقتصادية مناسبة لهذه المحاور تؤدي الى نمو المستقرات البشرية وتنمية النشاطات الحيوية الاخرى في مرحلة لاحقة (الناشي ، ٢٠١٣ :٨) .

ج-اسلوب المدن الجديدة :- وسيلة للسياسة الحضرية من خلال توفير مناطق ذات تخطيط مسبق ومواصفات تخطيطية عالية الا انها تحتاج الى استثمارات ضخمة نسبياً (الزبيدي ، ٢٠٠٩: ٣٩) .

د-اسلوب المراكز الحضرية المنتشرة :- يتطلب ضخ استثمارات كبيرة في عدد كبير من المدن الصغيرة الامر الذي لا يتلاءم مع ظروف بعض البلدان ولو انه الافضل في نشر التنمية في مختلف المراكز الحضرية (الناشي، ٢٠١٣ : ٨) .

٤ . ستراتيجـــــيات التنمـــــية المكانـــــــية .

أ- استراتيجية نقل العاملين :- تعاني الاقاليم المتخلفة من انخفاض مستوى الناتج الاقليمي ، وما يترتب عليه من انخفاض في مستويات الدخول ، ومن ثم مستوى المعيشة ، وازدياد معدلات البطالة ، نتيجة لزيادة العرض من قوة العمل وقلة الطلب من فرص العمل المتاحة مقارنة بالاقاليم المتطورة التي يزداد الطلب فيها على الايدي العاملة وترتفع اجورها بسبب استقطابها لمشاريع التنمية ، وفي ضوء ذلك فان هذه الاستراتيجية تعمل على تشجيع هجرة العمالة والانتقال الى الاقاليم او المناطق المتطورة للعمل فيها ولاستثمار طاقاتهم ولكي يكتب النجاح لهذه الاستراتيجية لابد من تحفيز الجهود على دعم عملية التنمية والتطور اعتماداً على امكانيات النمو خاصة الموارد البشرية من خلال تقديم المساعدة المحفزة للقوى العاملة المهاجرة ، عن طريق (رفع مستوى قدرات ومهارات العمال المشتغلين من خلال التدريب وتوطينهم في المناطق ذات الامكانات التنموية العالية والعمل على توفير السكن والتعليم المناسب لهم من اجل معالجة التفاوت المكاني (Richardson ,1969 :388-393) .

ب- ستراتيجية نقل الاستثمارات:- وتسمى ايضا بستراتيجية هجرة راس المال، وجوهر هذه الاستراتيجية يقوم على تشجيع حركة الصناعة والاستثمارات بالتوجه الى الاقاليم التي يكون فيها الضغط على الموارد اقل ، وتتأثر حركة الصناعة بشكل سريع بمحددات التنمية في الاقاليم المتطورة وتجذب الحوافز المالية في المناطق المتخلفة (الدليمي ، ١٩٨٤ : ٤٥) في محاوله لتوليد فرص عمل من اجل تقليل معدلات البطالة وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي فيها، وما يترتب على ذلك من رفع مستوى الدخل الفردي للسكان ، وتغيير البنيان الاقتصادي والاقليمي من جراء تحقيق الاستثمار الامثل للموارد المتاحة (Richardson ,1969 :398-403).

ومن الممكن ان يكون للحكومة دور مهم في تحقيق هذه الاستراتيجية ، عن طريق خلق الظروف الملائمة لتوزيع الاستثمارات التنموية مكانياً واختيار مواقعها الجديدة اعتماداً على الانفاق الحكومي اضافة الى استثمارات القطاع الخاص ، وان الدور الحكومي قد يتخذ طرقاً عديدة منها ، ومن هذه الطرق ، الترغيب والترهيب (Duncan, 1979 : 45-60) :-

- اسلوب الترغيب:- يعني قيام الدولة بتقديم المساعدات والتسهيلات للمستثمرين لتحديد مواقع مشاريعهم في الاقاليم الاقل تطوراً ، والتي تنوي الدولة النهوض بها ، حيث تقوم الحكومة المركزية بتقديم القروض والاعفاءات الضريبية والمنح المالية وغيرها من المساعدات لتحمل جزء من تكاليفها) .
- الترهيب:- وهو سعي الدولة لمنع عمليه النمو والقيام بمشاريع جديده في الاقاليم من خلال وضع المحددات والعراقيل او فرض القيود على حركة عوامل الانتاج بعدة صيغ تنظيمية مثل وضع شروط معينة لمنح اجازات البناء للمشاريع الجديدة وفرض الضرائب عليها في حال انشائها .

ج –اقطاب النمو : تتطلب هذه الاستراتيجية تركيز الاستثمارات في مواقع مختارة او تطوير بؤر صناعية مختارة في مكان يتكون من صناعات قائدة ومنشآت دافعة ، لدعم الاقتصاديات الموقعية (الجبوري ، ٢٠٠٦ :٤٨) .

ووفقاً لهذه الاستراتيجيات ، فانه بالإمكان تحديد مجموعة من اهداف التنمية المكانية للأقاليم.

١–الوصول الى مرحلة التوازن الاقليمي عند توزيع المشاريع الاستثمارية بغية الاستفادة من كافة الامكانات والموارد المتوفرة في الاقاليم ، بحيث لا يؤثر نمو وتطور هذا الاقليم على نمو وتطور الاقاليم المجاورة له او استنزاف الامكانات التنموية لتلك الاقاليم من حيث رؤوس الاموال او الايدي العاملة.

٢–زيادة معدل نمو الناتج الوطني الذي يؤدي الى دعم معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة وبالتالي الارتقاء بمستويات التنمية المكانية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية .

٣–التوزيع الامثل للسكان على مستوى الاقاليم (اعادة توزيع السكان ما بين الاقاليم) ، لان عدم التوازن في توزيعهم سيولد مناطق جذب ومناطق طرد للسكان (الجبوري ، ٢٠٠٦ :٤١).

٤–رفع مستوى الاستخدام الكمي والنوعي من خلال توليد فرص عمل داخل الاقليم مما له من اثر على تقليل حركة الهجرة الداخلية للسكان ما بين الاقليم (الناشي ، ٢٠١٣ : ٦) .

٥–توليد تجمعات حضرية ، فالتحضر يعني زيادة سكان المدن عن طريق الانتقال من الريف الى المدن او تغيير الريف من حياة ريفية الى حضرية عن طريق توفير الخدمات ، وما يرتبط بذلك من تغيير في انواع المهن والانماط السلوكية للأفراد . (عبد الجابر ، وآخرون ، ١٩٩٨ :٦٩) .

اما علاقة التنمية المكانية باللامركزية الإدارية ، فأنها تتبلور في سياقات الفعل التنموي بالمفهوم الحديث للتنمية القائم على التنمية المكانية التي تهدف الى احداث سلسلة من التغيرات الجذرية في المجتمع بهدف اكساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المتواصل بما يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة للمجتمع (الجعفري ، ٢٠١٠: ٣٣) .

لقد تضمنت خطتا التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤) ، (٢٠١٣-٢٠١٧) ، الانتقال من الادارة المركزية للاقتصاد الوطني الى الادارة اللامركزيه من اجل اعطاء دور اكبر للحكومات المحلية وتعتبر الثنائية المكانية من اهم تحديدات خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤) فطالبت بإعادة تصحيح التوزيع المكاني لاستثمارات الخطة ، ومن اهم المبادئ الداعمة لفلسفة النموذج التنموي في خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) هو القوة في اللامركزية ليكون مسوغاً كافياً لتحديد اولويات التنمية المكانية وتوزيع الاستثمارات مكانياً ونمط توزيع تخصيصات الاستثمار جغرافياً وفقاً لمبدأ الميزة النسبية وتحقيق المنافسة التي تقود الى تعظيم المنافع على كافة المستويات(المهداوي، ٢٠١٥ : ٥) .

٥-الابعـاد المكانـية للتنمـية فـــي العـراق.

برزت الحاجة الى تقييم الواقع الفعلي ومحاولة ادخال البعد المكاني في فلسفة التخطيط القطاعي بهدف تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي مكانياً نتيجةً للتباين الحاصل في التنمية المكانية بين محافظات العراق للفترات الواقعة بين عامي (١٩٥٠-١٩٧٠) ، ومن المؤشرات على تلك الفترة يلاحظ ان النمط الاساسي للتنمية المكانية لم يكن يتجاوز أكثر من ٣ مراكز حضرية كبيرة هي العاصمة بغداد والبصرة والموصل (العمار ، ٢٠٠٧ : ٣) .

والدليل على ذلك نجد ان خطة (١٩٧٠-١٩٧٤) اشرت استمرار تفوق محافظة بغداد في اجمالي التخصيصات الاستثمارية بنسبة(٢٣.٩%) و محافظة البصرة ١٤.٨% مما يعني ان(٣٨.٧%)من اجمالي التخصيصات الاستثمارية قد تركز في محافظتين (وزارة التخطيط،١٩٨٤: ٩٢).

استمر هذا النمط من التفضيل في خطة (١٩٧٦-١٩٨٠)كذلك مع بعض الاستثناءات المتمثلة بظهور اقطاب نمو جديدة (صلاح الدين ، الانبار) وبنسبة (٦.٢%) و (٩.٩%) على التوالي من استثمارات ذات الخطة ، وهذا يبدو تحولاً ستراتيجياً في الإبعاد المكانية نحو اماكن جديدة تعمل كأقطاب نمو تقلل من هيمنة المراكز التقليدية (العمار ، ٢٠٠٧ : ٤) .

اما في خطة المحافظات العراقية لسنة ١٩٨١-١٩٨٥ فقد أكدت على ضرورة تقليل فجوة التنمية الاقتصادية – الاجتماعية في مناطق البلد والعمل على زيادة التوازن بين المناطق الاقل تطوراً وتلك الأكثر تطوراً كما أكدت على زيادة توفير الخدمات العامة للفئات الاقل دخلاً واعطاء المزيد من العناية في تقليل التفاوت المكاني بين الريف والمدينة (وزارة التخطيط،١٩٨١ :٧-٨).

اما فيما يتعلق بخطة ١٩٨٦-١٩٩٠ فقد اكدت على مواصلة الدعم الكامل للمجهود الحربي الى جانب تعزيز الاهداف الاقتصادية ذات العلاقة برفع المستوى المعاشي للسكان وتحقيق التنمية المتوازنة من

خلال تحليل واقع التنمية المكانية والذي توصلت فيه الى اهمية تقليل التركز الاستثماري مكانياً في المحافظات الرئيسية (العمار،٢٠٠٧ :٦).

وقد اضافت هذه الخطة مجموعة من الاهداف منها، وضع اسس ومؤشرات التنمية الاقليمية من خلال تقليل حصص المحافظات الاكثر تطوراً ، وعدم التركيز على العوامل الاقتصادية في توزيع المشاريع مع التأكيد على تحديد الأولويات بين المحافظات وفقاً للأنشطة والفعاليات مكانياً . فقد أوضحت إحدى الدراسات المعدة في وزارة التخطيط (وزارة التخطيط،١٩٩١ :٥٥)، بان خلاصة ترتيب مستوى التطور بين المحافظات تؤكد على وجود فجوة تنموية واضحة حيث امكن تمييز ثلاثة مجاميع من المحافظات بحسب مستوى تطورها وكما يأتي :

أ–مجموعة المحافظات الأقل تطوراً وقد شملت ٨ محافظات هي ذي قار بالمرتبة ١٨ ، واسط ١٧ ، السليمانية ١٦ ، دهوك ١٥ ، القادسية ١٤ ، ديالى ١٣ ، ميسان ١٢ .

ب–مجموعة المحافظات المتوسطة التطور وهي النجف ١١ ، اربيل ١٥ ، كركوك ٩ ، المثنى ٨ ، بابل ٧ ، كربلاء٦ .

ج–مجموعة المحافظات المتطورة وهي نينوى٥ ، الانبار ٤، صلاح الدين ٣، البصرة ٢ ، واخيراً محافظة بغداد بالمرتبة الاولى .

اما عند تحليل الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٩١–١٩٩٥ فهي وكما معروف تمثل الخطة الأولى بعد توقف الحرب العراقية الايرانية سنة ١٩٨٨ وما يتطلب هذا من إعادة أعمار وتهيئة مستلزمات ذلك ، الا ان إحداث حرب الخليج الأولى ١٩٩٠–١٩٩١ وما تلاها من عقوبات اقتصادية دولية متمثلة بالحصار الاقتصادي ، ومنذ عام ١٩٩٠وما رافقها من ظروف غير طبيعية ، قد اثر ذلك بشكل كبير على عملية التنمية بكل ابعادها واتجاهاتها وحتى في تسميتها التي لم تصدر بقانون . اما اهدافها فهي الاخرى قد اكدت على توجيه الموارد بشكل عقلاني لتحقيق التنمية الشاملة ورفع المستوى المعاشي للسكان وتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الوطني الى جانب تقديم الخدمات العامة وخاصة في قطاعي التربية والصحة ، اما على الصعيد المكاني فقد تضمنت اهدافها التأكيد على التوسع في توفير ونشر الخدمات الاجتماعية وتقليل التباين المكاني وذلك باعتماد المعايير التخطيطية لكل خدمة (وزارة التخطيط،١٩٩٥ :٢٥).

ومن المؤشرات التي تم قياسها خلال احدى دراسات وزارة التخطيط ، حيث تم تقدير التباين في مستويات التنمية المكانية باستخدام معامل تباين الدخل الاقليمي باعتباره من اهم مقاييس التي تعكس

بشكل دقيق وواضح مشكلة الفوارق الاقليمية وبتطبيق هذا المعامل على محافظات العراق وجد ان قيمته كانت عالية جداً وبحدود ٥.٢٨ وهذه تشير الى حقيقية وجود تباين كبير من مستويات الدخل بين المحافظات ، وان تركيز الثروة والدخل في محافظات معينة وخاصة بغداد كانت السمة البارزة للاقتصاد المكاني في القطر . (وزارة التخطيط ، ٢٠٠٠ :٥١) .

٦-المؤشرات الإحصائية المستخدمة في قياس عدالة توزيع الدخول او ثمار التنمية

أ- معامل جيني .

معامل جيني (نسبة للعالم كواردو جيني) من المقاييس الهامة والاكثر شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل ، تعتمد فكرته على منحني لورنز ، يمتاز معامل جيني بانه يعطي قياساً رقمياً لعدالة التوزيع (سرحان ، ٢٠١١ : ١) ، ولقد اقترح عالم الرياضيات الايطالي (جيني) مقياساً جبرياً لدرجة التفاوت في توزيع الدخل ، الذي يمثل نسبة المساحة بين خط (45) ومنحني لورنز، أي المساحة الكلية تحت خط الـ(45) (احمد ،٢٠٠٩ ، ص:١١) .انظر شكل (٤). بمعنى اخر فان معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد ، حيث يكون صفراً عندما ينطبق منحني لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساوياً لجميع افراد المجتمع (التوزيع الامثل للدخل) ، بينما يكون معامل جيني مساوياً للواحد عندما ينطبق منحني لورنز على الخط الافقي والخط العمودي وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في اسوأ احواله ، أي انه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل افضل (سرحان ،٢٠١١: ١) .

وتوجد صيغ رياضية مختلفة لحساب معامل جيني من ابسطها الصيغة الآتية :-

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة بين منحني لورنز والخط المرشد}}{\text{المساحة الاجمالية تحت الخط المرشد}}$$

(المشهداني وشاوي ، ٢٠٠٢ : ١٧٢) .

ب- معامل الاختلاف Coefficient Of Variation (c.v)

يقصد بمعامل الاختلاف بانه التباعد او التقارب الموجود بين قيم المشاهدات التابعة لمتغير ما. ومعامل الاختلاف هي مقياس لمدى تشتت قيم المشاهدات عن وسطها(الراوي ،١٩٧٨:٩٥)ويعرف ايضا انه النسبة بين الانحراف المعياري في توزيع معين الى وسط ذلك التوزيع(هرمز،١٩٩٠: ١٣٢) .

$$C.V = \frac{S}{\bar{x}} \times 100$$

حيث ان:-

x= الوسط الحسابي لمجموعة القيم

s= الانحراف المعياري لها

ويعد معامل الاختلاف افضل انواع معاملات التشتت اذ يوضح هذا المعامل نسبة حصة كل وحدة من وحدات الوسط الحسابي من الانحراف المعياري.

ج- معامل كوزنتز :(Kuznets Coefficient)

أقترح كوزنتز عام ١٩٧٥، معاملًا لقياس التفاوت في توزيع الدخل.ويمكن احتسابه من البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها الى فئات داخلية متساوية من حيث نسبة العوائل والافراد في كل فئة داخلية. وتتراوح قيم معامل كوزنتز مابين الصفر الذي يمثل حالة العدالة المطلقة والواحد الصحيح وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخل ويمكن التعبير عنها بالصيغة الاتية (طه،٢٠٠٨ :٦٩-٧٠).

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{n=10} |di - 10|}{180}$$

حيث ان:

K: قيمة معامل كوزنتز

di: النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاها الفئة العشرية(i).

di-10: القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للافراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلقاه الفئة الداخلية(i).

N :عدد الفئات الداخلية وتساوي ١٠.

المبحث الثاني

أطر التخطيط

اولا:- التخطيط الاستراتيجي.

المفهـــــــوم..

يعتبر التخطيط ضرورة للقيام بالأنشطة وانجازها ، وضمان بلوغها الى اهدافها ، حيث ان التخطيط يساعد على تحديد الأهداف والإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف بالإضافة الى انه يساعد في التنسيق بين الاعمال والرقابة عليها .

وهناك من يعرف التخطيط ، بأنه عملية تتضمن وضع مجموعة من الافتراضات حول الوضع في المستقبل ثم وضع خطة تبين الاهداف المطلوب الوصول اليها خلال فترة محددة والامكانات الواجب توفرها لتحقيق هذه الاهداف وكيفية استخدام هذه الامكانات والكفاءة والفاعلية المطلوبة (النمر ، وآخرون ،٢٠٠١ : ٩٤-٩٥). وبسبب تزايد اهمية التخطيط بشكل عام في العصر الحديث، فقد تزايدت اهمية التخطيط الاستراتيجي بشكل اكبر بسبب وجود العديد من التحديات محليا واقليميا وعالميا.

وينظر (Thompson& others, 2010 : 5) للتخطيط الاستراتيجي بانه عملية تحديد المستقبل المطلوب ان تصل اليه المؤسسة من خلال دراسة وتحليل الوضع الحالي وتحديد الطرق اللازمة لبلوغ ذلك المستقبل ، ويرى (Policastor) ، انه الطريقة الملائمة والمناسبة لتحديد الاهداف بعيدة المدى وتوجيه المنظمة لتحقيق هذه الاهداف (حسن ،٢٠١٤ :٢٤).

ان التخطيط الاستراتيجي يمكن ان يمهد الطريق للتعلم ، وقد وجد العالمان Brows & Hunt عام (١٩٩٩) ان المنظمات تفتقر الى التخطيط السليم وتنفق الكثير من الوقت للتعلم عن طريق المحاولة والخطأ ، مما يؤدي الى ضعف الاداء المؤسسي ويمكن ان يكون ذلك عاملاً مقيداً للشركات المتوسطة والصغيرة الحجم ، وبالتالي تؤدي الى قلة مصادر التمويل وعدم القدرة على تحمل المخاطر ، وقد وجد العالم Anderson في عام ٢٠٠٤ ، ان جوهر التخطيط الاستراتيجي المركزي واحداثيات التعلم تكمن في بيئة حركية غير مستقرة . (Charlotta , Marko ،2015: 655) .اما البنك الدولي فقد اضاف مفهوماً اخر للتخطيط الاستراتيجي كونه العملية التي تمكن مدراء المنظمات ان يحددوا ما الذي ستكون عليه منظماتهم في المستقبل ؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك ؟ وذلك من خلال وضع رؤية مستقبلية لمنظماتهم وتحديد الاولويات والاجراءات والعمليات (الستراتيجيات) لتحقيق تلك الرؤية .

وقد اوضح البنك الدولي ان خطوات التخطيط الاستراتيجي هي كالاتي(٣-٤ :٢٠١٠،World Bank)

- توضيح مفهوم التخطيط الاستراتيجي وكيف يمكن وضعه .
- توضيح القيم التي تؤمن بها المنظمة ، والتركيز على توفير رؤية مشتركة ، ووضع اهداف واستراتيجيات متفق عليها .
- الاخذ بنظر الاعتبار تكاليف انجاز التخطيط الاستراتيجي للمنظمة من حيث الوقت الذي يحتاجه مجلس الادارة والموظفون وغيرها من الموارد الاخرى اللازمة والمطلوب توفيرها من اجل تطوير الخطة. حيث ان المنظمات التي تعيش في حالة من الازمة او انها غير مستقرة من الناحية المادية او التنظيمية فأنه سيكون من الصعب بالنسبة لها الولوج في عملية التخطيط الاستراتيجي الى ان يتم معالجة كل هذه المشاكل وتوفير الاحتياجات المطلوبة .
- التأكيد فيما اذا كانت المنظمة قادرة على اعداد الخطة طويلة الاجل او من الافضل لها ان تركز على اعداد خطة قصيرة الاجل وقد تضع خطة لسنة واحدة ثم تقوم بأعداد خطة طويلة الاجل في نهاية العام .

وهناك العديد من المفكرين والباحثين يجدون صعوبة في التمييز بين التخطيط الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية ، معتبرين ان عمليات التخطيط الاستراتيجي هي وحدها المؤدية الى بناء الاستراتيجيات وتنفيذها لاحقاً ، ويشير (ياسين ، ٢٠٠١ : ١٦٠) الى ان التخطيط الاستراتيجي هو عنصر مهم من عناصر الإدارة الاستراتيجية وليس الادارة الاستراتيجية بعينها لان الادارة الاستراتيجية تعني ايضاً إدارة التغير التنظيمي وادارة الثقافة التنظيمية وادارة الموارد وادارة البيئة في نفس الوقت . ويطلق احياناً على عملية صياغة الاستراتيجية او ادارة الاستراتيجية (بالتخطيط الاستراتيجي) ويتضح الفرق بين (ادارة الاستراتيجية)و (التخطيط الاستراتيجي) في ان : الادارة الاستراتيجية تنطوي ايضاً على تطبيق الاستراتيجية وتقييمها ، ولهذا فان مصطلح (صياغة الاستراتيجية) او(ادارة الاستراتيجية) بدلاً من (التخطيط الاستراتيجي) يعكس المعنى المحدد والمقيد ، لذلك يعتبر كل من التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية وجهين لعملة واحدة .

وقد بين الكاتب Henry Mints berg مفهوم التخطيط الاستراتيجي في كتابه المعروف (ارتفاع وسقوط التخطيط الاستراتيجي) حيث وضح منتزبرغ أن مصطلح الاستراتيجية يضم عدة مفاهيم وكل مفهوم له فائدة معينة وبين ايضاً ان الاستراتيجية هي خطة ونمط ووجهة نظر ويمكن ان تكون مناورة تهدف الى خداع المنافسين (Nicklos,2016:2) .

وعليه فان عملية التخطيط في المؤسسة عبارة عن هيكلٌ متكاملٌ من الخطط تغطي كافة انشطة وبرامج والمؤسسة ، وقد تكون هذه الخطط طويلة المدى قد تصل الى عشرة سنوات ، وهي تبنى اساساً على معرفة الادارة العليا للبيئة الخارجية لها ، او ان تكون قصيرة المدى حيث لا تتجاوز سنة واحدة ، وتبعا لذلك تكون الاهداف العامة للمؤسسة عادة قصيرة الاجل ، وتتغير هذه الخطط سواء الطويلة ام القصيرة بتغير البيئة والظروف الداخلية منها او الخارجية وتغير طريقة التفكير باستمرار في كيفية وضع هذه الخطط .

ويلاحظ ان عملية تحديد الاهداف في المؤسسات الحكومية تقع على عاتق السلطة السياسية حيث تكون مسؤولة عن وضع التشريعات القانونية وتخصيص الموارد اللازمة وقد لوحظ ان غالبية هذه المؤسسات تتأثر من خلال تفاوت المصالح التي تحدث بين مختلف اصحاب المصالح المسؤولين عن هذه المؤسسة ، ذلك ان كل اصحاب المصالح ممن يتصدرون المسؤولية يسعون الى استغلال نفوذهم السياسي لممارسة الدور الرقابي للمؤسسة مما يؤدي الى تعدد الصراعات في عملية تحديد وتحقيق الاهداف ومن الواضح ان تحديد الاهداف المطلوب تحقيقها للمنظمة والغموض الذي يشوبها ، يعتبر عائقاً كبيراً للإدارة العليا في المؤسسة الحكومية بسبب غياب التفويض الواضح للصلاحيات في العمل. ويبين لنا الشكل(١) الوضع النموذجي للتخطيط في الوزارات او المؤسسات الحكومية وكيفية اعداد الخطط الطويلة والقصيرة الاجل.

شكل(١) الوضع النموذجي للتخطيط الاستراتيجي.

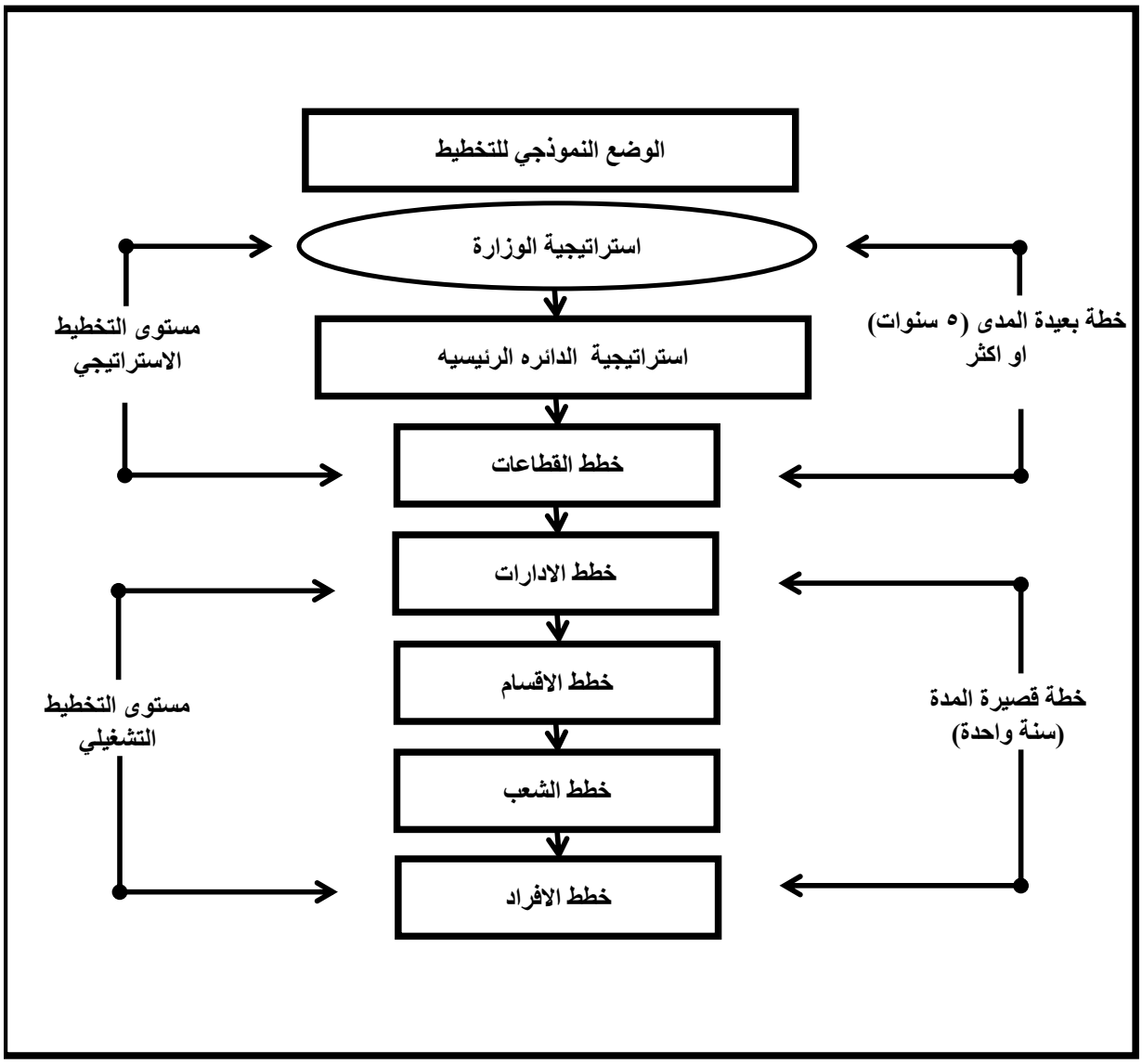

المصدر : (الحجامي ،المهندس المعماري والمدني فراس شهيد نوري ،طالب ماجستير، ورقة بحثيه بعنوان جدلية العلاقة بين التخطيط الاقليمي والتخطيط الاقتصادي ٢٠١٠ : ٨ بتصرف الباحث)

ويرجع الاختلاف والتباين في مفهوم التخطيط الاستراتيجي واساس تطوره لنقطتين اساسيتين هما (Suklev&Debarlev ، ٢٠١٢ : ٧-٦)

١- مفهوم المستقبل ,ومدى ادراك الادارة العليا له ، فالمستقبل هو زمن قادم غير معروف وقد يكون بعضه واضحاً ، وقد يكون بعضه الاخر غامضاً ، وقد يبدو مستقراً وقد يبدو مضطرباً ، لذلك فان تحديد الاتجاه المستقبلي يختلف من مؤسسه لأخرى .

٢- الطرق والاساليب المستخدمة في مواجهة المستقبل (تحديد الاهداف وكيفية انجازها) تختلف من مؤسسة الى اخرى .

ثانيا: التخطيط المكاني .

١. المفهـــــــوم..

يشير التخطيط المكاني الى الطرق المستخدمة من قبل القطاع العام في التأثير على توزيع السكان والانشطة المختلفة في الفضاءات بمقاييس متعددة، وهو يشمل جميع مستويات التخطيط لاستخدام الاراضي بما في ذلك التخطيط الحضري والريفي، والتخطيط الاقليمي ، والخطط المكانية الوطنية ، والمستويات الدولية .

ويعد مفهوم المكان من المسائل الاساسية في دراسة الظواهر الانسانية و علاقتها مع معطيات الطبيعة (الارض والمناخ والموارد و .... الخ) (الكناني ، ٢٠٠٥ : ١١) .

واوضح (Hall , 1970 :18) ، ان التخطيط المكاني هو عملية الاستغلال الكفوء والاستخدام الافضل للموارد لضمان الاتساق الوظيفي بين ابعاد عملية التنمية .

ويعد البعد المكاني محاولة لإيجاد الطريقة المناسبة والممكنة للنشاطات المختلفة ، وكيفية التوزيع والربط بينهما ، وايجاد العلاقة المناسبة للمسافات ، وكذلك امكانية التقدير فيما بينهم [١].

في ضوء ذلك يمكن تعريف التخطيط المكاني ، بأنه احد الاساليب المستخدمة لتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التقدم المنشود في زمن محدد ، فهو يسهم في ربط المشروعات والقطاعات ببعضها بعض بما يساعد على اختيار المشروعات تبعاً لجدواها وتأثيراتها على تحقيق الاهداف .

---

*Gava: White paper on. Spatial planning and land use Management "Ministry of agriculture and land affairs, www.Gova.Za./white paper spatial planning htm -135K-cached,2001, P17-18.

٢. مستويات التخطيط المكاني

يتطلب التخطيط المكاني التعامل بأسلوب علمي من خلال ثلاثة مستويات مكانية ، ولكل مستوى وظائف محددة وهذه المستويات :

١-التخطيط المكاني على المستوى القومي (الاقليمي – القومي) :-

يهتم هذا المستوى بعملية توجيه استثمارات الخطط التنموية على اساس دراسة العلاقة والتفاعل ما بين التخطيط القطاعي الاقتصادي والبعد المكاني ، برؤية شاملة لعموم البلد وذلك لغرض تحقيق التوازن التنموي ، ويركز هذا المستوى على دراسة وتحليل طبيعة وحجم الامكانات المتاحة (المادية والبشرية) ، ومعوقات ومحددات استثمارها ، ومن ثم رسم الاهداف التنموية وتحديد السياسات المعتمدة للوصول الى هذه الاهداف (Hall, 1970 :180) .

٢-التخطيط المكاني على المستوى الاقليمي (الاقليمي – المحلي) :- وفيه تتم دراسة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنطقة المحلية وتأثيراتها ومن ثم الاقليم الذي يحتويها (التميمي ، ٢٠٠٩ : ٢) .

٣-التخطيط المكاني على المستوى المحلي :- يعد هذا المستوى من التخطيط الاكثر تفصيلا ويهتم بتحديد المواقع الفعلية للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق استغلال افضل للموارد الموجودة فيه مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة تحقيق عدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم، وذلك خلال مدة زمنية معينة (Gillie, 1975: 79). ويتداخل هذا المستوى مع المستوى الثاني ويعد جزءاً مكملاً له وهو تخطيط جزئي ضمن منطقة محدودة (الشويكي ،٢٠٠٣ : ٣).

ومهما كانت مستويات التخطيط لمكاني فانه يعتبر حاجة حقيقية ومحاولة لتحقيق تنمية مكانية متوازنة تحاكي الواقع من خلال اتباع الاساليب العلمية الحديثة في التخطيط لمواجهة معوقات ومشاكل الاقاليم المختلفة ضمن الوقت الزمني المحدد وايجاد الحلول المناسبة لها .

٣. مبررات التخطيط المكاني : يمكن ايجازها بما يأتي

١-التخطيط المكاني يتجاوز سلبيات التخطيط الاقتصادي والقطاعي المجرد من الوعاء المكاني اذ يضمن الاستخدام الامثل للموارد المتاحة ويقلل نسب الهدر فيها وهذا يعني تحقيق هدف الكفاءة في الاستثمار الى جانب تحقيق هدف العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية على عموم مناطق البلد (الزبيدي، ٢٠٠٩ : ٣٧) .

٢-هو اسلوب فعال لمعالجة مشاكل التفاوت المكاني وظاهرة ثنائية التنمية والمتمثلة ببروز مناطق متطورة قليلة العدد، مقارنة باخرى مختلفة واسعة النطاق وتاخذ اشكالا عديدة منها اقاليم غير متطورة(الزبيدي،٢٠٠٩: ٣٧).

٣- يسهم في نشر الوعي التخطيطي بين المستويات المحلية والاقليمية وفي ازالة وتقليل الحواجز بين المواطن واجهزة الدولة ، وفي تحجيم ظاهرة اللامبالاة السلبية تجاه سياسات الدولة وخططها التنموية وجعلها سلوكاً ايجابياً يشارك في بلورة خطط التنمية وتلافي ضعف ادراك المواطن لاثره فيها (مقلد ، ١٩٨٥ : ٣٢٤) .

٤- التخطيط المكاني يمكن ان يحقق المشاركة المجتمعية الديمقراطية الفعالة والواسعة للسكان في جميع المستويات سواء الرسمية منها او الجماهيرية في بناء الاهداف وتحديد المتطلبات الاساسية ، وبتفاعل بين ذوي العلاقة او المصلحة او من يمثلهم(الجعفري ، ٢٠١٠ : ٣٢) .

٥- ويمكن لنا القول ان المستوى المحلي في التخطيط المكاني هو الاكثر فاعليه لأنه يخاطب السكان المحليين سواء كان ذلك في المجتمع الحضري او الريفي وبجميع تفاصيله الفنية والعملية من حركه وتفاعل ناتج عن الهجرة التي قد تكون اما دائمية من الريف الى الحضر او تكون هجرة عمل او الانتقال المؤقت وما يترتب على هذه العلاقات من تفاعلات لإشباع الحاجة المحلية او شبه الاقليمية.

٤-اهداف التخطيط المكانـــــــــــــي

هناك بعضا من الرؤى والاهداف التي تتعلق بالتخطيط المكانـــي يمكن ادراجها بالاتي:-

- ترسيخ وادماج البعد المكاني في كافة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية والتكنولوجية .
- التخلص من او تقليل حالة اللاتوازن بين الاقاليم بتحقيق الانماء المكاني المتوازن والمستدام على المستوى الوطني .
- تاشير الاقاليم التخطيطية ومراكز النمو في الاقاليم لتعزيز جهود الحد من الفقر وزيادة معدلات التشغيل في الحافظات الاقل نمواً .
- استيعاب الزيادة السكانية الحضرية الحالية والمستقبلية .
- السيطرة على النمو العمراني المستقبلي عن طريق تنمية محاور عمرانية جديدة واقطاب نمو ثانوية .

وتبعا لذلك فان مسألة تحقيق التوازن بين جميع الاقاليم في الحاضر والمستقبل ستكون بالاشكال الاتية (السعدي ، ١٩٨٩ :٦٣-٦٤) :-

١- التوازن بين كل اقليم من الاقاليم مع الهيكل العام للبنية المكانية في الاقتصاد الوطني.

٢- توازن الاقاليم فيما بينها من خلال الوظائف التي تؤديها تلك الاقاليم لبعضها والكيان العام الذي يضمها .
٣- تحديد النشاطات الاقليمية بما يضمن تفاعلها وتناغمها مع النشاطات الاخرى في أي اقليم من الاقاليم .
٤- تحديد الاجهزة المحلية التنفيذية بالشكل الهرمي المتناسق ضمن حركة اساسية تضمن شفافية التنفيذ وانتظامه ووصوله الى الفروع كافة من الاقاليم المختلفة .
٥- لسكان المجتمع المحلي دورٌ اساسٌ في نجاح عمليات التخطيط المكاني مما يتطلب شرح وتوضيح اهداف التخطيط وسبل نشاطاته لضمان اشراك الجماهير والسكان المحليين في عملية تدقيق الخطط في اقليم معين او في كافة الاقاليم بما يضمن الانسجام التام على نحو يحقق نوعاً من التنافس الحر والحافز الاقليمي البناء بين الاقاليم المختلفة .

ثالثاً: التخطيـــط المحلـــــي

١. المفهـــــــوم..

ويكتسب مسميات عديدة ، منها التخطيط الطبيعي او التخطيط المادي او التخطيط العمراني ، وهو عملية التخطيط لمنطقة عمرانية غالباً ما تكون مدينة او قرية او مدينة وتوابعها او عدة مجمعات متقاربة وفي بعض الاحيان يسمى بالتخطيط الحضري urban Planning .(احمد واخرون، ٢٠٠٧ : ٢٧) .

كما عرف جوكلايسون التخطيط المحلي بأنه التخطيط على مستوى السلطة المحلية ويشمل تخطيط المدن والريف وله دور كبير في التوجيه الافضل نحو استعمال الارض وتحسين البيئة العمرانية وادارة المرور (التميمي ، ٢٠٠٩ : ١).

ومن هنا فان التخطيط المحلي عباره عن سلسلة من الاجراءات التي تسعى الى الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة على المستوى المحلي لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية خلال مدة محدودة.

ويعتبر التخطيط المحلي جزء لايتجزء من هرمية التخطيط المتكاملة ابتداءً من المستوى الاقليمي وصولاً الى المستوى المحلي ، أي انها سلسلة مترابطة متكاملة تهدف في النهاية الى تنمية المجتمع على اختلاف مستوياته وتبعاً لنوع التخطيط المتبع .

وعلى هذا الاساس يمكن توضيح بعض الفروقات بين التخطيط الاقليمي التخطيط المحلي كما في الجدول (١) .

جدول(١) الفرق بين التخطيط المحلي والتخطيط الاقليمي

ت	التخطيط المحلي	التخطيط الاقليمي
١	يكون مسؤولاً عن المجتمع المحلي	يكون مسؤولاً عن المجتمع اقليمياً وليس عن افراد مفصولين
٢	يتعامل مع السكان المحليين بصورة مباشرة	يتعامل مع المجتمع بوجهة نظر عامة اقليمية
٣	يجهز احتياجات الافراد المحليين	يجهز خدمات لاقليم وحدة تخطيطية
٤	السياسة التخطيطية محلية	السياسة التخطيطية اقليمية
٥	يدخل بتفاصيل السكان المحليين	لا يدخل بتفاصيل السكان المحليين وانما يدخل على المستوى الاقليمي فقط
٦	تنمية وتطور يكون على اساس شبكة عمل محلية	التنمية والتطور يكونان على اساس شبكة عمل تقني اجمالي
٧	توجهات العمل محلية وتخدم المجتمعات المحلية	توجهات ا لعمل يكون على المستوى القومي

المصدر: (السعدي، د. سعدي محمد صالح، التخطيط الاقليمي/نظرية توجيه، تطبيق بيت الحكمة: ١٩٨٩،ص٦٣-٦٤).

٢. **مبادئ التخطيط المحلي** : ان هذا التوجه التخطيطي اللامركزي يرتكز على المبادئ الاساسية الاتية (الكناني،الزبيدي،٢٠١٣ :٨٠) : -

- الانسان كمركز للتنمية المحلية .
- المساهمة في خلق تنمية مستدامة على المستوى المحلي .
- عملية تشاركية للوصول الى اجماع حول الرؤيا والاولويات .
- دراسة مفصلة ودقيقة للموارد والتحديات في المنطقة .

نستخلص من ذلك كله ، ان التخطيط المحلي يهتم بدراسة جميع انواع الامكانات والموارد المتوفرة في مجتمع محلي معين ومن ثم استنباط المعايير والمؤشرات لتوجيه التطور او النمو وفقا لأهداف التخطيط، وان شحة هذه الموارد خاصة في ظل النمو السكاني للدول وتزايد متطلبات الحياة غالبا ما يقضي على النمو الاقتصادي في تلك الدول.

رابعا: التخطـيط التنمــوي الاستراتيجــي

١. المفهـــــــوم..

هو اسلوب في التنظيم يهدف الى استخدام الموارد المحلية وغير المحلية على افضل وجه ممكن لتحقيق اهداف محددة تتطلبها التنمية الاجتماعية (شروخ ، ٢٠٠٤ :١٥٧).

وهو عملية تصويرية لغايات اجتماعية ولأساليب تحقيقها بالإمكانات المادية والبشرية الممكنة فالتخطيط الناجح والموضوعي يبنى على تقدير دقيق لواقع المجتمع المحلي الذي يراد تنميته وليس لآمال خيالية. (بالخير ، ٢٠٠٥ : ٤٥) .

ان التخطيط التنموي الاستراتيجي هو منهج علمي يستخدم لبلورة الأولويات والأهداف التنموية للتجمعات السكانية وتحديد البرامج والمشروعات القادرة على تحقيق هذه الأهداف خلال فترة زمنية معينة ، بما يتماشى مع تطلعات السكان ، والأخذ بنظر الاعتبار الموارد المتاحة والمعوقات المحتملة[٢] .

وهناك تعريف اخر لفريدمان (Friedaman) بانه " طريقة تفكير واسلوب منظم لتطبيق افضل الوسائل المعرفية من اجل توجيه وضبط عملية التغيير الراهنة بقصد تحقيق اهداف واضحة ومحددة متفق عليها " ، اما تعريف واترسون (Waterson) للتخطيط فينص على انه " مجموعة جهود واعية ومستمرة تبذل من حكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والتغلب على جميع الاجراءات المؤسسية التي من شأنها ان تقف عائقاً في وجه تحقيق هذا الهدف" (الهموز ، ٢٠١٤ : ١٢) .

ومن محتوى التعاريف السابقة لمفهوم التخطيط التنموي فان الباحث يرى ان التخطيط التنموي طريقة علمية تقوم على دراسة الاوضاع الحالية وحصر الموارد البشرية والمادية المتوفرة في مجتمع ما بغية تحديد الاهداف التنموية المطلوب تحقيقها من خلال اختيار البرامج والانشطة القادرة على تحقيق هذه الاهداف ويعتبر عنصر المشاركة المجتمعية من اهم العناصر اللازمة لانجاح عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي .

٢. خصائص التخطيط التنموي الاستراتيجي

بغية انجاح عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي هناك مجموعة من الخصائص يجب توفرها وهي كما يأتي :

١-الاولوية :- وذلك من خلال اعطاء التخطيط الاستراتيجي المرتبة الاولى في النظام الاداري للمنظمة ، لانه يحدد رسالة واهداف المنظمة ، وطبيعة العلاقات ونوعية الموارد البشرية المطلوبة وتوجيه النظام الاداري والرقابي(الزهار،٢٠١٤ :٢١) .

٢-الواقعية :- لكي تحقق الخطة غايتها لابد من ان تكون هناك نظرة شاملة لواقع المنظمة من خلال الدراسة العلمية الدقيقة للتعرف على مواردها المالية وامكاناتها البشرية ، وهذا يضمن للخطة التنموية تحقيق غايتها في ضوء هذه الامكانيات (الخميس،١٩٩٩ :٤١).

---

[٢] انظر في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدان الفلسطينية ، ٢٠١٣ ، ص: ١ .

٣-الشمولية :- التخطيط التنموي هو مهمة كل مسؤول حسب وظيفته داخل المنظمة ، فالتخطيط يكون اكثر شمولية حيث ان خطط الادارات الوسطى والدنيا تنبثق من خطط المستويات الادارية الاعلى (الزهار، ٢٠١٤: ٢١) .

٤-المرونة والقدرة على التكيف:- تزداد اهمية خاصية المرونة والقدرة على التكيف في نظام التخطيط التنموي مع تزايد الاضطرابات البيئية ، ويصعب توفير هذه الخاصية الا من خلال جمع البيانات والمعلومات اللازمة (ابو بكر ، ٢٠٠٤ :٦٨) .

٥-التنسيق :- من خلال التنسيق بين جميع الاطراف المسؤولة عن اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة التنموية الاستراتيجية ، يمكن ضمان تحقيق اهداف عملية التخطيط ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة من هذا التخطيط (الغالبي واخرون ، ٢٠٠٦ : ٣٦) .

٦-المتابعة والرقابة :- تعد عملية المتابعة والرقابة الوجه المكمل لعملية التخطيط الاستراتيجي ، وبالتخطيط والمتابعة والرقابة تتكون وسيلة المنظمة للانتقال من الموقف الحالي الى الوضع المستهدف للمنظمة . (ابو بكر ، ٢٠٠٠ : ٦٦) .

اما الباحث فأنه يرى ان التخطيط التنموي الاستراتيجي لا يمكن حصره في مستوى واحد فالتخطيط التنموي يتفاعل ويعمل وفقاً للمعطيات المتوفرة ونوع ومستوى البيئة سواء على المستوى المحلي او الاقليمي او الدولي .

وفي ضوء ذلك يمكن لنا ان نميز بين مستويين رئيسين من التخطيط التنموي هما : -

١-التخطيط التنموي بين الاقاليم :- ويهتم هذا النوع من التخطيط بالقضايا الآتية :

- الفوارق الطبقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين اقاليم البلد الواحد وكيف يمكن للتخطيط التنموي الفعال ان يقلل من هذه الفوارق .
- النشاط السكاني وحركة رؤوس الاموال والايدي العاملة ومقدار الخبرات والقدرات المتوفرة .
- نسبة الفقر والبطالة وكيفية التغلب عليها .
- التوزيع الكفوء والامثل للتخصيصات والعوائد بين اقاليم البلد الواحد بشكل يحقق العدالة الاجتماعية .

٢-التخطيط التنموي داخل حدود الاقليم الواحد:-

ويهتم هذا النوع من التخطيط بعملية تخصيص وتوزيع العوائد لاقليم معين وبما يضمن تحقيق معدلات مقبولة من التنمية من حيث توفير الخدمات الاساسية ورفاهية العيش لمواطنيه .

واستناداً للتجربة العراقية في مجال التخطيط ، فأن النوع الاول من التخطيط التنموي يتمثل بالخطط الوزارية ذات الطابع الاستراتيجي والتي تهدف الى تقليل الفوارق بين المحافظات من خلال مشاريع يمكن ان تخدم اكثر من محافظة .

اما النوع الثاني من التخطيط التنموي فيتمثل بخطة تنمية الاقاليم وهي الخطة التي تعني بتطوير وتنمية اقليم معين عن طريق توزيع تخصيصاته الاستثمارية على مشاريع البنى التحتية ذات الطابع التنموي وعلى المستوى المحلي لذلك الاقليم .

٣.اســـس ومتطلبـــات التخطـــيط التنمـــــوي

تبنى العملية التخطيطية على وجوب توفر الاسس الآتيه (الرفاعي ، الظفيري ، ١٩٩٩ : ٢٧٩) :-

أ- وجود اهداف محددة .

ب- تحديد اولوية الاهداف المراد البدء بتنفيذها او تحقيقها اولاً .

ت- تحديد وحصر المتاح من الامكانيات والموارد : الاقتصادية ، البشرية ، المادية ، الخبرات ، والمهارات ... الخ .

ث- توفير قدر كافٍ من البيانات والاحصائيات والدراسات والمعلومات بكافة انواعها .

ج- رصد مبالغ مالية أي ميزانية خاصة لتنفيذ برامج ومشاريع الخطة .

ح- تحديد الفترة الزمنية لتنفيذ كل مرحلة من مراحل الخطة .

خ- توفير المختصين من الكفاءات والمؤهلين علمياً بمجالات التخطيط المتنوعة للقيام بأعباء التخطيط .

ومما لاشك فيه ان للتخطيط التنموي العديد من الاهداف من اهمها تحقيق التكامل والانسجام بين رؤية ورسالة وغايات المؤسسات سواء الحكومية او القطاع الخاص ، وانسجامها مع الاهداف التي تسعى هذه المنظمات الى تحقيقها ، ويهدف التخطيط التنموي الى تناول جميع مجالات التخطيط الرئيسة بما ذلك خدمات الصحة والتربية والماء والصرف الصحي وكافة خدمات البنى التحتية اضافة الى حماية البيئة والموارد الطبيعية ، كما يهدف التخطيط التنموي الى شمول واشراك شريحة واسعة من الاطراف ذات العلاقة من القطاع العام متمثلة بالحكومة المحلية والحكومة الوطنية او القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، ذلك ان التخطيط التنموي يفتح الفرصة امام الفرد للتعرف على مجالات التطور في الوسائل والاساليب المستخدمة في عملية التخطيط ذاتها ، ويساعد على تحديد واختيار افضل البدائل لموارد الاقليم ، فضلاً عن اسهامه في توقع القضايا الإستراتيجية المستقبلية مع ايجاد الحلول لها .

٤-معـــــــوقات التخطـــــيط التنـــــموي

من الصعوبات التي تعيق تحقيق التخطيط التنموي الاستراتيجي لأهدافه هي الاتي :

أ- الثقافة السائدة لا تشجع على المشاركة المجتمعية والتي تعتبر من اهم اركان التخطيط التنموي .

ب- اهمال اراء الفئات المستهدفة بعملية التخطيط التنموي او عدم اشراكهم اصلاً .

ت- عدم تطبيق استراتيجية الخطة التنموية بالشكل المطلوب وبالتالي يصبح مقدار الانحراف كبيراً مما يجعلنا بعيدين عن تحقيق الاهداف المطلوب انجازها .

ث- ضعف جانب التقويم والرقابة والمتابعة اضافة الى تردي الاجراءات المتبعة قد يؤدي الى هشاشة الخطة بأكملها.

ج- شحة الموارد والامكانات وضعف الخبرات والمهارات واهمال جانب التطوير المؤسسي والتدريب وبناء القدرات اضافة الى اهمال الجانب المعلوماتي وعدم الاهتمام بتخزين وتحديث قواعد البيانات والاحصائيات للنهوض بعملية التخطيط التنموي اضافة الى غياب عنصر الوضوح والشفافية في كيفية الحصول على تلك البيانات احياناً .

الفصل الثالث

الجانب العملي للبحث

المبحث الاول

التعريف بمنطقة البحث

اولا:- نبذة تعريفيه عن منطقة البحث

أ- **السياق التاريخي:**

تعود البدايات الاولى لمدينة الديوانية الى سنة (١٧٤٧)م ، حيث كانت قرية صغيرة ذات مساكن من الصرائف تحيط بقلعة وديوان عشيرة الخزاعل ، ثم تخطت الضفة اليمنى لنهر الديوانية لتشكل النواة الحقيقية للمدينة ، (الحسيني ،٢٠١٢ : ٥٢) كانت القادسية الموطن الرئيسي للتنمية الزراعية في وقت مبكر وكانت واحدة من اول التطورات الحضارية في العالم ، حيث كانت نيبور واحدة من اهم المدن القديمة (الان الموقع التاريخي لنيبور القديمة) ولا تزال اطلالة المدن القديمة موجودة وهي بمثابة تذكار تاريخي من تأريخ القادسية القديم (الخطة الهيكلية ، ٢٠١٤ : ٧) .

ب- **السياق الجغرافي** : تقع القادسية وسط جنوب العراق وهي واحدة من محافظات الفرات الاوسط ، يتدفق نهر الفرات مباشرة مروراً الى اقصى جنوب المحافظة ، لكن هناك ثلاثة انهار اخرى ، علاوة على وجود روافد نهر الفرات ما يمنح القادسية سمات مميزة .

تشكل المحافظة حوالي (١.٩%) من مساحة اراضي العراق بإجمالي مساحة (٨٤٢٤)كيلو متر مربع ، يقع مركز المحافظة وهي الديوانية على بعد (١٨٠) كيلو متر جنوب بغداد وعند خط طول (٤٤.٢٩) وخط عرض (٣١.٩٩)، كما انها تقع على بعد (٣٨٠)كيلو متر من البصرة و(٥٨٥) كم من مدينة الموصل و (٤٨٠) كم من الخليج العربي، يحد محافظة القادسية من ناحية الشمال محافظة بابل ومحافظة واسط من ناحية الشمال الشرقي وذي قار من ناحية الجنوب الشرقي والمثنى من ناحية الجنوب والنجف من ناحية الغرب . (الخطة الهيكلية ، ٢٠١٤: ٧) .

ت- **السياق البيئي** : المحافظة جزء من السهل الرسوبي الذي يتصف بانبساطه وقلة انحداره العام ، يتراوح ارتفاع عموم سطح المحافظة بين ١٠-٢٤ متر فوق مستوى سطح البحر ، ما عدا بعض التلال والاطلال الاثرية المندرسة التي ترتفع عما يجاورها من الاراضي المنبسطة (التنمية المكانية ، ٢٠١٢ :٣٠) .

ث- **السياق السكاني والاداري** : يوضح اخر احصاء رسمي عام ٢٠١١ ان عدد سكان القادسية يبلغ ١.١٣٤.٣١٣ وهو ما يمثل ٣.٤% من سكان العراق وفي عام ٢٠١٢ كانت تشير التقديرات الى ارتفاع عدد السكان الى ١١٦٢٤٨٥ بافتراض زيادة سكانية بنسبة ٣% بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ . (الخطة الهيكلية ، ٢٠١٤ ، ص: ٧) .

ووفقاً لمؤشرات التنمية المكانية لسنة ٢٠١٥ الصادرة من مديرية تخطيط الديوانية التي اشارت ان سكان محافظة القادسية يبلغ ١.٢٥٠.١٦٩ وقد اعتمد هذا التقدير ضمن الاطار الميداني للبحث وتعتبر الديوانية اكبر الاقضية في القادسية واهمها كما تضم كل من قضاء الشامية والحمزة وعفك وفيما يأتي وصف موجز لكل منها :

١-قضاء الديوانية : يضم (مركز قضاء الديوانية ، ناحية السنية ، ناحية الشافعية وناحية الدغارة).

٢-قضاء عفك : يضم (مركز قضاء عفك، وناحية سومر وناحية ال بدير وناحية نفر) .

٣-قضاء الشامية: يضم (مركز قضاء الشامية وناحية غماس وناحية الصلاحية وناحية المهناوية) .

٤-قضاء الحمزة :يضم (مركز قضاء الحمزة وناحية السدير وناحية الشنافية) .

ويوضح جدول(٢) الترتيب الاداري لمحافظة القادسية وعدد السكان ومساحة كل وحده اداريه.

جدول (٢) عدد السكان والمساحة حسب الوحدات الادارية لمحافظة القادسية لسنة ٢٠١٥

ت	القضاء	الناحية	عدد السكان	المساحة كم^{٢}
١	قضاء الديوانية	الديوانية	٤٢٥.٤١٦	٤٠٤
		السنية	٤٥.٠٢٥	٢١٤
		الشافعية	٤٩.٦٩٨	٣٧٩
		الدغارة	٦٤.٠٠٦	٢٨٦
المجموع			**٥٨٤.١٤٥**	**١.٢٨٣**
٢	قضاء عفك	عفك	٥٢.٦١٢	٥٢٤
		نفر	٢٤.٢٧٤	٦٩٢
		ال بدير	٥٨.٢٠٥	١.٩٤٢
		سومر	٣٩.٤٠٦	٦١٧
المجموع			**١٧٤.٤٩٧**	**٣.٧٧٥**
٣	قضاء الشامية	الشامية	٩٤.١١٩	٢٠٢
		غماس	٩٤.٦١٣	٤٧٩
		المهناوية	٤٣.٧٨١	٢٠٤
		الصلاحية	٣١.٦٧٤	٧٦
المجموع			**٢٦٤.١٨٤**	**٩٦١**
٤	قضاء الحمزة	الحمزة	١٢٩.٤٨٢	٦١٨
		السدير	٤١.٧٠٦	٥٩٠
		الشنافية	٥٦.١٥٢	١.١٩٧
المجموع			٢٢٧.٣٤٠	٢.٤٠٥
	مجموع القادسية		**١.٢٥٠.١٦٩**	**٨.٤٤٢**

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى :مؤشرات التنمية المكانية/ مديرية تخطيط الديوانية – ٢٠١٥ ،الخطة الهيكلية لمحافظة القادسية ، اذار ، ٢٠١٤ : ١١ .

ثانيا :- الاقاليـــــــــــم

١.المفهـــــوم...

لقد أجريت عدة دراسات ومحاولات كثيرة لتعريف الاقليم وتحديد مفهومه ، اذ اختلفت الاراء حول مفهوم الاقليم وافرزت جدلاً فيما اذا كان الإقليم ظاهرة طبيعية ملموسة او انه مجرد تركيب ذهني وكانت حصيلة الجدال اتجاهين :-

الاول غير موضوعي :- ويرى ان الاقليم لا يتعدى كونه فكرة تساعد على دراسة العالم من حولنا ، وانه وسيلة لتصنيف الملامح الارضية بحسب نوع الحاجة في ذهن المصنف .

الثاني موضوعي:- ويرى ان الاقليم حقيقة ذاتية يمكن تحديدها على الخريطة ، واستناداً لهذا المفهوم تم تقسيم العالم الى اقاليم جغرافية طبيعية طبقا ل اربعة اسس هي : (Glasson,J,1974:18-20)

١-الموقع الجغرافي.

٢-المناخ .

٣-النبات .

٤-الكثافة السكانية .

ولهذا فان الاقاليم ينظر اليها من حيث كونها تحدد على وفق غرض ومعيار معين ، وهو يمثل منطقة جغرافية تشكل مجموعة من المجتمعات المحلية بأحجام سكانية وصفات جغرافية متقاربة الى حد ما (الصقور ، محمود ، ١٩٨٦ : ١٢٠) .

اما العالم (Hall) فينظر الى الاقليم بانه مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية تتفاعل فيما بينها على مساحة معينة بكل يميزها عن الاقاليم الاخرى (Hall,1970: 54) .

٢. انواع الاقاليـــــم: تصنف الاقاليم تبعاً للميزة السائدة في كل اقليم وبالشكل الآتي:-
(Hall , 1970 :13-14)

اولا- الاقليم الجغرافي : وقد اطلق الجغرافيون عليه بالاقليم الطبيعي ، حيث تسود فيه الخصائص الجغرافية الطبيعية ولذلك فان أي مساحة معينة تكون فيها الظروف الطبيعية متجانسة يمكن اعتبارها اقليمياً جغرافياً.

ثانيا- الاقليم الاقتصادي : وهي الاقاليم التي تكون لها علاقات اقتصادية مع بعضها بعض ، خاصة في مجال الاستثمارات وحركة رأس المال والايدي العاملة مما يكون لها تأثيرها في سياسة التنمية القومية .

وتضم الأقاليم الاقتصادية بشكل عام الأنواع الآتيه :

١-الأقاليم المتجانسة : مكان يتميز بميزة نسبية واحدة لكل مساحة الاقليم مثل الاقليم الزراعي او الإقليم الصناعي ...الخ ، وتمتاز بتوزيع متساوٍ ومتوازن للظواهر المعنية وتكون هي الصفه الغالبة فيه ، وتحدد الأقاليم المتجانسة باستخدام المناهج الإحصائية باعتماد مؤشر او أكثر بما يحقق أقصى درجات التجانس داخل الإقليم وأعلى درجات الاختلاف مابين الأقاليم(Brown , Burrows , 1979 : 13-15).

٢-الأقاليم الاستقطابية : ارتبط ظهور الأقاليم البؤرية (الوظيفية او الاستقطابية) بنظرية المكان المركزي Central place Theory، وتستند هذه النظرية إلى فكرة تصنيف الأقاليم الى أحجام مختلفة تبعاً لوظائف المكان المركزي والأماكن الأصغر التابعة له، وتعتمد هذه الاقاليم على المفهوم الوظيفي الذي يأخذ بنظر الاعتبار عامل التدفق الاقتصادي بين المركز والبؤرة والمناطق المحيطة به (غنيم ، ١٩٩٩: ٥٧) .

٣-الاقاليم التخطيطية : تصنف هذه الأقاليم وفقاً للمعايير الاقتصادية والعمرانية والبيئية والاجتماعية ، وتوفر هذه الأقاليم حيزاً مكانياً متجانساً لإعداد وانجاز برامج التنمية الإقليمية وتوفر كذلك امكانية التخصص الإقليمي وفقاً للإمكانيات المتاحة في كل اقليم وطبيعة المعوقات والتحديات التي تواجهها .

ان الدولة التي تسعى الى تخطيط التنمية المكانية لجميع اقاليمها ، فان نموذج الاقاليم التخطيطية يكون كفوء لتحقيق هذا الهدف كما ان التطور المتوازن للمجالات الوظيفية جميعها هو مايميز الاقاليم المتطورة جدا والمضبوطة داخلياً في حين تؤدي كثير من الاقاليم – ولاسيما الدول النامية_ وظائفها، وهي تعاني خللا في التوازن ينعكس على نوعية حياة السكان. اذ غالبا ما يلحظ غياب بعض المكونات او الافراط فيها مما يؤدي الى خلل في بنيتها ومن ثم في الوحدة الكلية للإقليم وتراجع في فعاليات ادائها الوظيفي(دياب،٢٠١٢: ٤٧١).

٣. الاهداف التنموية لتحديد الاقليـــــــم

١- الهدف العام المتوخى من تحديد الاقاليم هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة واذابة الفروق ما بين الاقاليم ، ويتحقق هذا الهدف من خلال الاهداف التفصيلية التالية (البدراوي، العزاوي،١٩٩١ :١٨٣):-

أ- تحديد وظيفة واختصاص كل اقليم استناداً الى سياسة التنمية الاقليمية والقومية .

ب- تحديد اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لكل اقليم .

ت- وضع المؤشرات الخاصة بـ:-

- اتجاهات ومدى توسع المدن لكل اقليم واتجاهات الهجرة الداخلية لمجمل الهيكل المكاني وعلى مستوى الاقليم الواحد.

- نمط وهيكل الأنشطة الاقتصادية الحالية والمقترحة للمستقبل.

٢-يسهم تحديد الاقاليم في التعرف على الاقاليم المتخلفة الفقيرة تنموياً ذات المستويات المتدنية في نواحي الحياة المختلفة مقارنة بغيرها من الاقاليم وبذلك يتمكن المخطط من توجيه استثمارات ومشاريع التنمية لمثل هذه الاقاليم لرفع مستواها بشكل يحقق التوازن الاقليمي التنموي ويقلل من الفروقات الاقتصادية والاجتماعية بين الاقاليم (الدليمي،٢٠٠١ :٢٥) .

٣-يساعد تحديد الاقاليم على توضيح ملامح الصورة لأعداد سلم اولويات التنمية ، بحيث توجه الاستثمارات الى القطاع الاقتصادي المتدني في مستوياته في الاقليم المعني ومن ثم الى القطاعات الاخرى في ذلك الاقليم (الدليمي،٢٠٠١ :٢٥) .

ثالثا:-برنامج تنمية الاقاليم .

١. المفهوم والتشريعات...

اشار الدستور العراقي في المادة (١٠٦) الى ما يلي :

تؤسس بقانون هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية ، وتتكون الهيئة من خبراء الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات وممثلين عنها : (الدستور العراقي ، ٢٠٠٥ : ٣٥) .

وقد نصت المادة اولاً وثالثاً من نفس المادة الى ما يلي :

اولاً : التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية بموجب استحقاق الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم .

ثالثاً : ضمان الشفافية والعدالة من تخصيص الاموال لحكومات الاقليم او المحافظات غير المنتظمة في اقليم وفقاً للنسب المقررة .

ومن هنا انبثقت فكرة برنامج تنمية الاقاليم في العراق لينسجم مع التوجهات اللامركزية من خلال مشاركة اكثر فاعلية من قبل الادارات والمجتمعات المحلية متمثلة بمجلس المحافظة والمجالس البلدية التي تتمتع بالشخصية المعنوية عند اعداد وتنفيذ ومتابعة البرامج التنموية المحلية ، خاصة بعد الاخفاقات المتكررة التي ادت الى تفاقم مشكلة التباين المكاني واللامساواة في عملية التنمية ، ولذلك فقد مثل هذا البرنامج مرآة على الجهود الرسمية والمحلية التي تبذل لتحقيق اولويات الاهداف التنموية من خلال رفع كفاءة التنفيذ المالي، ولتعزيز التنمية بين المحافظات استحدث العراق برنامجاً خاصاً لتنمية الاقاليم والمحافظات عام ٢٠٠٦ بدء بـ ٢.٥% من اجمالي الموازنة الاستثمارية عام ٢٠٠٦ ليشكل حوالي ٢٠

% من الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ ، اذ ركز هذا البرنامج على الخدمات والانشطة المحلية معتمداً في توزيع تخصيصاته على الحجوم السكانية للمحافظات (السيد ، ٢٠١٤ :٨) .

ان الهدف من برنامج تنمية الاقاليم هو توزيع الاموال المخصصة من الحكومة المركزية الى اقاليم البلد الواحد استناداً الى معايير ومؤشرات قياس معتمدة وصحيحة بحيث تكون الفوارق الطبقية ومستويات المعيشة اقل ما يمكن فضلاً عن ضمان توافر البنى التحتية الاساسية لسكان الاقليم ولذلك فقد خصصت اموال هذا البرنامج للمشاريع البنيوية المحلية التي تمس حياة المواطنين اليومية وتضمن لهم العيش في بيئة متعافية وسليمة بنيوياً وليس المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي كون ان البرنامج يختص بتنمية الاقليم بشكل منفرد عن باقي الاقاليم وهذا المبدأ لا يتطابق مع المشاريع الستراتيجية التي تهدف بطبيعتها الى تنمية مجموعة من الاقاليم.

لقد اشار قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ ، المادة (٧) منه ، النقطة ثالثاً ورابعاً الى اختصاصات مجلس المحافظة :

– ثالثاً : اصدار التشريعات المحلية والانظمة والتعليمات لتنظيم الشؤون الادارية والمالية بما يمكنها من ادارة شؤونها وفق مبدا اللامركزية الادارية وبما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية .

– رابعاً : رسم السياسة العامة للمحافظة بالتنسيق مع الوزارات المعنية في مجال تطوير الخطط المتعلقة بالمحافظة .

اما قانون وزارة التخطيط فقد اشار الى :

- اعداد وتقديم المشاريع الاستثمارية وخطط التنمية الوطنية المتوسطة والبعيدة المدى بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والتي من ضمنها الحكومات المحلية في المحافظات.
- دعم التنمية المحلية وجهود المحافظات في ميدان التنمية بما يؤهلها لتولي مسؤولية التخطيط والتنفيذ لمشاريعها ذات الطبيعة المحلية بكفاءة عالية . (السيد،٢٠١٤ :٤).

اما قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٣ فقد اشارت الفقرة (١/٢/د/١٢/المادة٢/اولاً النفقات)منه، "على المحافظ تقديم خطة اعمال المحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها المصادق عليها من قبل مجلس المحافظة الى وزارة التخطيط الاتحادية (بالتنسيق مع مجالس النواحي والاقضية) لغرض دراستها والمصادقة عليها على ان تراعى المناطق الاكثر تضرراً داخل المحافظة وعلى ان توزع تخصيصات المحافظة من مبالغ (اعمار وتنمية مشاريع الاقاليم والمحافظات بضمنها اقليم كردستان) على الاقضية

والنواحي حسب النسب السكانية لكل منها بعد استبعاد المشاريع الاستراتيجية التي تستفيد منها اكثر من ناحية او قضاء ". (الوقائع العراقية ، ٢٠١٣ : ٦) .

ان احد المعايير المهمة في توزيع التخصيصات على المحافظات هو معيار عدد السكان واهميته النسبية في كل محافظه، اذ ان هذا المعيار يقدم الى حد كبير الحاجه الفعلية من الاستثمارات باعتبار ان الانسان هو الغاية النهائية لكل جهد تنموي وبالتالي فانه كلما زاد عدد سكان الاقليم او المحافظة ارتفعت الحاجه الى مزيد من الاستثمارات، ويبقى هذا الامر مرهوناً الى حد كبير بتوجهات الدولة واهدافها المستقبلية التي تبغي تحقيقها من خلال السياسة الاستثمارية التي يجري تنفيذها فحتى الاقاليم القليلة السكان ربما تحصل على نسبة مهمة من التخصيصات لاعتبارات تحقيق التوازن السكاني وتنمية المناطق الغير متوازنة سكانيا او المناطق الريفية للسنوات السابقة(السيد،٢٠٠٧ :٥).

ويوضح جدول(٣) الأهمية النسبية لمحافظات العراق اعتمادا على المؤشر السكاني.

جدول (٣) الاهمية النسبية للمحافظات على المستوى الوطني (عدا اقليم كردستان) بالاعتماد على تقديرات سكان العراق بحسب المحافظات لسنة ٢٠١٥

ت	المحافظة	عدد السكان	الأهميةالنسبية% *
١	نينوى	٣,٧٣٢,١٠١	١١.٣٩١
٢	كركوك	١,٥٩٢,٦٣٠	٤.٨٦
٣	ديالى	١,٦٤٦,٩٠٣	٥.٠٢
٤	الانبار	١,٧٨١,٨٢٧	٥.٤٣
٥	بغداد	٨,٠٥١,١٦٤	٢٤.٥٧
٦	بابل	٢,٠٧٧,٦٩٤	٦.٣٤
٧	كربلاء	١,٢١٧,١٣٢	٣.٧١
٨	واسط	١,٣٨١,٤٨٨	٤.٢١
٩	صلاح الدين	١,٦٠٦,٩٦٤	٤.٩٠
١٠	نجف	١,٤٦٦,٩٥٣	٤.٤٧
١١	قادسيه	١,٢٩٤,٤٤٢	٣.٥٩
١٢	المثنى	٨٢٠,٥٧٩	٢.٥٠
١٣	ذي قار	٢,٠٩٥,٣٩٠	٦.٣٩
١٤	ميسان	١,١٠٨,٥٨٦	٣.٣٨
١٥	البصرة	٢,٨٨٩,٤٣٤	٨.٨١
المجموع		**٣٢,٧٦٣,٢٨٦**	

*الاهمية النسبية =عدد سكان المحافظة/عدد السكان الكلي

المصدر:عمل الباحث بالاعتماد على :

وزارة التخطيط–دائرة التنمية الإقليمية والمحلية–قسم التخطيط المحلي –تقديرات سكان العراق بحسب المحافظات لغاية٢٠٣٠ .

شكل (٢) الاهمية النسبية للمحافظات العراقية اعتماداً على عدد السكان

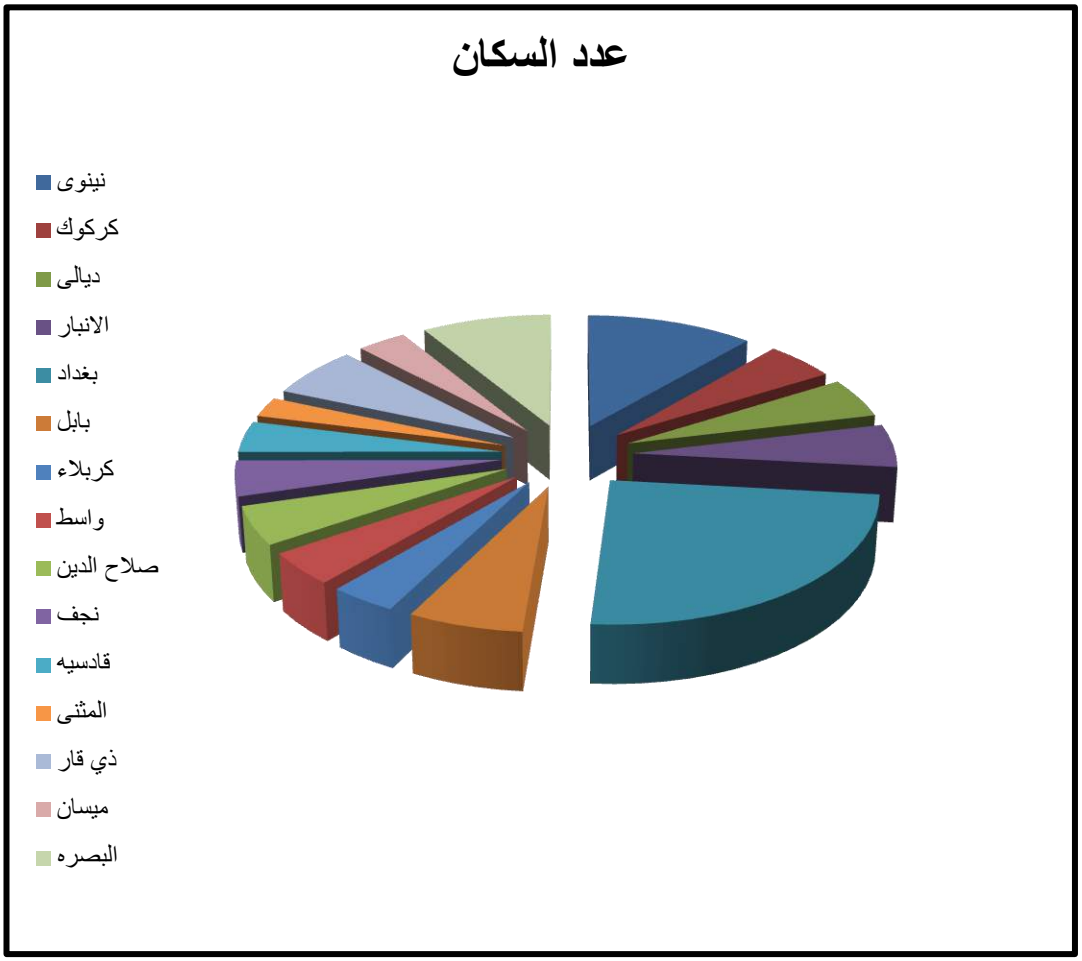

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(٣)

٢.آلية العمل ببرنامج تنمية الاقاليـــم:-

يتم اعداد الخطة السنوية (خطة تنمية الاقاليم) بالتنسيق ما بين المحافظات ووزارة التخطيط اذ تقوم الاخيرة بإعلام المحافظات في شهر ايلول من كل عام عن مقدار التخصيص المالي لكل محافظة والذي في ضوئه يتم اعداد الخطة الخاصة بهم ، اذ تطلب وزارة التخطيط من المحافظات تزويدها بمقترحات المشاريع في حدود تخصيص كل محافظة مع دراسات الجدوى وجداول الكميات (الزبيدي ، ٢٠١٢ :٨٦) . وتقوم وزارة التخطيط بدورها بمراجعه وتدقيق المشاريع المقترحة من قبل المحافظات ومقارنتها مع مشاريع الوزارات لضمان عدم الازدواجية والتكرار في المشاريع مع ما تنفذه الوزارات في المحافظات من خلال المناقشة مع ممثلي دوائر التخطيط في المحافظات واجراء التعديلات اللازمة ومصادقة الخطة .

وتجدر الاشارة إلى أن خطة برنامج تنمية الاقاليم السنوية للمحافظة لا ترفع الى وزارة التخطيط لغرض المصادقة إلا بعد مصادقتها من قبل مجلس المحافظة والذي يمثل السلطة التنفيذية في المحافظة

ويواجه البرنامج منذ تأسيسه والى وقتنا هذا العديد من المشاكل والمعوقات منها : (بني ، ٢٠١٠ : ٣٤).

١- عدم قيام المحافظات بتقديم دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريعها مما يؤدي الى ادراج مشاريع غير مبنية على اسس علمية صحيحة .

٢- كثرة التغييرات التي تقوم بها المحافظات لخططها بعد مصادقتها وفي كثير من الاحيان لا يتم اعلام وزارة التخطيط بذلك .

٣- قيام المحافظات بإرسال كوادر غير فنية وغير متخصصة لغرض مناقشة خططها مع عدم تفعيل دور دوائر التخطيط والمتابعة في عدد من المحافظات .

المبحث الثاني

قياس العدالة المكانية لمشاريع برنامج تنمية الاقاليم

قياس العدالة المكانية لمشاريع برنامج تنمية الاقاليم باستخدام معامل جيني (Gini Coefficient) ومنحني لورنز (Lorenz Curve) :-

بهدف قياس مدى الملاءمة المكانية وعدالة التوزيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية لمشاريع تنمية الاقاليم لمحافظة القادسية للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٥م ، تم استخدام معامل جيني ومنحني لورنز.

وانطلاقاً من دقة معامل جيني ومنحني لورنز في قياس عدالة التوزيع للثروات ، فقد تم استخدامهم لقياس عدالة توزيع التخصيصات الاستثمارية لمشاريع تنمية الاقاليم وبنفس مبدأ توزيع الثروات او الدخول ، وعليه فقد تم اختيار قطاعات (الماء – المجاري –التربية) لخدمات البنى التحتية التي تقع ضمن اطار برنامج تنمية الاقاليم لمحافظة القادسية للمده ما بين (٢٠٠٧-٢٠١٥)م ، وتم استثناء مشاريع خطة عام ٢٠٠٦ لعدم وجود البيانات الكافية لمشاريع تنمية الاقاليم للقطاعات المذكورة ، ولذلك لم نتمكن من ادراجها ضمن مدة الدراسة ، اما فيما يخص مشاريع خطة سنة ٢٠١٦ ، فلم تدرج ايضاً لوصول مصادقة الخطة بعد اتمام الباحث لعملية جمع المعلومات واتمامه الجزء العملي ، وعدم كفاية الوقت لإعادة الاطار العملي مجدداً .يتم بعد ذلك قياس العدالة في التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية باستعمال معامل جيني ومنحني لورنز من خلال الاعتماد على النسبة المئوية لحجم التخصيصات الاستثمارية للقطاعات (الماء – المجاري – التربية) بحسب الوحدات الادارية، وكذلك الاعتماد على النسبة المئوية للعناصر (السكان – المساحة – نسب العجز) للوحدات الادارية.

وبذلك فان معادلة قيمة جيني ستكون(الزبيدي،٢٠١٢ :١٤٩) :-

$$G = 1 - \frac{1}{10000}[(S_i + S_{i-1})]n_i$$

G : قيمة معامل مؤشر جيني

(S_i) : النسبة المئوية للعنصر (السكان والمساحة ونسب العجز) .

(S_{i-1}) : المجتمع الصاعد النسبة المئوية للعنصر (السكان والمساحة ونسب العجز) .

(n_i) : النسبة المئوية لحجم التخصيصات الاستثمارية .

ويوضح الشكل(٣) العلاقه بين معامل جيني ومنحني لورنز

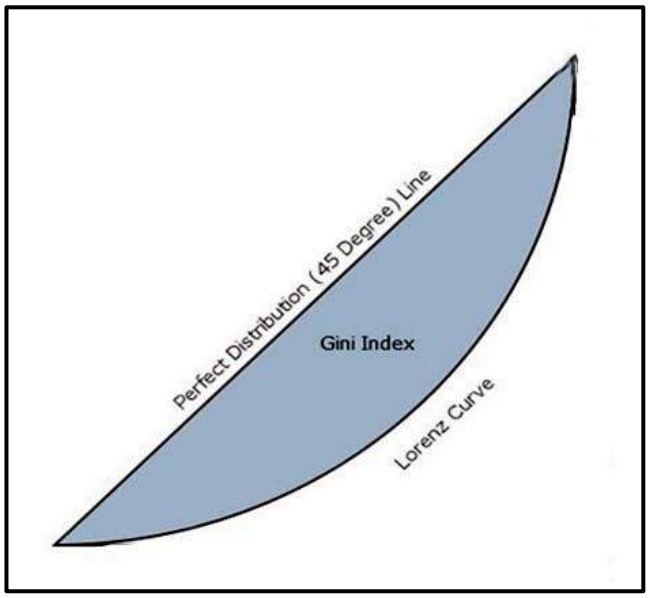

شكل(٣) معامل جيني ومنحني لورنز

المصدر:- (سرحان: ٢٠١١ ، ص: ٢).

سنقوم باستخراج قيم معامل جيني لكل قطاع وبالاعتماد على العناصر الثلاثة (السكان – المساحة – العجز) من خلال المراحل التالية .

١-حساب نسبة العجز للقطاع .

٢-حساب نسبة مجموع التخصيصات الاستثمارية للقطاع .

٣-حساب نسبة المساحة للقطاع .

٤-حساب نسبة السكان للقطاع .

٥-تطبيق معادلة معامل جيني واستخراج القيم .

٦-تحليل قيم معامل جيني للقطاعات كافة استناداً الى قيمة المعامل جيني المحصورة بين (صفر-واحد).

١-قطاع الماء .

أ-حساب نسبة العجز :

يعتبر قطاع الماء من القطاعات الرئيسية التي تندرج ضمن خدمات البنى التحتيه ورغم ما تم تنفيذه من مشاريع الماء الا ان نسبة العجز لا تزال مقلقة في هذا القطاع خاصة في المناطق الريفية والنائية ويعرف العجز في خدمة معينة بانه مقدار الفرق ما بين الخدمة كواقع حال وما بين الخدمة نفسها كمعيار قياسي .

جدول (٤) نسبة العجز في قطاع الماء بحسب الوحدات الإدارية في المحافظة .

ت	الوحدة الادارية	عدد السكان		الطاقة المتاحة م٣/ يوم (١)	الاحتياج الفعلي م٣ / يوم (٢)	مقدار العجز م٣ / يوم 3=2-1	نسبة العجز* لكل وحدة ادارية 4=(2-1)/1	نسبة العجز على مستوى المحافظة % 5=3/∑3
		حضر	ريف					
1	الديوانية	392.368	33.048	116200	143.862	27662	23	37
2	الدغارة	19.949	44.057	12300	13959	1659	13	2.2
3	السنية	10.631	34.39	10000	10897	897	9	1.2
4	الشافعية	11.280	38.418	10845	12920	2075	19	3
5	الحمزة	84.287	45.195	24000	29594	5594	23	8
6	السدير	7.413	34.293	9200	11047	1847	20	3
7	الشنافية	20.373	35.779	14100	16374	2274	16	3
8	الشامية	56.365	37.754	25000	27852	2852	11	4
9	المهناوية	9.872	33.909	8300	11075	2775	33	4
10	الصلاحية	3.562	28.113	7000	8553	1553	22	2.1
11	غماس	33.707	60.906	16800	25791	8991	53	12
12	عفك	34.530	18.083	13500	20454	6954	51	9.5
13	ال بدير	19.292	38.913	10005	14987	4982	49	7
14	نفر	4.097	20.177	5000	6452	1452	29	2
15	سومر	10.942	28.464	8800	10269	1469	16	2
المجموع						**73036**		**100**

المصدر : الباحث بالاعتماد على :

مديرية تخطيط الديوانية - مؤشرات التنمية المكانية-وتعتبر مؤشرات العجز تراكميه لغاية ٢٠١٥

مديرية ماء الديوانية – شعبة التخطيط والمتابعة–مؤشرات الشحه في مياه الشرب

*نسبة العجز لكل وحدة ادارية = (الاحتياج الفعلي–الطاقة المتاحة) / الطاقة المتاحة

خارطه(١) نسب العجز في خدمة الماء الصالح للشرب بحسب الوحدات الاداريه في محافظه القادسية

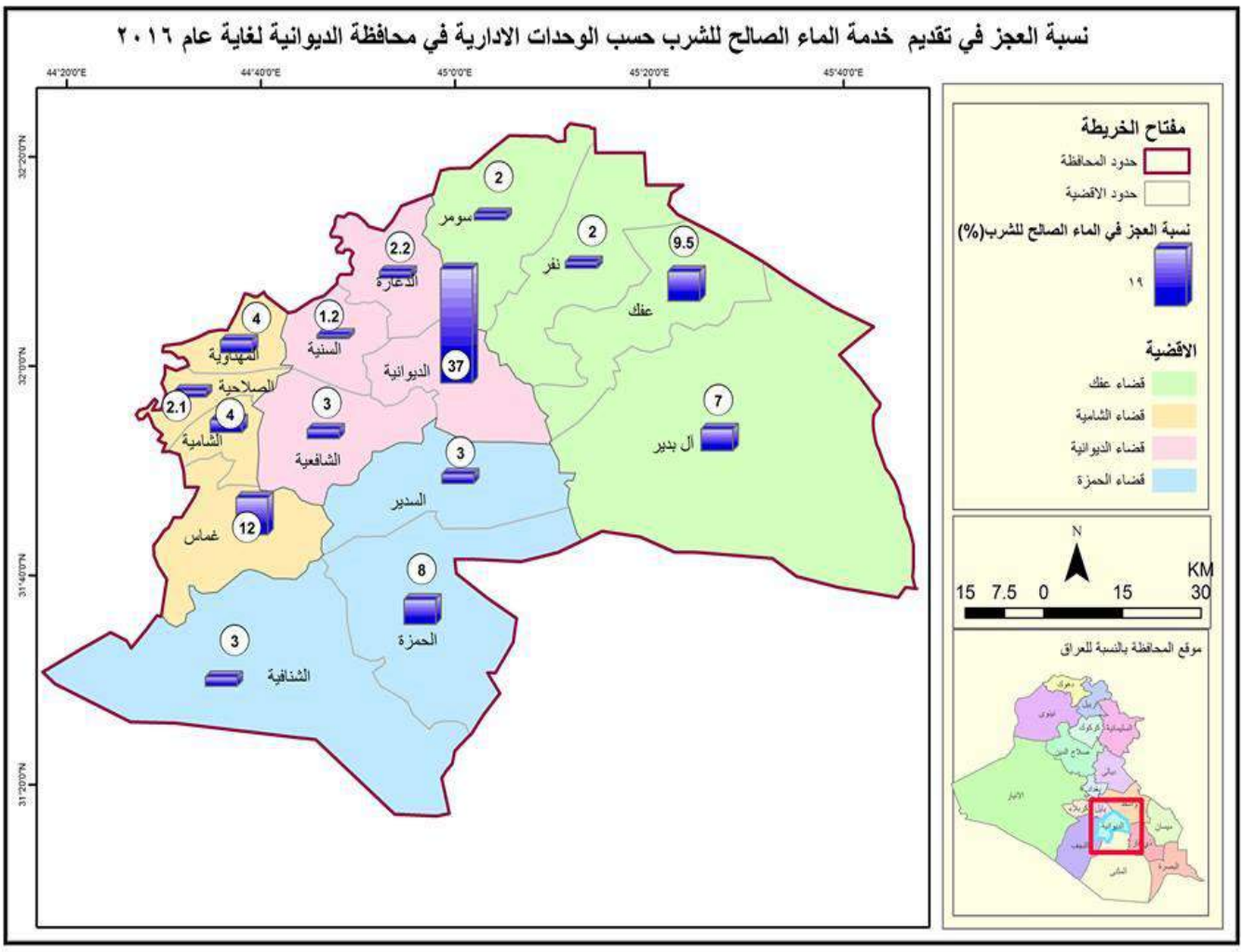

ب-حساب نسبة مجموع التخصيصات ونسب المساحة والسكان والعجز:-

المقصود هو نسبة مجموع التخصيصات المرصودة لبرنامج تنمية الاقاليم لقطاع الماء في محافظة القادسية للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٥)م وكما موضح في جدول(٥).

جدول (٥) نسبة مجموع التخصيصات لقطاع الماء للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٥) م بحسب الوحدات الادارية. (المبلغ بالمليار دينار عراقي).

ت	الوحدة الادارية	تخصيص 2007	تخصيص 2008	تخصيص 2009	تخصيص 2010	تخصيص 2011	تخصيص 2012	تخصيص 2013	تخصيص 2014	تخصيص 2015	مجموع التخصيص	نسبة مجموع التخصيص
1	الديوانية	3734	1000	3000	0	0	4887	6320	37482	18699	75122	40
2	الدغارة	1057	2000	1500	7000	2350	2200	2040	1761	0	19908	10
3	السنية	299	0	0	0	0	2710	5040	1301	255	9605	5
4	الشافعية	220	0	0	0	0	2039	5857	2186	422	10724	6
5	الحمزة	2475	0	0	625	525	4596	3230	2118	1111	14680	7.7
6	السدير	0	0	0	625	1725	2003	6540	1152	1500	13545	7
7	الشنافية	0	0	0	0	0	1490	40	279	236	2045	1
8	الشامية	3002	0	0	0	0	4048	80	134	0	7264	4
9	المهناوية	0	3000	1500	8000	2000	2299	40	0	0	16839	8.8
10	الصلاحية	0	0	0	0	0	263	40	178	0	481	0.25
11	غماس	0	0	0	0	0	1993	700	813	272	3778	2
12	عفك	0	0	0	0	0	3036	1720	773	266	5795	3
13	ال بدير	0	0	0	0	0	957	942	472	1405	3776	2
14	نفر	0	0	0	0	0	1750	40	0	0	1790	1
15	سومر	1127	0	0	0	0	1403	690	880	267	4367	2.3
	المجموع	**11914**	**6000**	**6000**	**162250**	**6600**	**35674**	**33319**	**49529**	**24433**	**189719**	**100%**

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات قسم التخطيط والتنمية الاستراتيجية في ديوان محافظة الديوانية

جدول (٦) النسبة المئوية لمجموع التخصيصات ونسبة السكان الكلية ونسبة المساحة ونسبة العجز الكلية لقطاع الماء وبحسب الوحدات الادارية في محافظة القادسية.

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيص	نسبة السكان الكلية	نسبة المساحة الكلية	نسبة العجز
1	الديوانية	40	34	5	37
2	الدغارة	10	5.1	3.3	2.2
3	السنية	5	3.6	2.5	1.2
4	الشافعية	6	3.9	4.4	3
5	الحمزة	7.7	10.3	7.3	8
6	السدير	7	3.3	7	3
7	الشنافية	1	4.4	14	3
8	الشامية	4	7.5	2.3	4
9	المهناوية	8.8	3.5	2.4	4
10	الصلاحية	0.25	2.5	0.9	2.1
11	غماس	2	8	5.6	12
12	عفك	3	4.2	6	9.5
13	ال بدير	2	4.6	23	7
14	نفر	1	2	8	2
15	سومر	2.3	3.1	7	2
المجموع		**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر : الباحث بالاعتماد على

١- مديرية التخطيط العمراني- الخطة الهيكلية لمحافظة الديوانية آذار ٢٠١٤ :١١ .

٢- مديرية تخطيط الديوانية -مؤشرات التنمية المكانية -السكان-٢٠١٥ .

٣- مديرية ماء الديوانية - شعبة التخطيط والمتابعه- بيانات الشحة في ماء الشرب -٢٠١٥ .

ملاحظة:-

- تم استخراج قيم نسبة مجموع التخصيص من جدول (٥).
- نسبة السكان=عدد سكان الوحده الاداريه/مجموع السكان الكلي للمحافظة
- نسبة المساحة الكليه=مساحة الوحدة الادارية/المساحة الكلية للمحافظة
- تم استخراج نسبة العجز من جدول(٤)

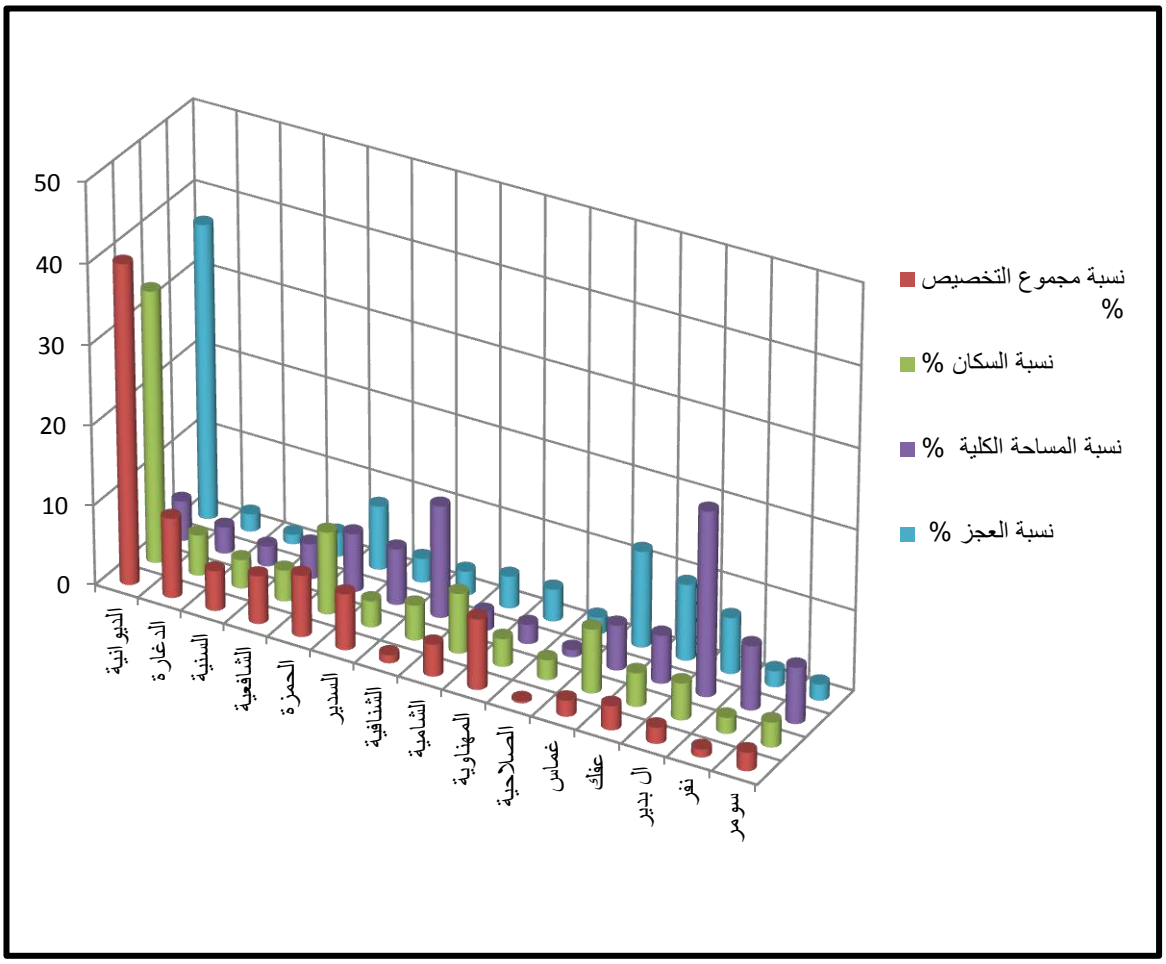

شكل (٤) العلاقة بين نسبة مجموع التخصيصات ونسب السكان والمساحة والعجز لقطاع الماء .

المصدر:عمل الباحث بالاعتماد على جدول(٦)

ج- حساب قيم معامل جيني

جدول (٧) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة السكان الكلية لقطاع الماء وبحسب الوحدات الادارية .

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيص Ni	المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ni-1	نسبة السكان الكلية Si	المتجمع الصاعد للسكان الكلية Si-1	(Si-1+Si) ni
1	الديوانية	40	40	34	34	2720
2	الدغارة	10	50	5.1	39.1	442
3	السنية	5	55	3.6	42.7	231.5
4	الشافعية	6	61	3.9	46.6	303
5	الحمزة	7.7	68.7	10.3	56.9	517.44
6	السدير	7	75.7	3.3	60.2	444.5
7	الشنافية	1	76.7	4.4	64.6	69
8	الشامية	4	80.7	7.5	72.1	318.4
9	المهناوية	8.8	89.5	3.5	75.6	696
10	الصلاحية	0.25	89.75	2.5	78.1	20.1
11	غماس	2	91.75	8	86.1	188.2
12	عفك	3	94.75	4.2	90.3	283.5
13	ال بدير	2	96.75	4.6	94.9	199
14	نفر	1	97.75	2	96.9	98.9
15	سومر	2.3	100	3.1	100	237.13
المجموع						**6768.5**

$$\therefore G = 1 - \frac{1}{10000}[S_{i-1} + S_i] * n_i$$

$$G = 1 - \frac{1}{10000}[6768.5]$$

$$G = 1 - 0.6768$$

$$G = 0.32$$

قيمة معامل جيني لقطاع الماء / عامل السكان

نلاحظ ان قيمة معامل جيني لقطاع الماء / عامل السكان هي (٠.٣٢) وهي عدالة مقبولة من ناحية توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم بين الوحدات الادارية لقطاع الماء اعتماد على نسبة عامل السكان للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٥ ويوضح الشكل (٥) العلاقة بين معامل جيني ومنحني لورنز لقطاع الماء/عامل السكان .

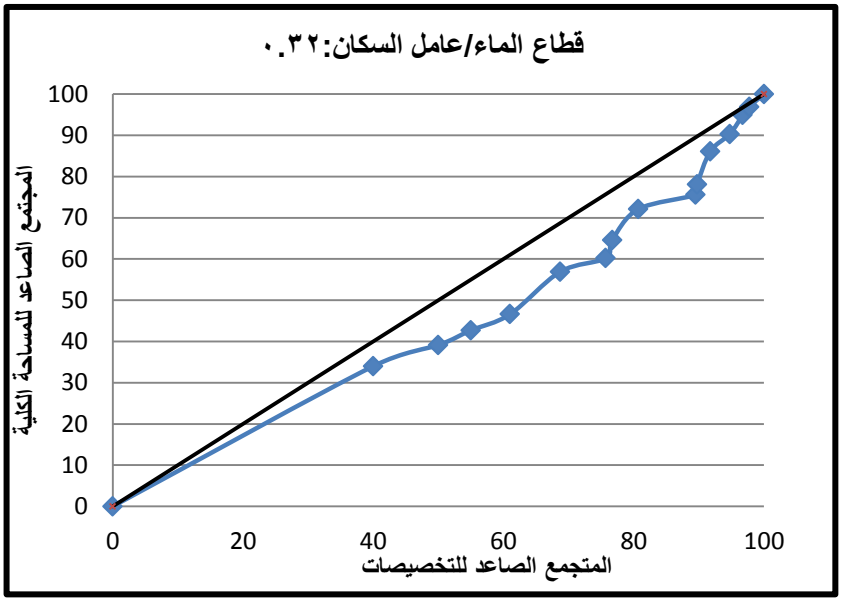

شكل(٥) نسبة معامل جيني لقطاع الماء /عامل السكان

بعد ذلك نستخرج المجتمع الصاعد نسبة عامل المساحة الكلية لقطاع الماء وبحسب الوحدات الادارية للمحافظة وذلك لاستخراج قيمة معامل جيني لعامل المساحة لقطاع الماء وكما موضح في جدول(٨) .

جدول (٨) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة المساحة الكلية لقطاع الماء بحسب الوحدات الادارية .

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيص Ni	المتجمع الصاعد للتخصيص ni-1	نسبة المساحة الكلية Si	المتجمع الصاعد للمساحة Si-1	(Si-1+Si) ni
1	الديوانية	40	40	5	5	400
2	الدغارة	10	50	3.3	8.3	116
3	السنية	5	55	2.5	10.5	65
4	الشافعية	6	61	4.4	14.9	115.8
5	الحمزة	7.7	68.7	7.3	22.2	227.15
6	السدير	7	75.7	7	29.2	253.4
7	الشنافية	1	76.7	14	43.2	57.2
8	الشامية	4	80.7	2.3	45.5	191.2
9	المهناوية	8.8	89.5	2.4	47.9	442.6
10	الصلاحية	0.25	89.75	0.9	48.8	12.425
11	غماس	2	91.75	5.6	54.4	120
12	عفك	3	94.75	6	60.4	199
13	ال بدير	2	96.75	23	83.4	212.8
14	نفر	1	97.75	8	91.4	99.4
15	سومر	2.3	100	7	98.4	242.4
المجموع						**2754.37**

$$G = 1 - \frac{1}{10000}[S_{i-1} + S_i] * n_i$$

$$G = 1 - \frac{1}{10000}[2754.3]$$

$$G = 1 - 0.2754 = 0.72$$

قيمة معامل جيني لقطاع الماء / عامل المساحة

وتشير هذه القيمة الى وجود عدم عدالة بشكل كبير في توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم بين الوحدات الإدارية للمحافظة طبقا لعامل نسبة المساحة لقطاع الماء للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٥)م وكما موضح في الشكل(٦) المستند على جدول(٨).

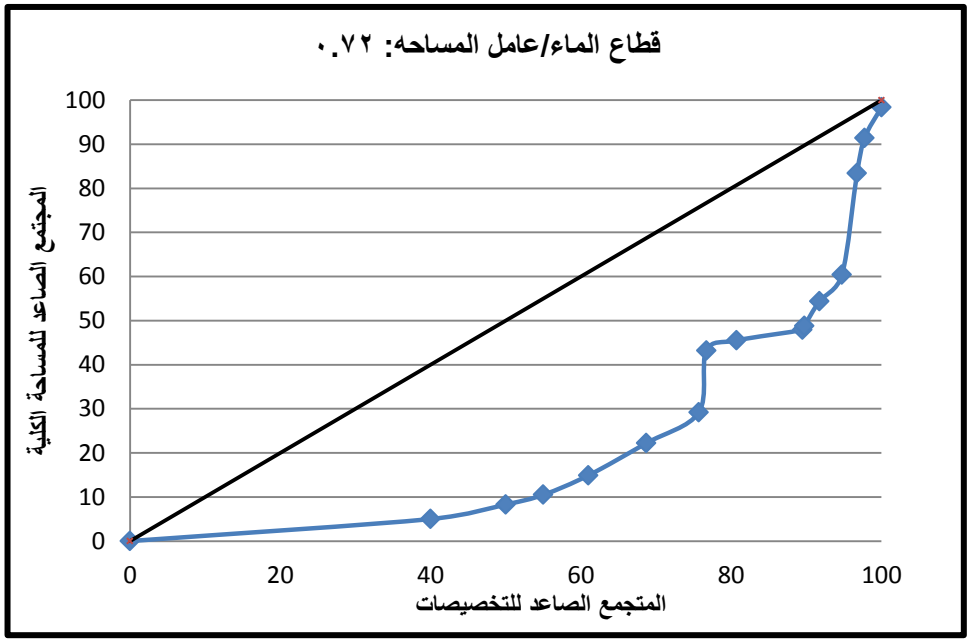

شكل(٦) نسبة معامل جيني لقطاع الماء /عامل المساحة

ثم نقوم باستخراج المجتمع الصاعد لنسبة العجز لقطاع الماء لغرض حساب قيمة معامل جيني لعامل العجز لقطاع الماء .

جدول (٩) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة العجز لقطاع الماء بحسب الوحدات

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصص Ni	المتجمع الصاعد للتخصيص ni-1	نسبة العجز Si	المتجمع الصاعد للعجز Si-1	(Si-1+Si)*ni
1	الديوانية	40	40	37	37	2960
2	الدغارة	10	50	2.2	39.2	414
3	السنية	5	55	1.2	40.4	208
4	الشافعية	6	61	3	43.4	278.4
5	الحمزة	7.7	68.7	8	51.4	457.38
6	السدير	7	75.7	3	54.4	401.8
7	الشنافية	1	76.7	3	57.4	60.4
8	الشامية	4	80.7	4	61.4	261.6
9	المهناوية	8.8	89.5	4	65.4	610.7
10	الصلاحية	0.25	89.75	2.1	67.5	17.4
11	غماس	2	91.75	12	79.5	183
12	عفك	3	94.75	9.5	89	295.5
13	ال بدير	2	96.75	7	96	206
14	نفر	1	97.75	2	98	100
15	سومر	2.3	100	2	100	234.6
المجموع		**100%**		**100%**		**6386.3**

$$G = 1 - \frac{1}{10000}[S_{i-1} + S_i] * n_i$$

$$G = 1 - \frac{1}{10000}[6386.3]$$

$$G = 1 - 0.6386$$

$$G = 0.36$$

قيمة معامل جيني لقطاع الماء / عامل العجز

٢-قطاع التربية :

وهو من خدمات البنى التحتية المهمة وتعاني محافظة القادسية بشكل عام من وجود عجز كبير في عدد الابنية المدرسية مع الزيادة المستمرة في اعداد الطلبة وللجنسيين ، خاصة في المدارس الابتدائية مما ادى الى ظهور حالة المدارس المزدوجة والمدارس الثلاثية .

أ-حساب نسبة العجز

جدول(١٠)نسبة العجز في قطاع التربية بحسب الوحدات الإدارية في المحافظة

ت	الوحدة الادارية	عدد المدارس الموجودة (1)	عدد الابنية الموجودة (2)	العجز في الابنية المدرسية 3=1-2	نسبة الخدمة % 4=(2/1)	نسبة العجز لكل وحدة ادارية 5=(3/1)	*نسبة العجز على مستوى المحافظة 6=(3/∑3)
1	الديوانية	261	159	102	61	39	32
2	الدغارة	64	48	16	75	25	5
3	السنية	44	25	19	57	43	6
4	الشافعية	46	32	14	70	30	4.3
5	الحمزة	89	57	32	64	46	10
6	السدير	40	24	16	60	40	5
7	الشنافية	45	37	8	82	18	3
8	الشامية	77	45	32	58	42	10
9	المهناوية	40	33	7	83	17	2
10	الصلاحية	29	22	7	76	24	2.1
11	غماس	68	47	21	69	31	6.5
12	عفك	47	33	14	70	30	4.3
13	ال بدير	63	49	14	78	22	4.3
14	نفر	25	18	7	72	28	2.1
15	سومر	50	39	11	78	22	3.4
المجموع		**980**	**668**	**320**		**457**	**100%**

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة لتربية الديوانية – قسم التخطيط التربوي ٢٠١٥-٢٠١٦ .

ملاحظة:-مؤشرات العجز تراكميه لغاية عام ٢٠١٥

*نسبة العجز على مستوى المحافظة=(القيمة في العمود٣)/مجموع العمود الثالث

خارطة (٢) نسب العجز في تقديم خدمة التربية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة القادسية.

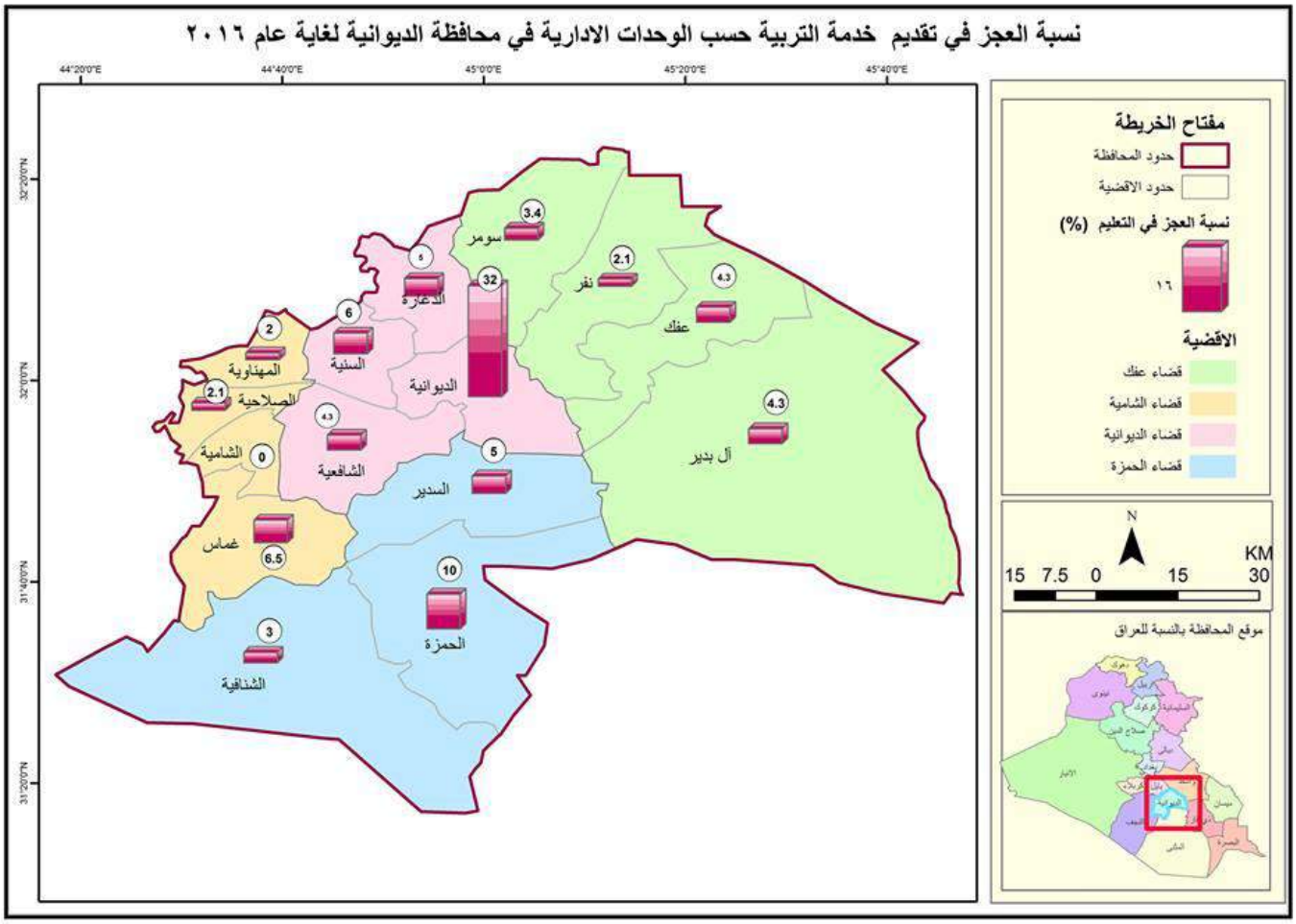

المصدر:عمل الباحث بالاعتماد على جدول(١٠).

ب-حساب نسبة مجموع التخصيصات ونسب السكان والمساحة والعجز :

جدول(١١) نسبة مجموع التخصيصات لقطاع التربية للمدة من (٢٠٠٧-٢٠١٥)م بحسب الوحدات الادارية (المبلغ بالدينار العراقي)

ت	الوحدة الادارية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	مجموع التخصيصات	نسبة مجموع التخصيص
1	الديوانية	6251	1006	830	1255	1789	1267	6537.5	671	2043	21649.5	19.3
2	الدغارة	1128	668	557	0	1001	748	2427.5	0	961	7490.5	6.7
3	السنية	170	458	442	100	294	819	2219.5	607	558	5667.5	5
4	الشافعية	127	332	557	700	945	573	3516.5	141	481	7372.5	6.5
5	الحمزة	712	270	108	1127	1184	1050	5332	1625	1454	12862	12
6	السدير	0	246	273	527	372	0	915.5	0	103	2436.5	2.1
7	الشنافية	0	246	111	300	1005	0	2284.8	671	1027	5644.8	5
8	الشامية	293	681	669	400	708	319	3751.6	1960	1490	10271.6	9.1
9	المهناوية	174	225	0	600	800	319	2331	67	172	4688	4.1
10	الصلاحية	318	111	111	0	781	200	548	131	236	2436	2.1
11	غماس	233	736	668	827	1080	1050	1806.5	162	728	7290.5	7
12	عفك	0	270	54	827	1161	1250	5549.5	2153	1468	12732.0	11.3
13	ال بدير	314	302	223	1127	1086	0	74	0	285	3411	3
14	نفر	0	0	54	1127	598	0	955.5	141	418	3293.5	2.9
15	سومر	160	0	108	600	455	0	2711.5	0	427	4461.5	3.9
المجموع		9880	5551	4765	9517	13259	7595	40960.9	8329	11851	111707.9	%100

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات قسم التخطيط والتنمية الاستراتيجية في ديوان محافظة الديوانية

جدول (١٢) النسبة المئوية لمجموع التخصيص ونسبة السكان الكلية ونسبة المساحة الكلية ونسبة العجز لقطاع التربية وبحسب الوحدات الاداري في محافظة القادسية

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيص %	نسبة السكان الكلية %	نسبة المساحة الكلية %	نسبة العجز %
1	الديوانية	19.3	34	4.4	32
2	الدغارة	6.7	4	3.1	5
3	السنية	5	4	2.5	6
4	الشافعية	6.5	4	5	4.3
5	الحمزة	12	10.3	7.3	10
6	السدير	2.1	3.3	6.6	5
7	الشنافية	5	4.5	14	3
8	الشامية	9.1	8	2.2	10
9	المهناوية	4.1	3.5	2	2
10	الصلاحية	2.1	2.5	1.4	2.1
11	غماس	7	7.5	5.2	6.5
12	عفك	11.3	4.3	7	4.3
13	ال بدير	3	5	24	4.3
14	نفر	2.9	2	8.3	2.1
15	سومر	3.9	3.1	7	3.4
المجموع		%100	%100	%100	%100

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات :

١- ديوان محافظة الديوانية – دائرة التخطيط وادارة المشاريع .

٢- مديرية تخطيط الديوانية – مؤشرات التنمية المكانية / السكان /٢٠١٥ .

٣- مديرية التخطيط العمراني –الخطة الهيكلية لمحافظة الديوانية – اذار ٢٠١٤ ، ص:١١ .

٤- المديرية العامة لتربية الديوانية – قسم التخطيط التربوي ٢٠١٥.

ملاحظة:-

- تم استخراج قيم نسبة مجموع التخصيص من جدول (١١).
- نسبة السكان=عدد سكان الوحدة الإدارية/مجموع السكان الكلي للمحافظة
- نسبة المساحة الكلية=مساحة الوحدة الادارية/المساحة الكلية للمحافظة
- تم استخراج نسبة العجز من جدول(١٠)

شكل (٧) العلاقة بين نسب مجموع التخصيصات ونسب السكان والمساحة والعجز لقطاع التربية .

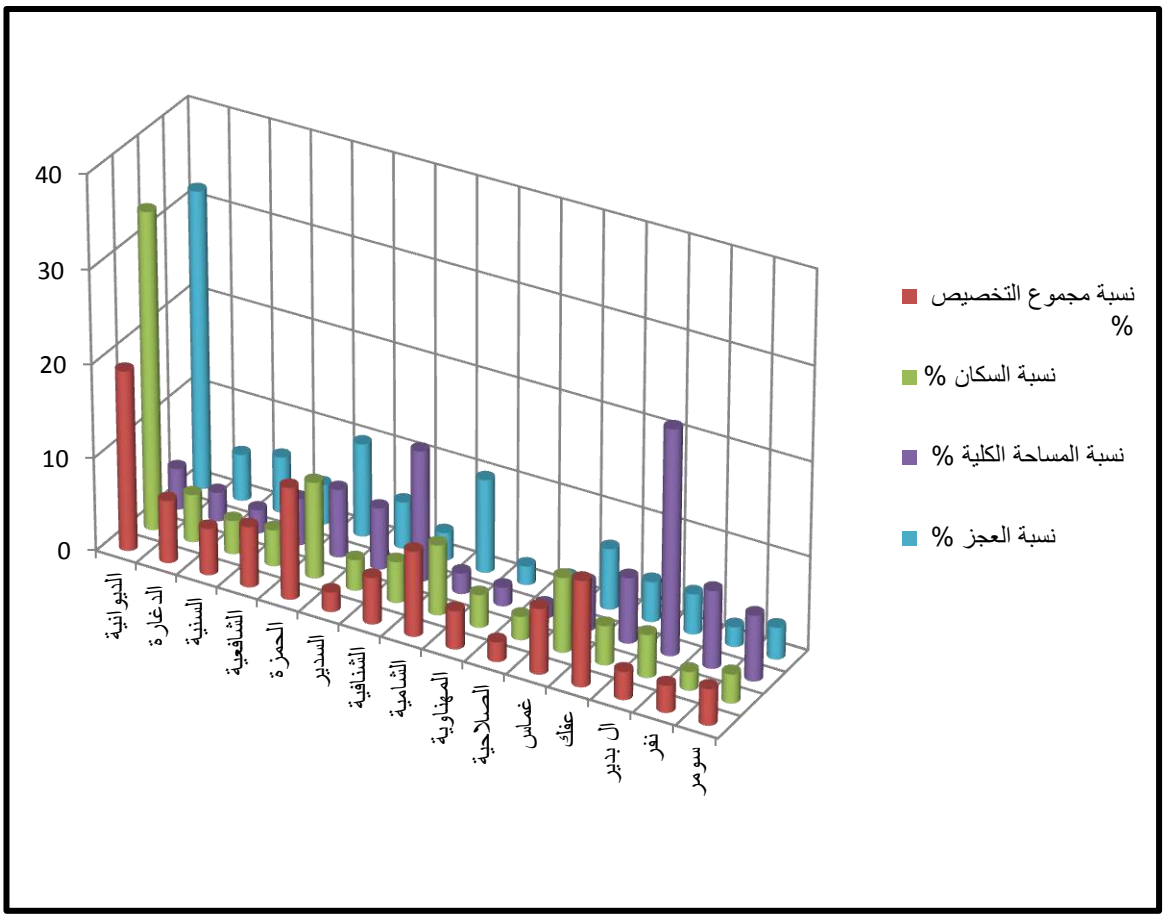

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(١٢)

ج-حساب قيم معامل جيني :-

بعد استخراج النسب الاساسية الاربعة التي تعتمد عليها معادلة معامل جيني وهي نسبة مجموع التخصيصات ، نسبة السكان الكلية ، نسبة المساحة الكلية ، نسبة العجز. نقوم بعد ذلك باستخراج المتجمع الصاعد لكل من نسب مجموع التخصيصات والعامل الاول وهو نسبة السكان لاستخراج قيمة معامل جيني لعامل السكان لقطاع التربية .

جدول (١٣) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيصات ونسبة السكان الكلية لقطاع التربية وبحسب الوحدات الادارية .

ت	الوحدة الإدارية	نسبة مجموع التخصيص Ni	المتجمع الصاعد للتخصيص ni-1	نسبة السكان الكلية Si	المتجمع الصاعد للسكان Si-1	(Si-1+si)ni
1	الديوانية	19.3	19.3	34	34	1312.4
2	الدغارة	6.7	26	4	38	281.4
3	السنية	5	31	4	42	230
4	الشافعية	6.5	37.5	4	46	325
5	الحمزة	12	49.5	10.3	56.3	799
6	السدير	2.1	51.6	3.3	59.6	132
7	الشنافية	5	56.7	4.5	64.1	343
8	الشامية	9.1	65.7	8	72.1	728.9
9	المهناوية	4.1	69.8	3.5	75.6	324.3
10	الصلاحية	2.1	71.9	2.5	78.1	169
11	غماس	7	78.9	7.5	85.6	652
12	عفك	11.3	90.2	4.3	89.9	1065
13	ال بدير	3	93.2	5	94.9	300
14	نفر	2.9	96.1	2	96.9	286.8
15	سومر	3.9	100	3.1	100	402
المجموع		%١٠٠		%100		**7350**

$$G = 1 - \frac{1}{10000}[S_{i-1} + S_i] * ni$$

$$G = 1 - \frac{1}{10000}(7350) = 0.27$$

قيمة معامل جيني لقطاع التربية/عامل السكان

وتؤشر القيمة المستخرجة وجود عدم عدالة في توزيع التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم بين الوحدات الادارية استنادا الى عامل السكان في تقديم خدمة التربية للمدة(٢٠٠٧-٢٠١٥).

ثم نقوم باستخراج المتجمع الصاعد لنسب مجموع التخصيصات للعامل الثاني وهو نسبة لمساحة لاستخراج قيمة معامل جيني لعامل المساحة لقطاع التربية وكما موضح في جدول(١٤) .

جدول (١٤) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة المساحة الكلية لقطاع التربية

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيص Ni	المتجمع الصاعد للتخصيصات Ni-1	نسبة المساحة الكلية Si	المتجمع الصاعد للمساحة الكلية Si-1	(Si-1+si)ni
1	الديوانية	١٩.٣	19.3	4.4	4.4	169.8
2	الدغارة	٦.٧	26	3.1	7.5	71
3	السنية	5	31	2.5	10	62.5
4	الشافعية	6.5	37.5	5	15	130
5	الحمزة	12	49.5	7.3	22.3	355
6	السدير	2.1	51.6	6.6	28.9	74.5
7	الشنافية	5	56.7	14	42.9	284.5
8	الشامية	9.1	65.7	2.2	45.1	430.4
9	المهناوية	4.1	69.8	2	47.1	201.3
10	الصلاحية	2.1	71.9	1.4	48.5	104.7
11	غماس	7	78.9	5.2	53.7	412.3
12	عفك	11.3	90.2	7	60.7	765
13	ال بدير	3	93.2	24	84.7	326
14	نفر	2.9	96.1	8.3	93	293.7
15	سومر	3.9	100	7	100	417.3
المجموع		%١٠٠		%100		**4098**

$$\mathbf{G} = 1 - \frac{1}{10000}[S_{i-1} + S_i] =$$

$$G = 1 - \frac{4098}{10000} = 0.59$$

قيمة معامل جيني لقطاع التربية /عامل المساحة

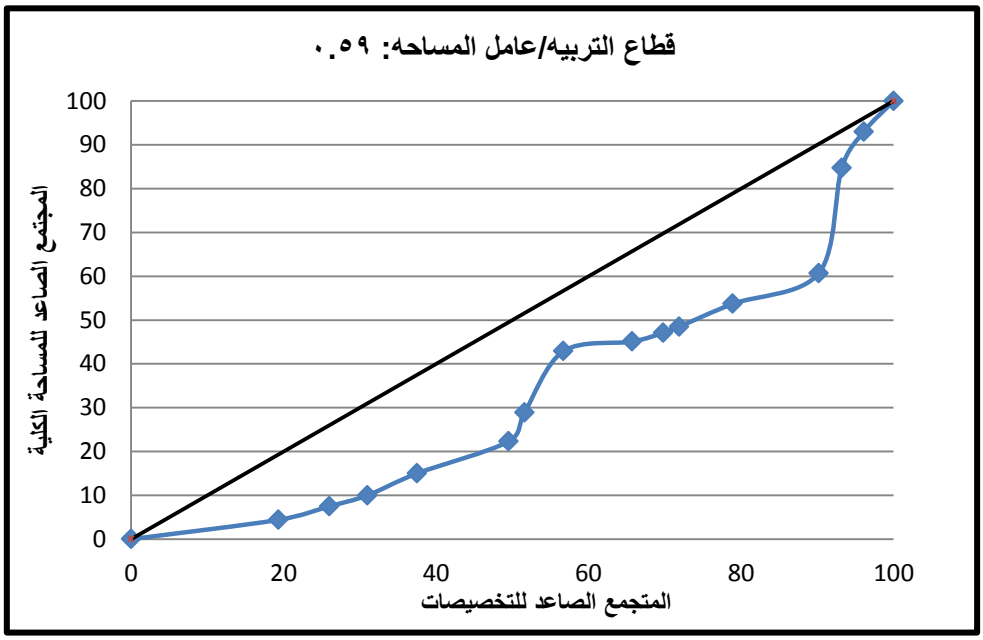

شكل(8)نسبة معامل جيني لقطاع التربية/عامل المساحة

نلاحظ من شكل(٨) ان قيمة معامل جيني تقترب من ال (١) مما يعني التوجه نحو اللاعدالة في توزيع التخصيصات مكانيا بين الوحدات الإدارية في المحافظة طبقا الى عامل المساحة للمدة المذكورة .

واخيراً نستخرج المتجمع الصاعد لكل من نسب مجموع التخصيصات والعامل الثالث وهو نسبة العجز لاستخراج قيمة معامل جيني لعامل العجز لقطاع التربية .

جدول (١٥) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة العجز لقطاع التربية وبحسب الوحدات الادارية .

ت	الوحدات الادارية	نسبة مجموع التخصيص Ni	المتجمع الصاعد للتخصيص ni-1	نسبة العجز الكليه SI	المتجمع الصاعد للعجز Si-1	(Si-1+si)ni
1	الديوانية	١٩.٣	19.3	32	32	1235.2
2	الدغارة	٦.٧	26	5	37	281.4
3	السنية	5	31	6	43	245
4	الشافعية	6.5	37.5	4.3	47.3	335.4
5	الحمزة	12	49.5	10	57.3	807.6
6	السدير	2.1	51.6	5	62.3	141.33
7	الشنافية	5	56.7	3	65.3	341.5
8	الشامية	9.1	65.7	10	75.3	776.2
9	المهناوية	4.1	69.8	2	77.3	325.1
10	الصلاحية	2.1	71.9	2.1	79.4	171
11	غماس	7	78.9	6.5	85.9	646.8
12	عفك	11.3	90.2	4.3	90.2	1067.8
13	ال بدير	3	93.2	4.3	94.5	296.4
14	نفر	2.9	96.1	2.1	96.6	286.2
15	سومر	3.9	100	3.4	100	403.26
المجموع		%١٠٠				**7360**

$$G = 1 - \frac{1}{10000}[S_{i-1} + S_i] * ni$$

$$G = 1 - \frac{7360}{10000} = 0.26$$

قيمة معامل جيني لقطاع التربية /عامل العجز.

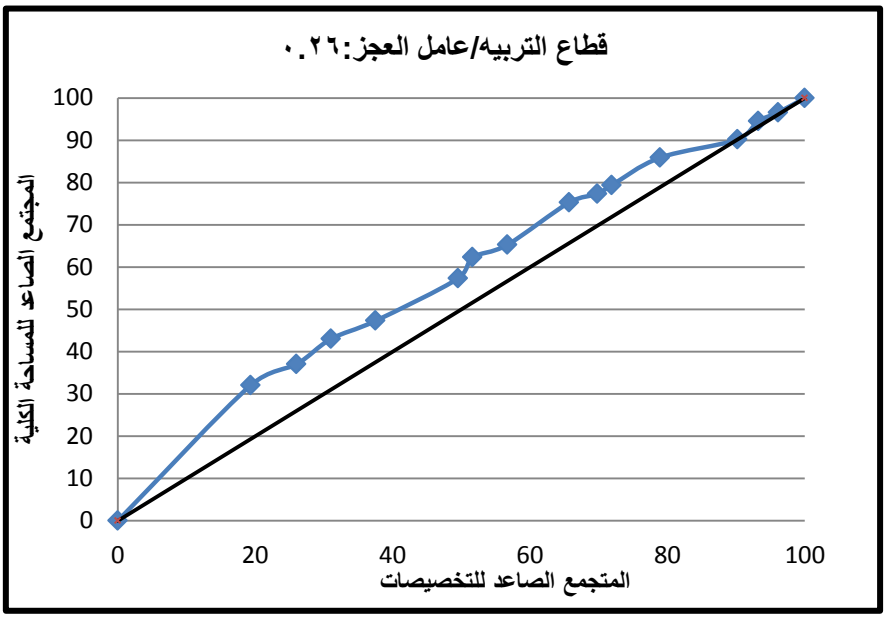

شكل(٩)نسبة معامل جيني لقطاع التربية/عامل العجز

وكما يبين الشكل(٩) فقد كانت قيمة معامل جيني هي الاقل في قطاع التربية بالنسبة لعامل العجز (٠.٢٦) ، وتشير هذه القيمة الى عدالة التوزيع المكاني في توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم بين الوحدات الادارية في المحافظة بالنسبة الى عامل العجز في تقديم الخدمة لقطاع التربية للمدة نفسها.

٣-قطاع الصرف الصحي :

يعرف الصرف الصحي بأنه مجموعة المنشآت الهندسية التي تؤمن النقل الكفوء والسريع للمياه الملوثة الى خارج حدود المنطقة المأهولة ثم تنقية هذه المياه الملوثة وابطال اضرارها وتحويلها لغرض الاستخدامات المفيدة .

أ-حساب نسبة العجز :

تعاني المحافظة عموماً من نسبة عجز ليست بالقليلة في مجال الصرف الصحي وتفتقر المناطق الريفية ومعظم الاقضية والنواحي في المحافظة الى هذه الخدمة بشكل نهائي اما المناطق الحضرية التي تتوفر فيها خدمة الصرف الصحي فلا تتجاوز الـ٣٠% من مجموع المناطق الحضرية .

جدول (١٦) نسبة العجز في قطاع الصرف الصحي للمناطق الحضرية وبحسب الوحدات الادارية في المحافظة .

ت	الوحدة الادارية	عدد سكان الحضر (1)	عدد السكان المخدومين (2)	المساحة الحضرية الكلية لكل وحدة اداريةكم٢ (3)	نسبة الخدمة % 4=2/1	المساحة الحضرية المخدومة كم٢ 5=4*3	المساحة الحضرية الغير مخدومة 6=3-5	نسبة العجز في تقديم الخدمة % 7=6/3	نسبة العجز على مستوى المحافظة % 8=6/∑6
1	الديوانية	392368	117710	145.850	30	43.7	102.1	70	53.9
2	الدغارة	19949	0	4.100	0	0	4.1	100	2.1
3	السنية	10631	0	2.61	0	0	2.61	1000	1.3
4	الشافعية	11280	0	1.30	0	0	1.3	100	0.68
5	الحمزة	84280	5057	23.9	6	1.43	22.4	94	11.8
6	السدير	7413	0	8.65	0	0	8.65	100	5
7	الشنافية	20370	0	3.53	0	0	3.53	100	2
8	الشامية	56365	7891	27.9	14	3.9	24	86	12.6
9	المهناوية	9872	0	4.38	0	0	4.38	100	2.3
10	الصلاحية	3562	0	0.71	0	0	0.71	100	0.37
11	غماس	33707	0	4.9	0	0	4.9	100	3
12	عفك	34530	0	5.61	0	0	5.61	100	2.9
13	ال بدير	19292	17748	5.26	92	4.8	0.46	8	0.24
14	نفر	4097	0	1.86	0	0	1.86	100	0.98
15	سومر	10942	0	1.74	0	0	1.74	100	0.91
المجموع		**718658**	**148406**	**242.230**		**53.83**	**189.4**		100%

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد مؤشرات التنمية المكانية – مديرية تخطيط الديوانية -2015 ، مديرية التخطيط العمراني – الشعبة الفنية .

خارطة (٣) نسب العجز في تقديم خدمة الصرف الصحي بحسب الوحدات الإدارية في محافظة القادسية

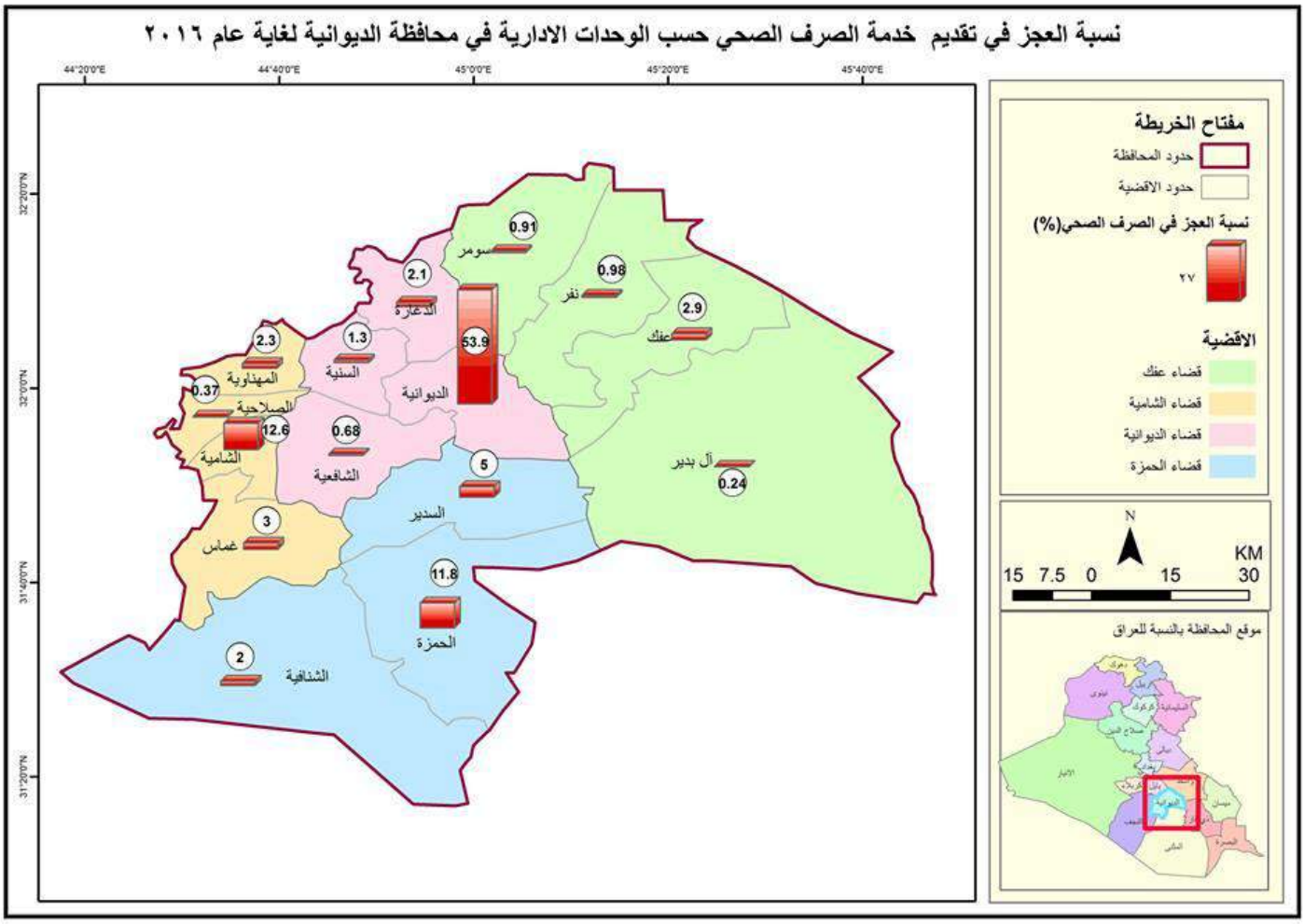

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١٦)

ب-حساب نسبة مجموع التخصيصات ونسب السكان والمساحة الحضرية والعجز

جدول (١٧) نسبة مجموع التخصيصات لقطاع الصرف الصحي للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٥)م بحسب الوحدات الادارية (المبلغ بالمليار دينار عراقي).

ت	الوحدة الادارية	تخصيص 2007	تخصيص 2008	تخصيص 2009	تخصيص 2010	تخصيص 2011	تخصيص 2012	تخصيص 2013	تخصيص 2014	تخصيص 2015	مجموع التخصيص	نسبة مجموع التخصيص
1	الديوانية	37000	5000	1500	750	500	500	0	3042	2186	50478	34
2	الدغارة	94	0	0	0	0	3000	11750	1000	4029	19873	13.3
3	السنية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
4	الشافعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	الحمزة	0	6000	1500	1500	1250	0	0	0	0	10250	7
6	السدير	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
7	الشنافية	113	0	0	0	0	3500	11500	0	9282	24395	16.3
8	الشامية	0	5000	0	0	1250	6580	8000	3235	3918	27983	18.8
9	المهناوية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10	الصلاحية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11	غماس	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12	عفك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13	ال بدير	0	0	0	0	0	4500	6500	2567	287	13854	9.3
14	نفر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
15	سومر	0	0	0	2000	0	0	0	0	0	2000	1.3
المجموع											**148818**	100

المصدر : الباحث بالاعتماد على قسم التخطيط والتنمية الاستراتيجية في ديوان محافظة الديوانية

جدول (١٨) النسبة المئوية لمجموع التخصيصات ونسبة السكان المساحة الحضرية ونسبة العجز لقطاع الصرف الصحي بحسب الوحدات الإدارية في محافظة القادسية

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيص%	نسبة السكان الحضر %	نسبة المساحة الحضرية %	نسبة العجز %
1	الديوانية	34	54	60	53.9
2	الدغارة	13.3	2.8	2	2.1
3	السنية	0	1.4	1.07	1.3
4	الشافعية	0	1.5	0.53	0.68
5	الحمزة	7	12	10	11.8
6	السدير	0	1	3.5	5
7	الشنافية	16.3	2.8	1.4	2
8	الشامية	18.8	7.8	11.5	12.6
9	المهناوية	0	1.3	1.7	2.3
10	الصلاحية	0	0.5	0.28	0.37
11	غماس	0	4.6	2	3
12	عفك	0	4.8	2.3	2.9
13	ال بدير	9.3	2.6	2.1	0.24
14	نفر	0	1	1	0.98
15	سومر	1.3	1.5	0.71	0.91
المجموع					

ملاحظة:-

- تم استخراج قيم نسبة مجموع التخصيص من جدول (١٧).
- نسبة السكان=عدد سكان الوحده الاداريه/مجموع السكان الكلي للمحافظة
- نسبة المساحة الكليه=مساحة الوحدة الادارية/المساحة الكلية للمحافظة
- تم استخراج نسبة العجز على مستوى المحافظة من جدول(١٦)

شكل(١٠)العلاقة بين نسبة مجموع التخصيصات الاستثمارية ونسبة السكان الحضرية ونسبة المساحة الحضرية ونسبة العجز لقطاع الصرف الصحي في محافظة القادسية.

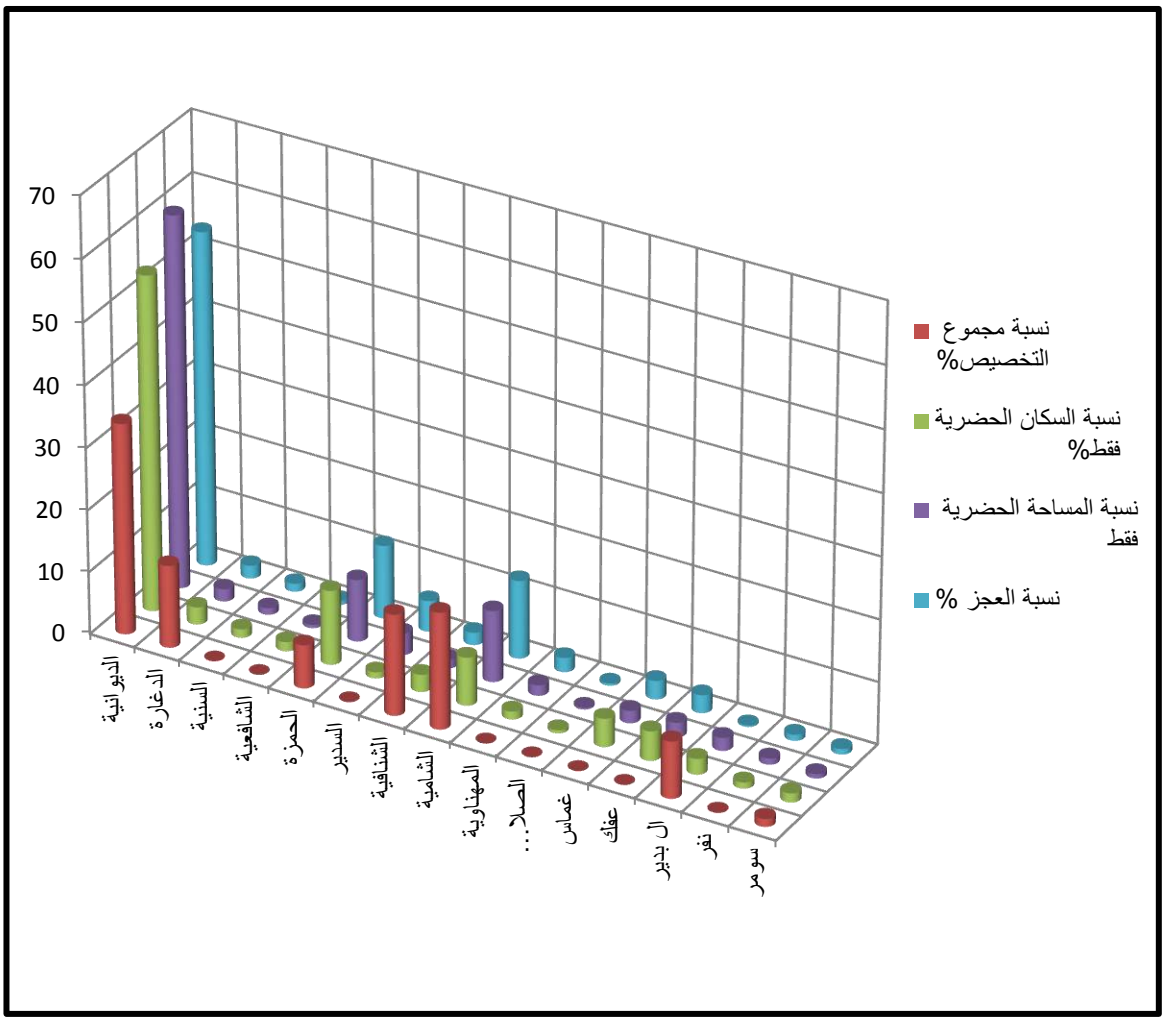

المصدر:عمل الباحث بالاعتماد على جدول(١٨)

ج-حساب قيم معامل جيني .

وبشكل مماثل للقطاعين السابقين ، نقوم باستخراج المتجمع الصاعد لكل من نسبة مجموع التخصيص والمتجمع الصاعد لكل من

١- نسبة السكان الحضري .

٢- نسبة المساحة الحضرية .

٣- نسبة العجز .

جدول (١٩) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة السكان الحضر لقطاع الصرف الصحي بحسب الوحدات الادارية

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيص%	المتجمع الصاعد للتخصيصات	نسبة سكان الحضر	المتجمع الصاعد للسكان	$(S_i+S_{i-1})n_i$
1	الديوانية	34	34	54	54	3672
2	الدغارة	13.3	47.3	2.7	56.7	790
3	السنية	0	47.3	1.4	58.1	0
4	الشافعية	0	47.3	1.5	59.6	0
5	الحمزة	7	54.3	12	71.6	585
6	السدير	0	54.3	1	72.6	0
7	الشنافية	16.3	70.6	2.8	75.4	1275
8	الشامية	18.8	89.4	7.8	83.2	1710.8
9	المهناوية	0	89.4	1.3	84.5	0
10	الصلاحية	0	89.4	0.5	85	0
11	غماس	0	89.4	5	90	0
12	عفك	0	89.4	4.8	94.8	0
13	ال بدير	9.3	98.7	2.7	97.5	931.8
14	نفر	0	98.7	1	98.5	0
15	سومر	1.3	100	1.5	100	131.9
المجموع		%100	100	%100		**9096.5**

$$G = 1 - \frac{1}{10000}[(S_{i-1} + S_i)] * n_i$$

$$= 1 - \frac{1}{10000} * [9096.5] = 0.09$$

قطاع الصرف الصحي /عامل السكان

جدول (٢٠) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة المساحة الحضرية لقطاع الصرف الصحي بحسب الوحدات الادارية

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيصات%	المتجمع الصاعد للتخصيصات	نسبة مساحة الحضر	المتجمع الصاعد للمساحة	$(S_i\text{-}1+S_i)n_i$
1	الديوانية	34	34	60	60	4080
2	الدغارة	13.3	47.3	2	62	851
3	السنية	0	47.3	1.07	63.07	0
4	الشافعية	0	47.3	0.53	63.6	0
5	الحمزة	7	54.3	10	73.6	585.2
6	السدير	0	54.3	3.5	77.01	0
7	الشنافية	16.3	70.6	1.4	78.50	1302
8	الشامية	18.8	89.4	11.5	90	1908
9	المهناوية	0	89.4	1.7	91.7	0
10	الصلاحية	0	89.4	0.28	91.98	0
11	غماس	0	89.4	2	93.9	0
12	عفك	0	89.4	2.3	96.2	0
13	ال بدير	9.3	98.7	2.1	98.38	934
14	نفر	0	98.7	1	99.38	0
15	سومر	1.3	100	0.71	100	130.9
المجموع						**9791**

$$G = 1 - \frac{1}{10000}[(S_{i-1} + S_i)] * n_i$$

$$= 1 - \frac{1}{10000}[9791] = 0.03$$

قطاع الصرف الصحي/عامل المساحة

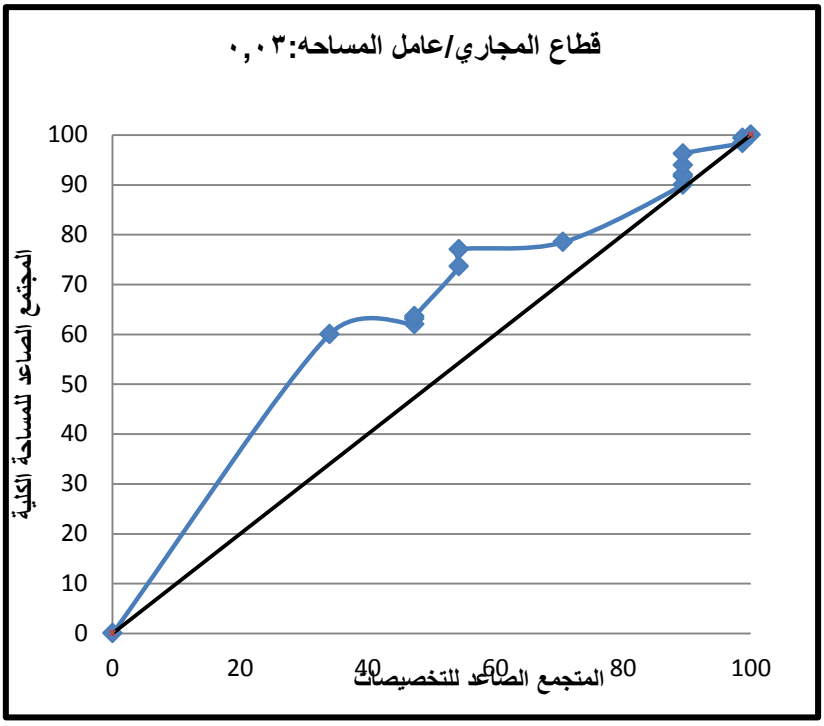

شكل(١١) نسبة معامل جيني لقطاع الصرف الصحي/عامل المساحة

نلاحظ من الشكل(١١) والمستند على قيم جدول (٢٠) ان قيمة معامل جيني تقترب نحو العدالة المطلقة في توزيع التخصيصات لبرنامج تنمية الاقاليم في محافظة القادسية طبقا لعامل المساحة لقطاع الصرف الصحي للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٥)م.

جدول (٢١) المتجمع الصاعد لنسبة مجموع التخصيص ونسبة العجز لقطاع الصرف الصحي بحسب الوحدات الادارية

ت	الوحدة الادارية	نسبة مجموع التخصيصات%	المتجمع الصاعد للتخصيصات	نسبة العجز	المتجمع الصاعد للعجز	$(S_i+S_{i-1})n_i$
1	الديوانية	34	34	53.9	53.9	3665
2	الدغارة	13.3	47.3	2.1	56	772.7
3	السنية	0	47.3	1.3	57.3	0
4	الشافعية	0	47.3	0.68	57.9	0
5	الحمزة	7	54.3	11.8	69.7	570.5
6	السدير	0	54.3	5	74.7	0
7	الشنافية	16.3	70.6	2	76.7	1282.8
8	الشامية	18.8	89.4	12.6	89.3	1915.7
9	المهناوية	0	89.4	2.3	91.6	0
10	الصلاحية	0	89.4	0.37	92.05	0
11	غماس	0	89.4	3	95.05	0
12	عفك	0	89.4	2.9	97.9	0
13	ال بدير	9.3	98.7	0.24	98.1	914.5
14	نفر	0	98.7	0.98	99.1	0
15	سومر	1.3	100	0.91	100	131.1
المجموع		%100		%100		**9252**

$$G = 1 - \frac{1}{10000}[(S_{i-1} + S_i)] * n_i$$

$$= 1 - \frac{1}{10000} * [9252] = 0.074$$

قطاع الصرف الصحي/عامل العجز

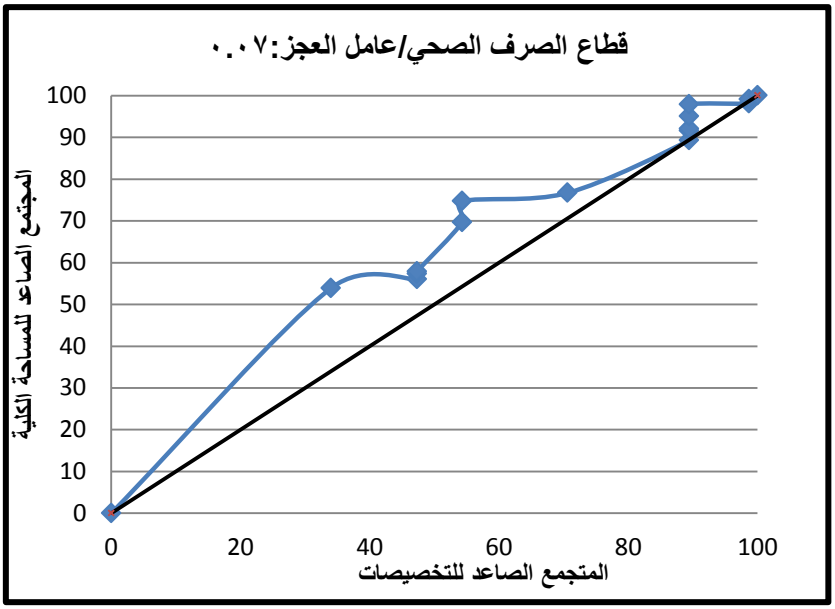

شكل(١٢) نسبة معامل جيني لقطاع الصرف الصحي /عامل العجز

نلاحظ من الشكل(١٢) بالاستناد الى جدول(٢١) ان قيمة جيني تحقق العدالة التوزيعية بشكل كبير كونها تقترب من الصفر اي عدالة التخصيصات الاستثمارية الموزعة ضمن برنامج تنمية الاقاليم في محافظة القادسية طبقا لعامل العجز في تقديم خدمة الصرف الصحي .

تحليل النتائــج

بعد استخراج قيم معامل جيني واستناداً الى منحنى لورنز للقطاعات الخدمية (الماء – التربية – المجاري) ضمن تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم للمدة من (٢٠٠٧-٢٠١٥) وبحسب الوحدات الادارية في محافظة القادسية ، وكما موضح في الجدول (٢٢)

جدول (٢٢) قيم معامل جيني بالاعتماد على نسب مجموع التخصيص ونسب المساحة والسكان والعجز.

ت	القطاع	قيمة معامل جيني		
		السكان	المساحة	العجز
١	الماء	٠.٣٢	٠.٧٢	٠.٣٦
٢	التربية	٠.٢٧	٠.٥٩	٠.٢٦
٣	الصرف الصحي	٠.٠٩	٠.٠٣	٠.٠٧

وطبقاً لمفهوم معامل جيني الذي تم توضيحه في بداية المبحث الثالث من الفصل الثالث وحدود قيمه المحصورة بين (٠-١) ، ومن خلال مقارنة ما حصلنا عليه من قيم جيني للقطاعات الثلاثة استناداً الى عوامل (السكان والمساحة والعجز) ، نرى ان قيم معامل جيني تتراوح بين النسبة(٠.٠٣) لعامل المساحة

لقطاع الصرف الصحي ، وهي اقل نسبة في جدول (٢٢) وهي كما اشرنا سابقا تعني العدالة التامة في توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم لقطاع المجاري للوحدات الادارية في المحافظة ، وبين اعلى نسبة تم الحصول عليها في نفس الجدول وهي (٠.٧٢) لقطاع الماء لعامل المساحة ايضاً ، وهي وتعني عدم العدالة في توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم بين الوحدات الادارية للمحافظة طبقاً لعامل نسبة المساحة لقطاع الماء للمده المذكورة .

لقد كانت قيم معامل جيني لقطاع الصرف الصحي للعوامل الثلاثة كما يلي (٠.٠٠٩/٠.٠٠٣/٠.٠٠٧) وتشير هذه القيم الى عدالة توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم بين الوحدات الادارية في المحافظة للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٥)م لكن ذلك لا يعني العدالة في تنفيذ مشاريع هذه التخصيصات خاصة وان نسبة العجز في تقديم خدمة الصرف الصحي هي الاعلى من بين القطاعات الخدمية في المحافظة وهذا يدل على عدم استثمار المبالغ المخصصة وتحويلها الى مشاريع منجزه.

وبالنظر عمودياً لنسبة عامل السكان للقطاعات الثلاثة (الماء – التربية – المجاري) نجد ان القيم البالغة (٠.٣٢-٠.٢٧-٠.٠٩) وهي اقرب الى العدالة في تحديد مقدار التخصيصات الاستثمارية بين الوحدات الادارية لمحافظة القادسية للقطاعات المذكورة للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٥)م اعتماداً على نسبة عامل السكان في الوحدات الادارية علما ان عملية توزيع التخصيصات الاستثمارية للمحافظات تعتمد بشكل رئيسي على هذا العامل.

اما العمود الثاني وهو قيم جيني بالنسبة لعامل المساحة للقطاعات المذكورة فنجد ان قيم هذا العمود تبلغ (٠.٧٢ – ٠.٥٩-٠.٠٣) وتشير القيمتان الاولى والثانية من العمود الى عدم العدالة في التوزيع المكاني لتخصيصات برنامج تنمية الاقاليم بين الوحدات الادارية للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٥)م بالنسبة الى نسبة عامل المساحة للوحدات الادارية في المحافظة ، بينما تشير القيمة الثالثة الى العدالة المطلقة في توزيع التخصيصات الاستثمارية للبرنامج بين الوحدات الادارية بالنسبة الى نسبة عامل المساحة للفترة المذكورة في الوحدات الادارية لمحافظة القادسية وكما اشرنا سابقا .

وبالتالي فإننا نجد من القيم المختلفة لمعامل جيني الواردة في جدول (٢٢) انه كلما ازدادت المساحة بين منحني لورنز وخط التساوي فان قيمة معامل جيني سيقترب من (١) مما يشير الى عدم العدالة في توزيع التخصيصات بين الوحدات الادارية وكلما قلت المساحة بين خط التساوي ومنحني لورنز فان قيمة معامل جيني تقترب من الصفر وهذا يعني العدالة في التوقيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم بين الوحدات الادارية في المحافظة .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

من خلال ما تم عرضه من المفاهيم والنظريات الفلسفية حول منظور التنمية وماهية التنمية المكانية وتعريف التخطيط التنموي الاستراتيجي ومن ثم التخطيط المكاني للاقليم وبعد الخوض في الاطار الميداني للدراسة ،نستنتج الاتي :

١- التنمية هي عملية تهدف الى احداث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية يحصل الافراد بموجبها على مستوى من الحياة الكريمة وتقلل من التباين المكاني سواء بين مناطق الاقليم الواحد او بين الاقاليم وتؤدي الى تطور الاقليم وتقليل نسبة الفقر والبطالة اضافة الى توفير فرصة للافراد للمشاركة في بناء مجتمعهم .

٢- ان التحدث عن مسألة اين يتم توزيع المشاريع التنموية له نفس اهمية ما نوع وتأثير تلك المشاريع على عملية التخطيط المحلي لان كلمة (أين) تتضمن جانب العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية ، ان هذين السؤالين (أية مشاريع ؟واين توزع؟) هما جوهر التخطيط المحلي . وتلعب المستويات المحلية دوراً فعالاً في التخطيط المحلي سواء من حيث تقديم المشاكل او تشخيص الامكانات او تحديد الاهداف الاقتصادية او الاجتماعية ومن هنا تاتي اهمية نشر الوعي التخطيطي على المستوى المحلي وما يلعبه من دور اساس في تنفيذ الخطة .

٣- ينظر للتخطيط المكاني بأنه التعبير الجغرافي عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع ، وهو ضوابط علمية واسلوب ادارة شاملة موجهة نحو تنمية اقليمية حضرية متوازنة وتنظيم الفضاءات وفقاً لاستراتيجية متكاملة .

٤- ان من مهام برنامج تنمية الاقاليم هو اختيار المشاريع بناءً على رؤية مشتركة بين المجتمع المحلي متمثلاً بافراده وبين الحكومة المحلية متمثلة بمجلس المحافظة وما بينهما من الدوائر القطاعية ذات العلاقة حيث تقوم هذه الاقطاب الثلاثة باختيار القائمة الختامية من المشاريع السنوية والتي تقع ضمن اطار التنمية المتكاملة للمحافظة ويبدأ تنفيذ ومتابعة هذه المشاريع حال مصادقتها من وزارة التخطيط .

٥- اظهرت نتائج الاطار الميداني للدراسة ان المحافظة تعاني من مشكلة التفاوت التنموي المكاني عموماً ولجميع الوحدات الادارية بسبب غياب السياسات التنموية المتكاملة والذي ادى الى ضعف الخدمات الاساسية ووجود فروقات كبيرة تفصل بين المراكز الحضرية من ناحية وبين المستقرات الحضرية والريفية من ناحية اخرى .

٦- ان القيام بعملية قياس مستوى التنمية المكانية ومقدار التطور في عموم المحافظة باستخدام المقاييس والمعاملات التخطيطية في توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم يعد الاكثر كفاءة وفاعلية في معالجة العجز في تقديم الخدمات .

٧- لقد أشر معامل جيني إلى وجود درجة كبيرة من عدم العدالة في توزيع تخصيصات برنامج الاقاليم في محافظة القادسية للاعوام من ٢٠٠٧-٢٠١٥ في قطاعي الماء والتربية بالاعتماد على عامل المساحة حيث بلغ مؤشر جيني لقطاع الماء / عامل المساحة (٠.٧٢) بينما بلغ المؤشر ذاته في قطاع التربية / عامل المساحة (٠.٥٩)

٨- ظهرت عدالة التوزيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية بشكل واضح في قطاع المجاري وللعوامل الثلاثة (السكان – المساحة- العجز) حيث كانت (٠.٠٠٩-٠.٠٠٣-٠.٠٠٧) على الترتيب ، وتعبر هذه النسب عن عدالة مطلقة في توقيع تخصيصات البرنامج لقطاع المجاري لجميع الوحدات الادارية في المحافظة .

٩- يظهر لنا جلياً ان الحكومة المحلية اعتمدت بشكل اساس على عامل السكان في توزيع تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم للقطاعات الثلاثة (الماء- المجاري – التربية) في جميع الوحدات الادارية للمحافظة حيث بلغ مؤشر جيني لعامل السكان للقطاعات الثلاثة (الماء / ٠.٣٢، المجاري ٠.٠٩ ، التربية ٠.٢٧) وتشير هذه النسب الى عدالة التوزيع المكاني لتخصيصات البرنامج للمدة من ٢٠٠٧-٢٠١٥ بالاعتماد على العامل المذكور .

١٠- تشير قيمة معامل جيني لقطاع الماء / عامل العجز الى عدالة مقبولة في تقديم الخدمة حيث بلغت نسبة جيني (٠.٣٦). بينما تشير القيمتان لقطاع المجاري / عامل العجز وقطاع التربية / عامل العجز الى وجود عدالة واضحة في التوزيع المكاني حيث بلغت قيم معامل فيهما (٠.٠٧) و (٠.٢٦) .

التوصيات :

١- تضافر جهود الشركاء من القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ومساهمتهم جميعا في تطوير وتنمية المجتمع المحلي وتنفيذ السياسات التنموية بالشكل الصحيح .

٢- ضرورة تبني النهج التخطيطي ذي البعد الاستراتيجي التنموي المحلي لدى صناع القرار في مجلس المحافظة وممثلي المجالس البلدية والدوائر القطاعية ، والمستند إلى المشاركة المجتمعية والقائم على التحليل الاستراتيجي للفرص والامكانيات والصعوبات والتهديدات في المحافظة ، وتحديد الاولويات التنموية فيها .

٣- الوصول الى مرحلة من التنسيق والتكامل في عملية تنمية المجتمع والاستعانة بالخبرات وذوي الكفاءة خاصة في مجال التخطيط الاستراتيجي لرسم السياسة المناسبة للمحافظة والاطلاع على التجارب الاقليمية والعالمية .

٤- تفعيل دور الحكومة الالكترونية وتنضيد وارشفة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشاريع التنموية لبرنامج تنمية الاقاليم وتحديثها بين فترة واخرى حيث تساعد هيكلة البيانات الكترونياً وتحديثها على معرفة مقدار الفجوة التنموية في عموم المحافظة ومتابعتها والسيطرة عليها .

٥- تفعيل دور مديرية التخطيط الموجودة في المحافظة من قبل الحكومة المركزية اولا متمثلة بوزارة التخطيط والتعاون الانمائي وثانيا من قبل الحكومة المحلية ، للمشاركة في وضع الخطط التنموية ومتابعة المشاريع والتعاون مع دوائر واجهزة الدوائر لدراسة وتدقيق المشاريع المختلفة المزمع انجازها والاستفادة من الدراسات والبحوث التي تعد من قبل المديرية في مجال التنمية والاخذ بتوصياتها .

٦- ضرورة العمل على الربط الصحيح بين التخصيصات المالية لمشاريع برنامج تنمية الاقاليم وعدد السكان في عموم المحافظة من جهة والحاجة الفعلية للخدمات المختلفة من جهة اخرى ، وذلك بمنح المحافظة نصيباً اكبر من التخصيصات الاستثمارية ضمن البرنامج مقارنة بالمحافظات الاخرى كونها تعاني من تردي الخدمات وتراجع البنى التحتية بشكل كبير فضلاً عن كونها تعد واحدة من المحافظات التي يرتفع فيها مؤشر الفقر وعامل المحرومية .

٧- منح مديرية تخطيط القادسية التفويض والصلاحيات المناسبه لعقد ورشة عمل سنوية بأشراف دائرة التنمية الاقليمية والمحلية والبرنامج الاستثماري للمحافظات في وزارة التخطيط وبمشاركة لجنة التخطيط في مجلس المحافظة ودائرة التخطيط والتنمية الاستثمارية في ديوان المحافظة واقسام التخطيط المعنية بوضع الخطط في الدوائر القطاعيه في المحافظة، للوقوف على المشاكل التي تعترض سير الخطة التنموية لبرنامج تنمية الاقاليم وايجاد الحلول والمقترحات المناسبة لها والخروج بقائمة مشتركة للمشاريع التي تسهم في تطور المحافظة .

٨- عدم التركيز على عامل السكان فقط عند دراسة واعداد خطة مشاريع تنمية الاقاليم في المحافظة ومحاولة اعتماد معايير او مؤشرات تقييم اخرى كالمؤشرات الاحصائية مثل مؤشر جيني أو مؤشر كوزنتز أو مؤشر معامل الاختلاف أو مؤشر قياس الرفاهية والذي يتم تحديده اعتماداً على نسبة العجز في تقديم الخدمة للقطاعات المختلفة في المحافظة .

٩- اعداد وتدريب وتطوير وتأهيل الكوادر التي يقع على عاتقها مهمة وضع واعداد الخطط وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشاريع من الناحية الفنية والادارية والقانونية ، وتطبيق مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب .

١٠- ضرورة اهتمام السلطات المحلية بعامل المساحة عند تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الخدمية (الماء – التربية) بغية تقليل التفاوت المكاني في عموم المحافظة، ويوصي الباحث بتفعيل برنامج نظم المعلومات الجغرافيهGIS وذلك بالقيام بتسقيط كافة المشاريع التنمويه

المنفذه ضمن خطة برنامج تنمية الاقاليم وعلى المستوى القطاعي للوحدات الاداريه على الخرائط الالكترونيه(GIS) للكشف عن نقاط الضعف في نشر هذه المشاريع مكانيا.

١١- الشروع في عمليه اعداد وتنفيذ خطه ستراتيجيه للمحافظه لايتجاوز مداها خمس سنوات تاخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي الراهن الذي يشهده البلد عموما والمحافظه على وجه خاص وتحاول هذه الخطه تسليط الضوء على الفرص التي تمتلكها المحافظة والتهديدات الي تشكل خطرا عليها اضافة الى نقاط الضعف وكيفية علاجها ونقاط القوه وكيفية استغلالها، ويتبنى هذه الدراسه فريق عمل مشترك يضم الكفاءات من الاكاديمين في ميدان التعليم العالي والمختصين في مجال التخطيط الاستراتيجي ويضم كذلك الباحثين من حملة شهادة الدبلوم العالي في التخطيط الاستراتيجي للاستفادة من خبرات ومهارات الطرفين في مجال اعداد الخطط وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها لاحقا.

المصـــادر

المصادر

١. المصادر العربية:

أ- الكتب:-

١. "القران الكريم"

٢. البدراوي، عدنان مكي والعزاوي ،فلاح جمال، "التنمية والتخطيط الاقليمي "،دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،١٩٩١م.

٣. الدليمي ، محمد دلف ، الموسى ، فواز احمد "جغرافية التنمية" – مفاهيم – نظريات – تطبيق ، دار الفرقان للفات ، طباعة – نشر – توزيع – الطبعة الثانية –٢٠٠٩م.

٤. الرفاعي ، السيد يوسف والظفيري ، سعد عواد ، "الادارة الحكومية والتنمية" ، الطبعة الاولى ، الكويت ، ١٩٩٩م .

٥. السعدي ، محمد صالح ، " التخطيط الاقليمي" ، بيت الحكمة ، ١٩٨٩ م.

٦. الصقور، محمد محمود، "التخطيط الاقليمي والتنمية في الريف"،عمان،الاردن،١٩٨٦م.

٧. العواملة ، نائل عبد الحافظ ، "ادارة التنمية وتطبيقاتها" ، الطبعة الثالثة ، عمان – الاردن ، ٢٠٠٠ م .

٨. الغالبي ، طاهر ، والعبادي ، واثق ، وادريس ، وائل ، "استراتيجية الاعمال : مدخل تطبيقي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٦ م .

٩. الكناني ، كامل كاظم ، "الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية " ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

١٠. الكناني ، كامل كاظم والزبيدي ، صبيح لفتة ، "السلطات المحلية والتنمية" تحليل في اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية مع اشارة للتجربة العراقية ، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا ، ٢٠١٣ .

١١. ابو بكر ، مصطفى ، "التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية " ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، ٢٠٠٤ م .

١٢. احمد ، عبد الرحمن يسري ، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها " ، الدار الجامعية ، مصر ، ١٩٩٣ م .

١٣. الخميس ، موسى ، " مدخل إلى التخطيط " ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، رام الله ، فلسطين ، ١٩٩٩م.

١٤. النمر ، سعود بن محمد واخرون ، الادارة العامة : الاسس والوظائف ، الرياض : مطابع الفرزدق التجارية ، ١٤١٧ .

١٥. حسن ، احسان محمد ، " علم الاجتماع الاقتصادي" ، دار وائل للنشر ، الاردن ، ط١ ، ٢٠٠٥ .
١٦. خاطر ، احمد مصطفى ، "تنمية المجتمع المحلي" ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠م .
١٧. خير ، صفوح ، التنمية والتخطيط الاقليمي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ط١ ،٢٠٠٠م.
١٨. سالم، وليد ،" دليل تدريب مدربين حول قضايا الديمقراطية " ،بانوراما ، القدس ، ١٩٩٩م.
١٩. شروخ ، صلاح الدين : "علم الاجتماع التربوي ، دار العلوم ، ٢٠٠٤ م.
٢٠. عبد العزيز، محمد عجمية، "التنمية الاقتصادية" ،الدار الجامعية ، مصر، ٢٠٠٠ م .
٢١. عبد الجابر ، تيم والخطيب ، ابراهيم واخرون ، "مستقبل التنمية في الوطن العربي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٩٩٨م .
٢٢. عبد الله محمد عبد الفتاح ، "تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية" المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ م .
٢٣. عجمية ، محمد عبد العزيز وليثي ، محمد علي ، "التنمية الاقتصادية" ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ٢٠٠١ .
٢٤. غنيم، عثمان محمد،" مقدمه في التخطيط التنموي الاقليمي" ،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،ط١،١٩٩٩م.
٢٥. هنري منتربرغ " صعود وسقوط التخطيط الاستراتيجي" ، اصدار الشركة العربية للاعلام العلمي (شعاع) ، القاهرة ، ج . م.ع ، اغسطس ١٩٩٤ م .
٢٦. مقلد ، اسماعيل صبري ، "دراسات في الادارة العامة مع التجارب المقارنة" ، مؤسسة الصباح الكويتية ، ١٩٨٥ .
٢٧. ياسين ، سعد ، "الادارة الاستراتيجية" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠٠١ .

ب-المؤتمرات والبحوث والدراسات والمجلات:-

١. ابراهيم ، مصطفى جليل ، اثر الخصائص المكانية في آليات التنمية – النظرية والتطبيق – بحث مقدم الى جامعة بغداد – المجلد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي-٢٠٠٨ MustafaJaleel@yahoo.com .
٢. ابراهيم ، مصطفى جليل ، البنية المكانية واثرها على سياسات التنمية ، بحث مقدم الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا – جامعة بغداد ، ٢٠١٠م.
٣. المهداوي ، وفاء ، "اللامركزية الادارية والتنمية المحلية المستدامة في العراق ... قيود التنفيذ وخيارات التدخل ، بحث مقدم الى قسم الاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ م .

٤. الدرويش ، الحبيب كشيدة ، "القيادة وتنمية المجتمعات المحلية" ، ٢٠١٣ م .
٥. العمار ، علي كريم ، "تحليل البنية الاقتصادية المكانية في العراق وتطورها" ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ م.
٦. احمد ، الامين العوض وآخرون ، "الاطر المؤسسة للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية" ، ٢٠٠٧م .
٧. السيد ، محمد محسن ، "التنمية المحلية في المحافظات والتخطيط لتنفيذ البرنامج الاستثماري (تنمية الاقاليم) فيها .. ، وزارة التخطيط – العراق ، ٢٠١٤م .
٨. السيد ، محمد محسن ، "تنمية الاقاليم الى اين " بحث مقدم الى مؤتمر التخطيط والبعد الاقليمي للتنمية ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، ٢٠٠٧م .
٩. المشهداني وشاوي، عبد الغني عبد الله و محمد بو جلال –القياس الاقتصادي لأثر التفاوت في توزيع الدخول على التنمية الاقتصادية في الجزائر للمده (١٩٧٤-١٩٩٤) مجلة تنمية الرافدين– جامعة الموصل – مجلد ٢٤– العدد٦٨-٢٠٠٢م.
١٠. بولص ، سامي متي ، "مفاهيم وعناصر تنمية المحافظات " ، ورقة مقدمة الى ندوة الوحدات التخطيطية في المحافظات اداة لتعزيز الادارة اللامركزية للتنمية ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – دائرة التخطيط الاقليمي وشؤون البيئة ، بغداد ، ٩-١٠-٢٠٠٨ .
١١. بني ، انوار جميل ، " خطة التنمية الوطنية" ، وزارة التخطيط ، دائرة التشييد والاسكان والخدمات ، مؤتمر التخطيط الوطني ، بابل ، ٢٠١٠ م .
١٢. تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لاستثمارات الخطة السنوية ١٩٩١-١٩٩٥، وزارة التخطيط ، دائرة التخطيط الاقليمي ، ١٩٩٥م .
١٣. تقرير مسودة الخطة الهيكلية ، وزارة البلديات والاشغال العامة، المرحلة الرابعة، اذار،٢٠١٤م.
١٤. دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدان الفلسطينية ، ٢٠١٣ م .
١٥. دياب، علي محمد، "مفهوما الاقليم وعلم الاقليم من منظور جغرافي" ،مجلة جامعة دمشق_المجلد٢٨_العدد الثاني ،٢٠١٢م.
١٦. خطة التنمية المكانية لغاية ٢٠٢٠،مديرية تخطيط الديوانيه،٢٠١٢م.
١٧. شريفي ، احمد ، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر" مجلة علوم انسانية ، مجلة علمية محكمة ، العدد ٤٠ ، الجزائر ، ٢٠٠٩ م
١٨. وزارة التخطيط ، خطة بحوث الوزارة ، دراسة رقم ٢٠٦سنة ١٩٨٤م .
١٩. وزارة التخطيط ، مشروع خطة التنمية القومية ١٩٨١-١٩٨٥ ، حزيران ١٩٨١ م.
٢٠. وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، تقسيم نمط التوزيع المكاني لاستثمارات الخطط السنوية ١٩٩٥/٧٦ ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، دراسة رقم ٩٠٢ ، ١٩٩١م .

٢١. يونس، علي احمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة ٢٠٠٩م.

ج-من الانترنت:-

١. السلطة القضائية الاتحادية- دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥م.
٢. الوقائع العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٣م.
٣. سرحان ، احمد،" مؤشر جيني"،٢٠١١.
٤. جمال الشويكي، "اللامركزية هل هي حاجه داخليه ام اجنده خارجيه"

Passia,thepalestinan academic society for the study of international affairs passia@palnet.com 2003.

٥. قانون مجالس المحافظات رقم٢١ لسنة ٢٠٠٨م.

6. Gava , White paper on spatial planning and land use management Ministry of Agriculture and land affairs www.Gova.Za/White paper spatial planning htm-135k-cached ,2001. P:17-18.
7. Sit resources . world bank. org/…/Resources / mosaica-10-steps-pdf, July2010.

د-الرسائل والاطاريح:-

١- ابراهيم ، مصطفى جليل ، "تطوير التنمية المكانية في ضوء الادارات المحلية" اطروحة مقدمة الى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي – جامعة بغداد،٢٠٠٩ م.
٢- بالخير ، محمد ، " التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية " ، دراسة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الانسانية والاجتماعية / قسم علوم الاجتماع / جامعة الجزائر، ٢٠٠٥ .
٣- التميمي ، حسين علي ، "دور وحدات التخطيط المحلية في التنمية المحلية " ، بحث دبلوم عالي مقدم الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي – جامعة بغداد ، ٢٠٠٩م.
٤- الجبوري ، غفران حاتم ، "تحليل الارتباط بين الاستقطاب والاستثماري واثره في التنمية المكانية – العراق حالة دراسة – اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦م .
٥- الجعفري ، علي حسن ، تقييم مشاريع التنمية المكانية في محافظة واسط ، دراسة دبلوم عالي مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا – جامعة بغداد ، ٢٠١٠م .
٦- حسن ، خالد كاظم ، "دور تطبيق متطلبات التخطيط الاستراتيجي على الاداء التنظيمي في ضوء بطاقة العلامات المتوازنة – دراسة استطلاعية لعينة من المديرين العاملين في دوائر محافظة

بابل ، بحث دبلوم علالي في التخطيط الاستراتيجي مقدم الى مجلس الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل .
٧- الحسيني ، بيداء عبد الحسين ، "التحليل المكاني لمنظومة النقل الحضري في مدينة الديوانية ، "رسالة ماجستير مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢م .
٨- الدليمي ، سهى مصطفى ، "سياسة التنمية الاقليمية واثرها في تطوير المناطق المتخلفة" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ، بغداد ، ١٩٨٤م .
٩- الدليمي سهى مصطفى ، " تحديد الاقاليم التخطيطية في العراق لاغراض التنمية المكانية " اطروحة دكتوراه مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ م .
١٠- الزبيدي ، صبيح لفتة فرحان ، " تطوير التنمية المكانية في ظل منظومة الحكم الرشيد في محافظة واسط" ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا – جامعة بغداد ، ٢٠١٢م .
١١- الزهار، ريم محمود،" دراسة واقع تطبيق الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية" حالة دراسية- مدينة غزه.
١٢- الشاهد ، فهيمة محمد سعد الدين ، التنمية العمرانية والادارة الحضرية ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الهندسة جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ م .
١٣- الكنز ، لبنى ، "دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي" دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك – سكيكدة ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، ٢٠٠٩م.
١٤- الناشي ، سحر كريم ، "واقع التنمية المكانية في محافظة القادسية وآفاقها المستقبلية" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية ، ٢٠١٣م .
١٥- مهند مانؤئيل يوسف ،"بدائل نمو بغداد" اطروحة دكتوراه غير منشوره-معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا-جامعة بغداد،١٩٩٩م.

٢- المصادر الاجنبية :

1- Antonikukcnski , "Regional polices in Nigeria , Andia , and Brasil " , Hangary , MeutonValume,1978 .

2- Brown , A, J. & Burrows , E.M, " Regional Economic problems " studies in Economics : 13 George Allen &Unwin , London , 1979.

3- Charlotta Siren a, I, Marko Kohtamjkib,c,2" , stretching strategic learning to the limit : The interaction between strategic planning and learning " , 2015.

4- Duncan MacLennan& John B. Parr , "Regional policy past Experience and New irections " , Martin Robertson , company , London ,1979.

5- Dess,Gregory G.T.Lumpkin& Alan B.Eisner,(2007),Strategic Management, Thompson, Arther A. &A.J.Strickland& John E. Gamble, 2010, Crafting & Executing STRATEGY, 17th Edition,McGrau-HILL,New York,USA.

6- Frank , AndeGunder , capitalism and under development. In: Latin America ., Historical studies of chile and Brazil, penguin Books,1971.

7- Frankly , "popular participation in planning for Basicneeded " , Cambridge , 1985.

8- Fred Nicklaus , "Strategy . Strategic planning , Strategic Thinking , Strategic Management " , 2016.

9- Gillie , F.B. "Basic Thinking in Regional Planning" , London . Hutchinson, 1975.

10- Glasson , J,. "An Introduction to Regional planning" , Hutchinson & co, London , 1974.

11- Hagen , Evertt : The creative personality in Report H. lour : perspective on social change , Boston , Allyn and Bacon -1973.

12- Hall , "Theory and Practice of regional planning" Pemberton Books , London , 1970.

13- Hopehouse, L.T.: Social development , its nature and condition George Allen &unwion Ltd , 1960.

14- Harry W. Richardson, “Regional Economics”, Redwood Press, Limited, Great, Britain,1969

15- McClelland , David ; The Achievement oriented personality : In Report H. Laur perspective on social change. Boston , Allyn and Bacon , 1973.

16- Moatasim , Faiza , "practice of community architecture" , A Research report submitted to the faculty of Graduate studies and research in partial fulfillment of the requirements for the degree of master Architecture , school of Architecture , McGill university , Montreal , 2005.

17- Suklev , Bobek , Debarlive , Stojan, Strategic Planning Effectiveness Comprtive Analysis of the Macedonian content , Economic and Business Review , 2012.

Abstract

This research aims to look at the problem of spatial variation on investments allocations distribution in administrative units in Qadissiyah province .stirring up the un fair investment distribution on the region's areas and its effects in trem of the development of the province.

The research shows the local planning importance at the province's level and how to formulate a successful local development plans that leads to the proper spatial planning for whole administrative units, which are included under the administrative decentralization in terms of planning and assigning the roles in a balanced manner between the central government and local government in the province.

To achieve the study objective, some theoretical concepts related to spatial development and spatial planning and its impact on local community development has been reviewed , as well as how to deal with planning concepts, its levels, its requirements and its effect on the local and spatial levels of the local society.

The research shed light on the basis adopted to choose the projects and how to be assigned spatially through adoption of Gini index and lorens curve, which measure the fairness or unfairness of allocation the regional development program projects for a particular sector at the level of districts and sub districts .

Some conclusions were drawn and recommendations made regarding spatial development and investment allocation among regions within Qadisiyah province.

Also it has been emphasized on preparing a long rang plan in light of the current environmental and economic changes at the level of the country generally and the province in particular.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Al- Qadissiya University

College of Administration and Economics

Department of Business Administration

The Spatial Dimension of Regional Development projects within the Strategic plan for Local Development : Study case of sample of regional development projects in the province of Qadisiyah

Submitted by

Ghada Kareem Jassim

To the council of the college of Administration & Economics university of Al-Qadisiyah

In partial fulfillment of the requirement for the degree of Higher Diploma in strategic planning

Supervised by

Assistant. Professor

Dr-Majid Abdul Amir Muhsin

1438 2016